وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للأساتذة الشيخ مبارك بن محمد إبراهيم الميلي – بوزريعة–الجزائر

قسم التاريخ والجغرافيا

مقياس تاريخ الجزائر 1830–1914م تخصص السنة الثالثة ثانوي

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ثانوي

إعداد الدكتورة:

نجـــاة بيـــة

رئيس قسم التاريخ و الجغرافيا

المعتمد: أ.د احمد مريوش

السنة الجامعية: 2021/2020 م

محتوى المقياس:

-العلاقات الجزائرية الفرنسية و مشاريع العدوان الاستدماري الفرنسي اتجاه الجزائر

- الاوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي

الحملة الفرنسية على الجزائر: الأسباب –المراحل – النتائج

-السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية بعد سقوط العاصمة الجزائرية(1830-1834م)

-مقاومة الامير عبد القادر الجزائري(1832-1847)

-مقاومة الحاج أحمد باي (1830-1848)

-المقاومة الشعبية المسلحة (1830-1916)م

- السياسة العسكرية و الادارية الفرنسية بالجزائر خلال القرن التاسع عشر الميلادي

- السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر.

- الإجراءات القمعية والزجرية من خلال القوانين والمراسيم الفرنسية بالجزائر خلال العهدين الحكم العسكري والمدني.

-سياسة التنصير الفرنسية بالجزائر(1830-1900)م

مقياس تاريخ الجزائر 1830-1914م تخصص السنة الثالثةثانوي

تهدف المادة التعليمية الى اطلاع الطالب على الحقائق التاريخية للجزائر قبيل و خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر في جميع المجالات : السياسي والعسكري و الاداري و الاقتصادي، الاجتماعي، التعليمي و الثقافي ،إضافة الى أن من البديهيات المتفق عليها والاستنتاجات المسلم بها أن التاريخ هو ذلك العلم الذي يحيط إحاطة شاملة بحياة الإنسان في كل أبعادها الزمنية، وعليه نسعى عبر هذه المحاضرات تقديم وتعريف الطالب على مدى مساهمة الشعب الجزائري في مقاومة الاحتلال الفرنسي خلال القرن التاسع .

فحاولنا من خلالها و وفقا للمنهجية العلمية معالجة أهم الاحداث الرئيسة في تاريخ الجزائر خلال القرن التاسع عشر الميلادي، التي ساهمت في تمهد الطريق لاستعادة السيادة المسلوبة من قبل، وما آلت إليه من اغتصاب الأراضي وتوزيعها على المحتلين الأوروبيين وعلى سائر الشركات الاستغلالية التي أنشئت خصيصا لخدمة الاقتصاد الفرنسي ودعم الرأسمال الاستدماري. ولم يكن الاستيلاء على الأرض كافيا، بل إن إدارة الاحتلال قد تجاوزت ذلك إلى وضع قوانين استثنائية لممارسة القمع وارتكاب الجرائم اللاإنسانية من أجل القضاء على مصادر الثقافة الوطنية ومضايقة رجال العلم والمعرفة قصد إرغامهم على الهجرة إلى سائر البلاد العربية والإسلامية"

وبالموازاة مع العرض يكون تشريح الوسائل التي لجأت إليها السلطات الاستدمارية لإنجاح عملية الهدم والإلغاء، وفي مقدمة تلك الوسائل يأتي التركيز على منع الإنسان الجزائري من التعرف على ماضيه الحقيقي فيضطر للاقتناع بأنه أقل من الآخر ويفقد الثقة في نفسه وفي رصيده الحضاري.لهذا كان الهدف من هذه المحاضرات ابراز تلك الوسائل الجهنمية لتوعية الطلبة على الحقيقة التاريخية للاحتلال الفرنسي .

1-العلاقات الجزائرية الفرنسية و مشاريع العدوان الاستدماري الفرنسي اتجاه الجزائر

مدخل:

1-ارهاصات العلاقات الجزائرية الفرنسية.

2-المساعدات الجزائرية للدولة قبل و أثناء الثورة الفرنسية.

3- المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر:

1.3-مشروع دي كارسي DEKERCY.

أ- مشروع دي كارسي الاول سنة 1782م.

ب- مشروع دي كارسي الثاني 1791م.

2.3-مخطط لوماي و ديبوا تانفيل:

أ-مشروع لوماي 1800م.

ب- مخطط ديبوا تانفيل.

1- مشروع ديبوا تانفيل الأول 1801.

2-مشروع ديبواتانفيل الثاني 1809.

3.3- مخططات نابوليون بو نارت.

1-مشروع جون بون سانت أندري.

2-مشروع تبدينا.

3-مشروع هولان .

4.3-مشروع بيرج 1802.

5.3-مشروع بوتان 1808م.

6.3-مخطط شارل العاشر.

7.3-مشروع ليني دوفيلبفيك 1827.

8.3- مخطط بيار دوفال(1819-1827) .

9.3 مشروع اللجنة العسكرية 10 أكتوبر 1828.

10.3 مشروع محمد علي باشا.

- خاتمة.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
اللجنة العلمية
لقسم التاريخ
وجغرافيا

مدخل:

ظهرت الدولة الجزائرية الحديثة مع بداية القرن السادس عشر، وخلال القرن السابع عشر بدأت الجزائر تنفصل عن الدولة العثمانية إلى أن استقلت عنها تماما وأصبح حاكمها يعين عن طريق الانتخابات وقد استطاعت البحرية الجزائرية أن توصل نفوذها إلى الناحية الغربية من حوض البحر الأبيض المتوسط وفرضت سيادة الدولة الجزائرية على كل الدول الأوروبية المطلة على البحار خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط حيث فرضت عليهم الضرائب و الرسوم لمجرد عبور سفنهم في البحر المتوسط مما دفع بالعديد منها إلى السعي في عقد معاهدات واتفاقيات مع الجزائر.فكيف كانت طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية؟ و ماهي أبرز محطاتها؟ و ماهي النتائج المترتبة عن هذه العلاقات؟

1-ارهاصات العلاقات الجزائرية الفرنسية.

نظرا لأهمية المصالح التجارية الفرنسية في الجزائر و حجمها، فقد قررت الحكومة الفرنسية إقامة العلاقات الدبلوماسية معها . وهكذا يكتب سفير فرنسا في اسطنبول ، بيتر يمول Petrémol، إلى كاترين دي ميديسيس Catherine de Médicis – الوصية على عرش فرنسا في طفولة ابنها الذي أصبح فيما بعد شارل التاسع–، في رسالة منه بتاريخ 15 يوليو 1561 يقول لها فيها : إنه رجا " الصدر الأعظم (رئيس الوزراء في اسطنبول) في أن يوصى سلطان الجزائر، البايلرباي الجديد أحمد باشا خيرا بفرنسا، لتقبل الجزائر بالتحالف مع فرنسا"

–De Grammont, Histoire d’Alger sous la domination turque, p153.

كما كان في ذلك الوقت ملوك فرنسا ، من لويس الرابع عشر حتى شارل العاشر ، مرورا بنابليون بونابارت نفسه، يفتتحون رسائلهم الموجهة إلى حكام الجزائر هكذا: إلى" السادة الامجاد العظام

(…Illustre et Magnifique Seigneur Dey de la ville et du royaume d'Alger.)
كما أضاف كل من لويس السادس عشر، و قادة الثورة الفرنسية، و الجمهورية الأولى، إلى تلك الصيغة إضافتين، أي زيادة على الصيغة المذكورة أعلاه:

- إلى سيدى حسن، الصديق الحليف القديم للأمة الفرنسية (Ancien Ami et Allié de la nation française

حيث أصبحوا يقدمون كتابة هذه العبارة على صيغة "السيد الأمجد الأعظم" .

و بالتوازي مع بدء العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر و فرنسا ببادرة من هذه الاخيرة، أخذت التجارة الفرنسية مع الجزائر طابعا قاريا ، إذ أنشأت فرنسا، انطلاقا من معاهدة 1534م، عندما منحها السلطان العثماني سليم الأول، في إطار الامتيازات الأوروبية حق اصطياد المرجان ، وإنشاء مراكز تجارية كحصن الباستيون بالقالة، لتصدير الحبوب خاصة القمح .

وسعت فرنسا إلى توثيق العلاقات أكثر بين الدولتين و عقد عدة اتفاقيات مع الجزائر للحفاظ على امتيازاتها، وقد تدعمت أثناء الثورة الفرنسية عام 1789م، عندما قامت الأنظمة الأوروبية بمحاصرة حكومة الثورة الفرنسية التي لم تجد أي مساندة إلا من طرف الدولة الجزائرية التي وافق حاكمها على تقديم مساعدة لها وتمثلت في قروض بدون أرباح وتموينها بالقمح الجزائري حتى لا تصاب فرنسا بالمجاعة . واجمالا كانت مساعدات الجزائر لفرنسا خمسة أنواع : نوع قبل الثورة الفرنسية و أربعة بعدها :

2-المساعدات الجزائرية للدولة قبل و أثناء الثورة الفرنسية.

- **المساعدات في المجال العسكري:**

أ-استنجاد فرانسوا الاول سنة 1543م بخير الدين ضد شارلكان، وملك انكلترا هنري الثامن، اللذين كانا يهددان عرش فرنسا.

ب-استنجاد هانرى الثاني ابن فرنسوا الاول بأحد خلفاء خير الدين البايلرباي صالح رايس سنة 1552م، ضد نفس العدو دائما فيليب الثاني ابن شارلكان لمحاصرة شواطئ اسبانيا وإنقاد فرنسا من الغزو و التمزق.

ج- استنجاد الملك الفرنسي هانري الرابع سنة 1591م بحيدر رئيس الدولة الجزائر لتحرير مرسيليا من العصبة المقدسة التي انضوت تحتها مجموعة من الدول كلها ضد قرنسا.

د- استنجاد لويس الرابع عشر ملك فرنسا في أواخر سنة 1689م برئيس دولة الجزائر الداي شعبان ويطلب منه أن يعلن حربا ضد كل من انكلترا و هولاندا اللتين كانتا تهددان فرنسا.

2-المساعدات الدبلوماسية للثورة الفرنسية.

3- المساعدات الاقتصادية للثورة.

4- المساعدات المالية للثورة.

5- المساعدات الاستراتيجية للثورة.

و رغم كل هذه المساعي الفرنسية المتتابعة لدى الجزائر طلبا لمساعدتها ضد التفتت، والتمزق حينا، وضد المجاعة، والفقر والأوبئة، لم تتورع فرنسا أبدا عن الكيد للجزائر، وحبك مناورات، وتدبير مؤامرات، بل وقيام بغارات تخريبية ضدها لإرغام الإيالة للخضوع لأوامرها، لكنها لم تستطع تحقيق أهدافها بسبب قوة الجزائر آنذاك.

3- المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر:

لكن مع أواخر القرن الثامن عشر بدأت الأوضاع تأخذ منحى آخر مرّد ذلك ضعف إيالة الجزائرية بسبب ضعف أسطولها و المضايقات المستمرة من قبل الدول الأوروبية، وبدأت تبرز جليا المحاولات الفرنسية للسيطرة على الجزائر.

كان اهتمام الفرنسيين باحتلال الجزائر يعود إلى الملك لويس التاسع أو القديس لويس (1226-1270م) الذي وضع مشروعا لاحتلال الجزائر، وبعده توالت المشاريع متتابعة :

1.3-**مشروع دي كارسي** DEKERCY:

قررت المملكة الفرنسية في سبتمبر عام 1781 تعين جون باتيست ميشال غييوت دي كارسي Jean –Baptiste Michel guyot DE KERCY قنصلا عاما بايالة الجزائر خلفا لدي لا فالي De La Vallée (1773 -1782). لكنه لم يستلم منصبه إلا بعد مرور سنة فحضى

بكل تقدير من قبل السلطات الجزائرية .فأقام كارسي بالجزائر مدة تزيد عن ثماني سنوات أي من سبتمبر1782 إلى جانفى 1791

وفي غضون هذه السنوات عرفت الايالة أحداث تاريخية هامة من أبرزها حملتي دون بارسولو و الصلح مع اسبانيا التي لعب فيها كارسي دور الوساطة بين الجزائر و اسبانيا في عقد اتفاقية الصلح بينهما في جوان 1786. كما حضر تجديد معاهدة السلم المئوية مع فرنسا(1689-1790م) في29 مارس 1790م.

لم يشهد كارسي فتح مدينة وهران، واسترجاعها من أيدي الاسبان في سبتمبر 1791م، من طرف الجيش الجزائري تحت قيادة محمد باي، لأن السلطات الفرنسية عينته في مطلع سنة 1791م قنصلا بهومبورغ.

-قدم دي كارسي مخططا عن الجزائر ينقسم الى مشروعين:

أ- **مشروع دي كارسي الاول سنة 1782م:** حرر دي كارسي قبل إلتحاقه بالجزائر بأربعة أشهر مذكرة حول الجزائر بتاريخ 7 ماي 1782م، بقصر فرساي. في ثمانية عشر صفحة وهذا بدافع شخصى إذ لا توجد أي اشارة من الملك لويس السادس عشر (1774-1792)، أو أي سلطة عليا أخرى. وهذا إما أخذ بزمام المبادرة بنفسه في تحريرها في أجل قصير ليثبت لحكومته بأنه في مستوى المهام التي كلف بها، و إما رغبتا منه في فتح عهده بالجزائر بانتصار كبير.

تبني دي كارسي في مشروعه الاول سياسة المعارضة المفتوحة ضد الايالة الجزائرية تمهيدا لإعداد مخطط عسكري يهدف الى تدمير الايالة عن أخرها وهو لم يلتحق بعد بمنصبه.

فكانت مذكرته تقوم في الاساس على ثلاث نقاط أساسية وهي:

- المعارضة: التي يجب أن يساهم فيها كل من القنصل العام، والبلاط الملاكي على حد سواء.

- القطيعة: تتمثل أساسا في انسحاب القنصل والرجوع الفوري الى بلاده ثم افتكاك جزيرة طبرقة من أيدي الجزائريين واحتلال بعد ذلك ايالة الجزائر

– الحرب: قصد من خلالها التدمير المادي لمدينة الجزائر على أن الهدف من ذلك هو احتلال مصر و بالتالي قبل ارسال الحملة العسكرية يجب على فرنسا أن تقوم بفدية الاسرى ثم تسحب قنصلها حتى لا يبقى أي فرنسي بالجزائر عند التدخل العسكري بعد ذلك تحتل جزيرة طبرقة لموقعها الاستراتيجي يجعل فرنسا في موضع قوة يسهل اخضاع الايالة و احكام السيطرة بحرا.

أما المخطط العسكري في الاستلاء على الجزائر فكان يقوم أساسا على استعمال الجيش البري فقط، و نهب خزينتها، و بعد ذلك تهديم الحصون، ونقل المدافع الى فرنسا، او الالقاء بها في البحر.

ورغم أن هذا المخطط لم يطبق في حينه، إلا أن الافكار التي جاء بها هي من تم اعتمادها سنة 1830م حيث كان دي كارسي هو أول من اقترح أن تكون الحملة برية باستعمال فرقتي المشاة، والمدفعية.

ب: مشروع دي كارسي الثاني 1791م:

كان كذلك عبارة عن مذكرة عسكرية تحتوي على مختلف المعلومات حول الجزائر أعدها في السنة التي رجها فيها الى باريس مباشرة، تناول فيها النقاط التالية:

–ظروف تعين الداي حسين باشا.

–سلطة وكيل الحرج في تسيير شؤون الدولة.

–اعتداءات رياس البحر على الفرنسيين.

–علاقة الايالة بالدول الاوروبية.

بالإضافة على أوضاع كل من: الاسرى، التجارة، القوات البحرية، الخزينة.

كما تناول كذلك نتائج الحملة العسكرية على المستوى الاوربي و شمال افريقيا.

–موقف الباب العالي.

–مصير الجزائر بعد الحملة.

فمن خلال إقامة دي كارسي بالايالة من 1782م الى 1791م، وتعرفه على أحوال البلاد، والعباد، وتتبعه للحملتين الاسبانيتين 1783و1784م الامر الذي سمح له باكتشاف و

تحديد نقاط القوة، والضعف في طريقة دفاع البحرية لدى الجزائريين. زيادة على ذلك كان لقائه مع العالم المستشرق فونتوردي باردي مدعما له في تحديد الصعوبات التي من المحتمل أن تواجهها الحملة الفرنسية، وعلى ضوء ذلك بين الوسيلة الكفيلة بإنجاح عملية الهجوم.

أعد دي كارسي مشروعا لمخطط عسكري أكثر دقة و وضوح وتنفيذ لا يتم بين عشية، وضحاها كما ذكر بل يقتضي اتخاذ اجراءات تمهيدية و احتياطات أولية كاخلاء الايالة من الفرنسيين، و سحب السفن الفرنسية من الموانئ الجزائرية مع أن يتم كل ذلك في سرية تامة الى أن يحين الوقت المناسب.

زيادة على ذلك حدد في هذا المشروع المكان الانسب لنزول الحملة وهي منطقة التي تسمى سيدي فرج عن بعد ثلاثة فراسخ من غرب مدينة الجزائر، بناء على ما ورد في هذا المشروع.

على هذا الاساس يعتبر المخطط الذي رسمه هذا القنصل العام من خلال التقريران الركيزة الاساسية التي استندت إليها المشاريع العسكرية، التي أعدت لاحقا، سواء في عهد القنصلية (1799–1804)م، أو في عهد الامبراطورية الفرنسية الاولى(1804–1845)م، أو في فترة عودة الملكية (1815–1830)م.

2.3–مخطط لوماي و ديبوا تانفيل:

أ– مشروع لوماي 1800م:

قام فرنسوا فليب لوماي François Philipe Le Maye بكتابة مشروع عسكري مستندا في ذلك على فترة وجوده بالايالة كأسير لمدة 16 شهرا. فكان يسجل طيلة هذه المدة كل ما لاحظه في مدينة الجزائر و ضواحيها. درس الأرضية تمهيدا للحملة العسكرية التي ألح على إرسالها.

قدم فيه لمحة عن الوضع السياسي، والاقتصادي، والقضائي، والتجاري، والعسكري، والاحصائي، ثم رسم مخططاً عسكريا بين فيه كيفية الهجوم على مدينة الجزائر والاستيلاء عليها وعلى أن يكون ذلك بشكل مفاجئ، و سريع، و قوى في شرق وغرب مدينة الجزائر في آن واحد. وبعد ذلك يتم الاستلاء على برج مولاي حسن الذي يشرف على هذه المدينة. وأختتم المشروع بإبراز الفوائد الجمة التي تجنيها فرنسا من احتلالها الجزائر وهي:

– أولاً: الاستلاء على الخزينة التي تحتوي على كنوز معتبرة و ثروات هائلة ،

–ثانياً: استغلال الاراضي الشاسعة وزراعة الكروم، كما اقترح لوماي النزول في شرق و غرب مدينة الجزائر في وقت واحد.

ب– **مخطط ديبوا تانفيل:** charles françois du bois thainville:

هو قنصل فرنسي بالجزائر كان في 14 جويلية 1789م من بين القادة الكبار الذين زحفوا على رأس ألفي شخص من الجماهير للهجوم على الباستيل، حيث شارك في الثورة الفرنسية منذ انذلاعها.

كما كان من بين الذين سعوا الى اسقاط النظام الملكي في 10 أوت 1792م، وهو أول من رفع العلم الوطني الفرنسي ذي الالوان الثلاثة و نصبه في قصر التويلري.

ورغم مبادئ الثورة الفرنسية–حرية ،مساواة ،اخوة – التي كان يؤمن بها و يدافع عليها بكل ما أوتي من قوة ، أعد هو الاخر مشروعا لاحتلال الجزائر قدمه في شكل مذكرتين:

1– **مشروع ديبوا تانفيل الأول 1801:**

هو عبارة عن مذكرة حررها في مدينة أليكونت تحمل عنوان " مختصر لعملياتي بافريقيا" Précis Des Mes Opérations En Afrique." ، بعد الانتهاء من تحريرها أرسلها مباشرة الى نابليون بونابرت بباريس في 1801/07/9م.

تتلخص العناصر الاساسية التي تحتوى عليها هذه المذكرة تقديم مخطط يشمل على طبائع " الحكام الكبار، و تأثير اليهود في الحكم، و الوضع التجاري، والقوات البحرية و البرية ، و أخيرا دعوة نابليون إلى تخليص الاهالي الجزائريين من النير العثماني. كما لمح إلى ضرورة القيام بحملة عسكرية ضد الايالة.

وعليه قدم ديبوا تانفيل مذكرة مفصلة حول مختلف الاوضاع بالايالة سنة 1801 لاحتلال الجزائر كانت نظرية أكثر منه تقرير عسكري. فأصبح هو أول من فتح القرن التاسع عشر الميلادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية بإعداد مشروع لاحتلال الجزائر.

2-مشروع ديبواتانفيل الثاني 1809:

في هذه السنة تسلم مصطفى باشا الحكم في الجزائر، لكن القنصل الفرنسي ديبوا تانفيل لم يقدم له الهدايا كما هو معتاد فاستاء منه . وفي 7جوان من نفس السنة ، تلقى ديبوا تانفيل الادن بالدخول الى فرنسا لفترة معينة. و ما إن وصل الى باريس حتى شرع توا في تحرير مذكرة ثانية عنوانها " حول الجزائر" و في 18 نوفمبر من نفس السنة سلمها مباشرة لوزير العلاقات الخارجية دي شامبابي De Champagny فكان من الاسباب الجوهرية في اعداده إهتمام نابليون بالجزائر، وبالتالي أصبحت الجهات العليا في السلطة الفرنسية بحاجة الى معرفة كل ما يتعلق بشؤون هذه البلاد و أحوالها الداخلية ولا يتم ذلك الا من خلال عمل يكون أكثر شمولية و وضوحاً.

فكانت تلك هي الأسباب الموضوعية و الحقيقية التي دفعت ديبواتانفيل إلى إعداد هذا التقرير محاولا في استغلال كل تجاربه من أجل إعطاء معلومات دقيقة و مفصلة، مستمدة أساسا من الواقع الجزائري لتكون أكثر قيمة و فائدة.

تضمن مشروع ديبوا تانفيل الثاني على شتى المواضيع ، و لقد رتبهاعلى النحو الاتي: مساحة المملكة، و المدن الرئيسية، و تقسيم الاقاليم، و شكل الحكومة، السكان و مختلف طبقاتهم، و طبائع السكان، القوات البرية، القوات البحرية، مداخيل و نفقات الدولة، العملة، المناخ، الارض الزراعية،... وقدم مجموعة من الوصايا، و النصائح مبينا أن العمل بها يؤدي الى الاستقرار و الهدوء و هكذا يتفادى الفرنسيون قيام ثورات من قبل السكان مثل ما حدث في عهد الأتراك. و لكي تحقق الادارة الاستعمارية أهدافها، وتتمتع بكل هذه الفوائد و تحافظ على مكاسبها يجب أولا أن تعطى للجزائريين حرية العمل، ثانيا أن تضمن لهم حق التمتع بملكياتهم و هكذا تصبح "المستعمرة " مزدهرة كما كانت في العهد الروماني.

3.3- مخططات نابوليون بو نارت:

لقد كشف نابوليون في الرسالة التي بعثها الى جوزيف أمير نابولي يوم 31 جويلية 1806م عن حقيقة نواياه في أنه يريد أن يكون " سيد البحر الابيض المتوسط". موضحا بأن " الهدف الأساسي و الثابث من سياسته الخارجية هو جعل البحر الابيض المتوسط

بحيرة فرنسية" و لقد عقد العزم على هدم ايالات المغرب العربي الثلاث، طربلس، تونس، وخصوصا "الجزائر التي ستكون مصدر الثروات الهائلة لفرنسا" هدما شاملا.

وإقامة مستعمرات عسكرية فرنسية على طول ساحل شمال افريقيا. وضم هذه المنطقة الشاسعة ذات الموقع الجغرافي الممتاز الى أجزاء أخرى من امبراطوريته في نفس البحر، والمتكونة أساسا من مالطا، كاندي و موريي.

إن هدم الجزائر و احتلالها، سيؤدي بفرنسا الى اخضاع تونس و طرابلس ، فتصبح الاتصالات بين سواحل فرنسا و سواحل " البلاد البربرية" سهلة و سريعة و مستمرة حتى في حالة الحرب مع بريطانيا. فإن تضيق الهيمنة البريطانية في غرب المتوسط والقضاء على نفوذها التجارية في البحر، من الأهداف الهامة لأن ذلك سيسمح لنابوليون بتأمين كل حملة عسكرية جديدة سواء على مصر، أو قارة آسيا. كما سيفتح احتلال الجزائر الابواب على مصراعيها للتجارة الفرنسية مع افريقيا جنوب الصحراء.

ومن الاهداف الاخرى نذكر تخلص نابوليون من القادة المنافسين الذين يراهم خطرا على مركزه، فيرسلهم على رأس الجيش الى الجزائر، و كذلك تعويض معطوبي حروب الثورة، ومنح الاراضي الجديدة لقدماء المحاربين و للذين صودرت ممتلكاتهم بسبب القوانين التي أصدرتها الحكومة أثناء الثورة .

وبذلك أرتكزت سياسة نابوليون تجاه الجزائر هذه السنة بالذات 1802م على محورين أساسيين:

-المحور الاول: هو العمل على جمع معلومات مختلفة حول الايالة خاصة حول الجانب العسكري، البحري، الاحصائي، التوبوغرافي، فأمر كل من عاش في الجزائر أو أقام بها سواء كان قنصلا أو أسيرا بكتابة تقرير مفصل و دقيق حول مدينة الجزائر من أجل إعداد حملة عسكرية.

-أما المحور الثاني: هو إرسال بعثة دبلوماسية إلى الداي مصطفى بحجة المطالبة بتقديم الترضية العاجلة لكل المظالم على أن الهدف الأساسي من تلك البعثة هو التجسس،

ومحاولة كشف أسرار الدولة، و الاطلاع على كل ما يجري بالجزائر. مع كشف مواطن قوتها و ضعفها.

ففي المحور الاول نذكر على سبيل المثال:

1-**مشروع جون بون سانت أندري** Jean Bon Saint-André :

كان هذا المشروع ذو طابع عسكري، حيث قام هذا الاخير بإعداده بناء على الأسئلة التي وردت في مراسلة ديكرى Decres، وزير البحرية و المستعمرات بأمر و باسم القنصل الاول نابوليون. فكانت الاستفسارات الواردة في المراسلة كلها تتعلق بالجزائر تم حصرها في ثمانية عشر سؤالاً. فالتزم جون بون سانت في مشروعه بتلك التعليمات بحذافيرها.

ففي الجانب التوبوغرافي و الحالة النفسية، و الوضع العسكري، فقد قام بتنبيه ديكرى إلى ضرورة العودة الى مشروع كارسي الذي أعده في1791م.

وأما فيما يتعلق بالوضع داخل البلاد و أخلاق الاهالي، و السكان و قوتهم فقد رأى أنه من الاحسن استشارة المواطن " بيرون" المدير العام لمؤسسات الشركة الافريقية بالبلاد البربرية و الذي قضى كل حياته بالقالة. فهو يأكذ في تقريره أن الحرب مع الجزائر أصعب من الحرب مع أية دولة أخرى. لذا كان يلح على ضرورة النزول في النقطتين الاساسيتين " رأس ماتيفو و سيدي فرج" في آن واحد. و لتسهل عملية تنفيذ هذا المخطط العسكري، اقترح إثارة باي تونس ضد الجزائريين، وتحريضه على شن هجوم على مقاطعة الشرق بحجة وضع حد للاعتداءات المتكررة من قبل بايات قسنطينة على الاراضي التونسية.

و بالتالي يعتبر فترة نشوب حرب بين تونس و الجزائر هي الظرف المناسب للحملة.

وعليه ارى بأن" القصف البحري" هي العملية الوحيدة التي تلحق بالجزائر أضرار بالغة أما جيش الحملة فيجب أن ينقسم الى قسمين قسم ينزل بسيدي فرج، وقسم ينزل في رأس ماتيفو. و بعد ذلك يزحف الجيشان براً نحو النقطة المشتركة أي التي يتم فيها الإلتقاء

وهي المرتفعات الخلفية لمدينة الجزائر، والهدف هو الهجوم على قلعة مولاي حسن من الوراء، ومن ثمة يتم الاستلاء على المدينة بكل سهولة.

إلا أن السلطات الفرنسية لم تول اهتماما كثيرا بمشروع هذا الاخير، و تركه جانبا الى حين وقت الحاجة إليه، ذلك لأن أنظار نابوليون اتجهت في هذه الاثناء نحو سان دومينغ بأمريكا، و الهند بآسيا منذ التوقيع على معاهدة أمين بين فرنسا و بريطانيا في 28 مارس 1802م.و ذلك من أجل إعادة مجدها بتكوين مستعمرات جديدة.

2-**مشروع تيدينا** THEDENAT:

كان تيدينا احد الموظفين السامين في القنصلية الفرنسية بالجزائر، أعدّ مشروعا للاحتلال الجزائر عام 1802م، عندما علم بأن العلاقات الجزائرية الفرنسية ساءت الى أبعد الحدود و بأن نابوليون يطلب من كل من له اطلاع بأحوال الايالة بكتابة تقرير عنها لغزويها فقد سارع تيدينا بمحض ارادته دون تكليف شخصي، إلى تحرير وثيقة، سجل فيها كل ما يعرفه عن الجزائر مبديا ملاحظات، واقتراحات وأراء حول امكانيات النزول، وغزو الايالة و احتلالها.

فأرسلها مباشرة من مدينة سافون الى تاليرون، وزير العلاقات الخارجية الفرنسي بباريس. فكانت هذه الوثيقة تحمل عنوان" نظرة حول ايالة الجزائر" حررت في 18 أوت 1802م. وكان الهدف الاساسي من إعداد هذا المشروع هو تحضير الارضية للحملة العسكرية الذي ينوي نابوليون إرسالها الى الجزائر وذلك من خلال تركيزه على التعريف والاحاطة بالتقسيم الاداري، وتعداد السكان، و القوات العسكرية، دون أن يتجاهل ذكر فوائد الحملة. إلا أنه بين في مشروعه أن الهجوم البحري على مدينة الجزائر يعتبر عملية صعبة جداً، إن لم تكن مستحيلة. لكنه إستنتج بأن الحملة البرية هي الوسيلة الوحيدة، و الكفيلة لاحتلال الجزائر. فأعد على ضوء ذلك مخططا عسكريا، حدد فيه نقطة النزول، ورسم الطريق الذي يجب أن يسلكه الجيش، كما وضح طريقة الهجوم.

وأما عن نقطة النزول التي حددت في هذا المخطط العسكري فكانت في شاطئ تنس غرب الايالة، وذلك لان توبوغرافية المنطقة ملائمة جداً للنزول، و لأن السواحل في هذه الجهة خالية من التحصينات تماما، لكنه لم يعين الزمن المناسب للحملة.

وما إن وصول هذا المشروع الى تاليرون بباريس في أوت 1802م كان نابليون قد تخلى عن فكرة الحملة لانشغاله بمناطق أخرى.

3-**مشروع هولان** Pierre Hulin:

قرر نابليون بعد عدوله عن فكرة غزو الايالة، ارسال قطعة من الاسطول الى مدينة الجزائر بقيادة الاميرال ليسيغ Leisségues ، و تكليف المواطن بيار هولان بمهمة رسمية لدى الداي للحصول على الترضية الكاملة، و العاجلة لكل التجاوزات التي قام بها رياس البحر، و اجباره على احترام راية ايطاليا ذلك أن هذه البلاد أصبحت تابعة لفرنسا.

حمل هذا الاخير، رسالة شديدة اللهجة الى الداي مصطفى، يطالب فيها باسم القنصل الأول معاقبة المسؤولين الذين تسببوا في تحطيم سفينة " البانيل"، ورد كل ما نهبوا وتقديم تعويضات لكل الخسائر. ورغم ذلك، رحب الداي مصطفى بالمبعوث الفرنسيي هولان، و بالاميرال ليسغ، و عقد معهما جلسة غير عادية، و أظهر استعداد لتقديم الترضية الكاملة. فاستغل هولان فرصة وجوده بالايالة، و تفاوضه مع الداي، و أخد يتجسس على اسرار الدولة الجزائرية في اطار اعداد سري لمشروع حملة فرنسية على الجزائر، و لما عاد الى باريس انتهى من كتابة المشروع الذي عنونه بـ " ملاحظات حول الجمهورية الجزائرية" في يوم 9 أكتوبر 1802 م، سلمه مباشرة الى يد نابوليون شخصيا.

حيث تناول في هذا المشروع مواضيع في غاية الاهمية، وهي الحكومة، السكان، القوات العسكرية، التجارة، مداخيل الدولة، الاسرى، القضاء، و ختمه بدعوة نابوليون الى تحرير الجزائريين.

رغم أن هولان قد هتف بأعلى صوته قائلا" إن غزو الجزائر من حق نابوليون" إلا أنه في الواقع لم يرسم مخطط عسكري للاستلاء على الايالة بل أرفق مشروعه بصورة مدينة الجزائر رسمها بنفسه ووضح فيها الخليج، والساحل، والمرتفعات فقط.

و بالتالي جاء مشروع هولان عبارة عن تقرير مفصل ودقيق للوضع بالجزائر سنة 1802م، وليس مشروع عسكري رغم أن السلطات الفرنسية العليا أولت له أهمية خاصة إلا أنه انتهى بوضعه في الرفوف بالوزارة الخارجية لأن نابوليون رأى بأن الظروف الراهنة لا تسمح بتوجيه الحملة و أن تدمير الجزائر يتطلب وقت كاف للتحضير.

4.3-**مشروع بيرج** 1802م:

مشروع القبطان بيرج الذي كان من بين الاعضاء الخمسة في " اللجنة العسكرية" التي كونتها الوزارة الحربية 31 جويلية 1828م، والتي كلفت بدراسة مشروع غزو الجزائر بعد الحصار البحري الذي ضربته فرنسا على الجزائر في 1827. و قد ورد في التقرير النهائي لهذه اللجنة مقتطفات وافية من مشروع بيرج الذي أعده سنة 1802م، لكن هذا المخطط العسكري اضطر الى تأجيل تنفيذه لأن الداي قدم ترضيات على جميع المطالب التي تقدم بها الفرنسيون أما السبب الثاني فهو انقطاع صلح أميان 1803م وقيام الحرب بين فرنسا، و بريطانيا.

*إن التفكير الجدي لاحتلال فرنسا للجزائر برز في الفترة ما بين 1802-1805 م، أين ألغيت الامتيازات الفرنسية بالجزائر من قبل السلطة الجزائرية، ومنحت لبريطانيا، ممّا اعتبر فرنسا هذا إهانة للشّرف الفرنسي و خرق للمعاهدات المبرمة.

فسعى نابليون جاهدا لتحضير حملة لاحتلال الجزائر كرد فعل على هذه الإهانة، وتجلى ذلك في إمضائه لمعاهدة الهدنة مع روسيا معاهدة تلسيت (Tilissit) عام 1807م ، كما طلب نابليون من وزير البحرية والمستعمرات الفرنسية السيد دوكري Decres، إعداد خطة عسكرية دقيقة لاحتلال الجزائر، هذا الأخير لم يكتفي بالتقارير السابقة الذكر بل أرسل واحدا من أبرز جنوده ذو خبرة هندسية كبيرة لإعداد تقرير مفصّل وخطّة واضحة للاحتلال، وهو الضابط بوتان Boutin، وطلب منه تحقيقا ميدانيا ووضع خطة جديدة يمكن بواسطتها غزو الجزائر، وبأقل التكاليف.

5.3- مخطط بوتان:

-مشروع بوتان 1808م:

وصل بوتان للجزائر في 24 ماي 1808م و مكث 68 يوما و من خلالها جاب البلاد من الشّرق إلى الغرب متجسّسا على الحصون دارسا خطّة النزول بدقّة من برج البحري شرقا إلى سيدي فرج غربا دارسا السواحل الجزائرية و كل ما يتعلق بالشؤون الأهلية اجتماعيا و إقتصاديا و سياسيا .

كما تضمّن التقرير معلومات دقيقة عن تحصينات الجزائر، وطبيعة أرضها، وعدد قواتها إلى جانب تحديد زمن الحملة المقترحة و عدد الجيش الضروري، ومع ذلك لم يتمكن نابليون من تحقيقه على أرض الواقع لاستمرار الأوضاع الداخلية في فرنسا، والأوروبية على حالها.

لكن وزارة الحربية سارعت الى طبع تقرير بوتان في شكل كتاب و نشر مخططاته في شكل أطلس مع اضافات و تعديلات وتوزيعه على الجيش.

6.3-مخطط شارل العاشر:

على اثر سقوط نابوليون و عودة الهدوء الى أوروبا ، وعودة البوربون الى عرش فرنسا بادر الملك لويس الثامن عشر، بارسال رسالة الى الداي في 1814/05/20م، يبدي فيها برغبته في السير على خطى أسلافه من أجل السلام و المحبة بين فرنسا الامم الاجنبية.

*لكن في الفترة ما بين 1817-1818م عادت العلاقات بين الجزائر وفرنسا بعد حملة إكسماوث الإنجليزية-الهولندية على السواحل الجزائرية عام 1816م، ولم تدم طويلا تلك العلاقات، حتى عادة سرعان إلى التدهور بينهما بسبب قضية الديون التي أثارها الداي حسين طيلة فترة حكمه.

فمنذ أن تولى الباشا حسين الحكم في 1818م، طلب من فرنسا أن تدفع الدين الذي عليها ليعقوب بكري، فكتب بذلك الى الحكومة الفرنسية لكن الرد لم يصل إليه، ذلك لأن وزير الخارجية البارون دي داماس لم يفهم طلب الباشا، مادم سلفه قد وافق على ان تدفع فرنسا مباشرة الى بكري.

ففهم الباشا أن القنصل قام باخفاء رد فرنسا عنه، ومن هنا بدأت العلاقات تتوتر أكثر فأكثر وذلك بازدياد رقعت سوء التفاهم بينهما.

فقد صرح الملك الفرنسي شارل العاشر بقوله " إن هذا الحصار المحكم ليعاقب مدينة الجزائر ، وسيحمي التجارة الفرنسية، و لا أرفعه إلا في اليوم الذي أتحصل فيه على الترضية الكاملة التي أستحقها"

أما البرلمان الفرنسي فكان كثيرا معارضا ضرب الحصار البحري، مؤكدين على ضرورة ارسال حملة برية. ولذلك بادروا الى مواصلة اعداد مخططات عسكرية تهدف الى تدمير الايالة، والاستلاء عليها. فكثرت بشكل كبير أكثر من أي وقت مضى في هذه المرحلة المخططات الفرنسية بعد الاعلان عن الحصار، منها:

7.3-مشروع ليني دوفيليفيك في 1827/07/10:

- قسم مشروعه الى ثلاث أقسام :
- الاول حول " الحملة على مدينة الجزائر"،
- الثاني يخص "الحملات البرية التي وجهت ضد الجزائر"،
- الثالث " غزو الجزائر" .

إلا أن الخطة العسكرية المرسومة في المشروع لم تكن محكمة بل كانت سطحية لأن ليني دوفيليفيك كان رجل سياسي و عضو في البرلمان، فليس له الخبرة في الميدان العسكري. وكان هدفه الاساسي من الحملة هو استعمار الجزائر استعمارا عسكريا، والبقاء فيها الى الابد و المحافظة عليها وعدم التخلي عنها.

8.3-مخطط بيار دوفال(1819-1827) :

كان عبارة عن مشروعين عسكريين : الاول أعده في 1819 م ،و الثاني في 1827م - فالمشروع الاول: أعده قبل حادثة المروحة بتسعة سنوات ودون أن يتلقى أمرا رسميا من سلطات بلاده ، أصر فيه على ضرورة ضرب حصار بري على الجزائر باعتباره الوسيلة الوحيدة للاستيلاء على مدينة، على أن يكون تدمير الايالة براً سيكون عبر تونس، و المغرب، و طرابلس، و بالتالي ستكف هذه الدول عن ممارسة القرصنة بارادتها.

– أما المشروع الثاني: فقام بتحريره في7 أوت 1827 م كان استجابة للأمر الصادر من الكونت شابرول كروزول Le Conte Chabral Grouzal وزير البحرية، و المستعمرات.

تناول بيار دوفال في هذا المشروع أهم الاحداث التي عاصرها أثناء وجوده بالايالة الى جانب وصف توبوغرافي مختصر جدا لمدينة الجزائر. كما قدم فيه الوضع العسكري للايالة فالسكان، و أخيرا المخطط العسكري الذي حدد فيه نقطتين للنزول الاولى " نقطة أساسية" في الغرب برأس فاكسين، و نقطة ثانوية في شرق خليج مدينة الجزائر بالذات في الشاطئ الممتد من واد الحراش الى برج البحري.

هذا ما يبين بأن دوفال من أنصار الحملة البرية، ورغم ذلك يبقى المخطط العسكري الذي قام بوضعه غير قابل للتطبيق، لأنه نظري بحث خاصة، و أن الرسومات البيانية منعدمة تماما.

9.3– مشروع اللجنة العسكرية في 10 أكتوبر 1828:

قام بتشكيلها وزير الحربية الفرنسي ذي كو De Caux بغرض وضع أرضية للحملة ورسم مخطط عسكري لتدمير الجزائر و احتلالها .انهت اللجنة عملها في 1828/10/10 م، وسلمت تقريرها للوزير الحربية حيث رسمت هذه اللجنة تسعة مواضيع أساسية وهي:

– الهدف من الحملة،

–تنظيم الجيش البري،

– قيادة الاركان و الادارة،

– تكوين القوات البحرية الملكية و الاسطول ،

–نقطة التقاء الحملة،

– الزمن المناسب لنجاح الحملة ،

– تقدير النفقات التي تكلفها الحملة،

– نقطة النزول،

– أخيرا العمليات التي يجب على الجيش القيام بها بعد نزوله الى البر.

كما توصلت اللجنة في دراستها الى أن النصف الثاني من شهر أفريل هو الزمن المناسب لانطلاق الحملة، على أن يبدأ ضرب الحصار على مدينة الجزائر في أوائل شهر ماي و يجب أن تنتهي الحملة قبل شهر أوت لأن هذه الشهور الاربعة (ماي ،جوان، جويلية، أوت) يكون البحر هادئا في سواحل الجزائر، أي مولائمة للحرب، ولقد عينت شبه جزيرة سيدي فرج كنقطة للنزول.

إلا أن حكومة مارتينياك Martignac لم تتبن مشروع اللجنة العسكرية خاصة، و أن تسليم ذلك التقرير الى الوزارة الحربية تزامن مع الحملة العسكرية التي أرسلتها المملكة الفرنسية الى موري Morée جنوب اليونان.

10.3- مشروع محمد علي باشا:

استعمال حاكم مصر لاحتلال الجزائر لصالح فرنسا عام 1829م، فهذه المرة كان المشروع من مصر، حيث جرت مفاوضات بين فرنسا ومندوبها القنصل دروفتي Drovetti، ومحمد علي حاكم مصر عام 1826 لكن الحكومة الفرنسية لم تستمع لاقتراح دروفيتي، هذا الأخير الذي عاد وطرح المشروع عام 1829م، يقضي بأن يشّن محمد علي حملة على الجزائر بمصاريف فرنسية، مقابل ثمن زهيد وهو: أربعة سفن حربية ذات 80 مدفعا و 20 مليون فرنك، لكن الأستانة لم تقبل يوما بمخطط محمد علي والدولة الفرنسية لأن ذلك يتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي، ضف إلى ذلك هذا المشروع لم يكن لينجح منذ البداية نظرا للرفض الأوروبي له وعلى رأسه بريطانيا التي هددت محمد علي بتنحيته من الحكم في حالة قدومه على تنفيذ خطة فرنسا، وتدمير أسطوله البحري بمجرد مغادرته ميناء الإسكندرية.

خاتمة:

تعتبر هذه المخططات مصادر أولية و أساسية في تاريخنا الوطني من 1782 الى 1830، فهي تعكس وجهة نظر الفرنسيين للجزائر في هذه الفترة من خلال الوثائق الخام المحفوظة في وزارة الخارجية بباريس، وزرارة الحربية بفانسان و الارشيف الوطني الفرنسي.

وطبقا لما ورد في المخططات فإن هذه الوسائل تتمثل في اللجوء الى الباب العالي و عرض عليه التجاوزات التي ارتكبتها رياس البحر في حقها ، ومحاولة اقناع السلطان العثماني بعدم ارسال الفرق الانكشارية الى الجزائر، لكي يسهل القضاء عليها ، و الادعاء بأن الاتفاقيات المبرمة مع تركيا تسمح للفرنسيين بمعاقبة الجزائريين و تبني سياسة التهديد و الوعيد و مصادرة ممتلكات اليهود الجزائريين بفرنسا، باعتبار أن للطائفة الاسرائيلية نفوذ كبير في السلطة بالايالة، وإرسال قطعة من الاسطول لإجبار الداي على تقديم الترضية العاجلة و الكاملة لكل التظلمات، و ضرب حصار بحري على السواحل الجزائرية ولا سيما في الفصول التي يراها البحارة الجزائريون ملائمة للقرصنة ، وتدمير ما أمكن من الاسطول الجزائري، و قصف مدينة الجزائر بحراً، و أخيرا حملة برية عليها، و الملاحظ فإن البعض من هذه الوسائل لجأت فرنسا فعلا إليها.

2- الاوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي.

-تمهيد

I-الأوضاع السياسية.

II-الأوضاع العسكرية.

III-الأوضاع الاقتصادية.

أ – القطاع الزراعي.

ب – القطاع الصناعي.

ج – القطاع التجاري .

IV-الأوضاع الاجتماعية .

تمهيد:

إن الأوضاع العامة للجزائر سواء السياسية، أو الاقتصادية أو الاجتماعية، تأثرت بشكل كبير بطبيعة وخصائص الحكم العثماني بها الذي استمر ما يزيد عن ثلاثة قرون من جهة، و بشخصيات الحكام العثمانيين من جهة أخرى، حيث تميزت هذه الأوضاع بالاستقرار، والازدهار في بعض الأحيان، والاضطرابات، والانحطاط أحيانا أخرى .

إلا هذه الأوضاع بدأت تأخذ منعرجا خطيرا مع نهاية القرن السادس عشر الميلادي، بعد أن كانت تتمتع بمكانة مرموقة و هيبة دولية، بالتحديد خلال الفترة الأخيرة من حكم الدايات (1800-1830)م، والتي عرفت فيها الجزائر تدهورا عاما طرأ على مجالات الحياة السياسية، والعسكرية، والاقتصادية،والاجتماعية .

سنعالج في هذا الصدد، الأوضاع العامة التي آلت إليها الجزائر في تلك الفترة مع التركيز على أهم الأسباب التي كانت وراء هذا التدهور الذي فتح شهية الأطماع الاستعمارية في هذه المنطقة.

I-الأوضاع السياسية:

شهد عهد الدايات ظهور عدة ثورات و مؤامرات عديدة نتج عنها عدم استقرار جهاز الحكم، جراء كثرت الاضطرابات التي عمها الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي، وتتجلى هذه الاضطرابات في كثرة تعاقب الحكام الذين تميز جلهم بالضعف وعدم الكفاءة ولم يتمكنوا من ضبط أمور الدولة خاصة بعد أن أصبحت المناصب تباع وتشترى بدلا من مراعاة الكفاءة التي تسمح بتسيير شؤون الدولة بحزم ودراية، وفي هذا الصدد يقول حمدان بن عثمان خوجة: " لم يكن على الذي يريد أن يصبح بايا إلا أن يتوجه إلى أقارب أحمد باشا ويمدهم بالأموال وكانت المناصب تباع وتشترى" كما أن أغلب دايات الجزائر في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني وصلوا إلى مناصبهم بفضل الانقلاب للمطالبة بزيادة الأجور كما أن الكثير منهم كان يمارس مهنا تعتبر وضيعة كمهنة الفحامين والإسكافيين والكناسين وأبرز مثال على ذلك الغسال الذي كان يشتغل بتغسيل الموتى قبل 1808م

كما أن منصب الداي يفرض عليه الاختيار، ولا يمكنه الاستقالة فبالنسبة إليه لا يوجد في الحياة سوى مكانين العرش أو القبر ونتيجة لهذا فقد شاعت ظاهرة اغتيال الدايات مثل ما

وقع للداي: مصطفى باشا 1805م، والداي أحمد 1809م، والداي محمد 1814م، والداي عمر آغا عام 1817م، كما كانت فترة حكم الكثير منهم لا تتعد بضعة أشهر.

إلا أننا يمكن أن نستثني من ذلك الفترة التي حكم فيها الداي محمد بن عثمان باشا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي(18م) أي من سنة(1766-1791)م ، حيث عرفت الجزائر في ظل حكمه استقرارا نسبيا و ذلك بالتعاون مع كل من الباي محمد الكبير و صالح باي قسنطينة في ادارة شؤون البلاد داخليا، وخارجيا ، كما استطاع الداي محمد بن عثمان باشا أن يتغلب على العجز الذي كانت تعاني منه الميزانية العامة للجزائر .

و في مجمل الحديث عن الأوضاع السياسية الداخلية للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي يمكن القول أنها تميزت بعدم الاستقرار السياسي و الأمن، حيث تواصلت الاضطرابات، والتناحر على الحكم والاستبداد، والاغتيالات ونشوب الفتن الأهلية، والتمرد و العصيان من طرف الأهالي بسبب السياسة التي انتهجها الدايات بإرهاق الأهالي بالضرائب، والإتاوات، علما أن التمرد و العصيان كان يوجهه الدايات بالقوة وسفك الدماء. يذكر أن السياسة الجبائية العثمانية المرتفعة طبقت عندما نقصت المغانم البحرية في السنوات الأخيرة من العهد العثماني بالجزائر بسبب فقدانها السيطرة على البحر المتوسط.

و من بين التمردات و الثورات على الحكم العثماني تلك التي قام بها سكان العاصمة و القبائل المجاورة عام 1692م، بعد اقدامهم على اشعال النيران في مرافق الميناء و بعض السفن الراسية به، وحركة التمرد الواسعة التي قام بها كراغلة تلمسان في عهد الداي ابراهيم باشا كوجوك، حيث سيطروا على المدينة و طردوا منها الحامية العثمانية، كما حاولوا الاتصال بكراغلة عاصمة الجزائر للانضمام الى حركتهم، لكن الداي تفطن للأمر و قضى على تمردهمبالقوة، بالإضافة إلى تمردات أخرى عرفتها مختلف مناطق الجزائر مثل (القبائل الكبرى عام 1767م، سكان البليدة- الحضنة- واحات الجنوب- الاوراس).

كما نذكر في هذا الصدد ثورة ابن الأحرش التي ظهرت ما بين 10جوان إلى 10جويلية 1804م، حيث أعلن ابن الأحرش الجهاد للقضاء على سلطة باليلك الشرق، ويذكر بعض المؤرخين أن الثورة العارمة لابن الأحرش بالشرق الجزائري جاءت بتحريض من انجلترا ضد الحكم العثماني، و ذلك بعد الامتيازات الكبيرة التي قدمها الداي لفرنسا في الجزائر خاصة في ميدان استغلال المرجان بالقالة.

كما ظهرت حركات تمرد أخرى انتشرت في عدة مناطق من الجزائر لتشمل أوساط القبائل الجبلية والجهات الشرقية و الوسطى من البلاد. مثل وابن الشريف في شرق، وغرب البلاد، والثورة التيجانية في الجنوب الغربي للبلاد التي قادها سيدي أمحمد التيجاني.

II-الأوضاع العسكرية:

تعتبر المؤسسة العسكرية بقسميها البري والبحري علىمر العصور أحد الدعائم الاساسية لضمان استقرار الدول و استمرارها. كما يمكن أن تكون في نفس الوقت سببا في ضعفها و زوالها. هذا ما نلمحه في المؤسسة العسكرية الجزائرية التي حافظت على صمود الدولة الجزائرية الحديثة أزيد من ثلاثة قرون من الزمن (1517-1830)م.

في الواقع كان الجيش الذي عرفته الجزائر في بداية العهد العثماني في مطلع القرن السادس عشر الميلادي يتكون أساسا من رجال البحر، لهذا يمكن القول إن النواة الاولى للجيش الجزائري كانت بحرية. وقد يعتبر خير الدين بربا‌روس أول من وضع أساسها إذ جعل من ميناء الجزائر قاعدة بحرية هامة، وذلك بعد أن طرد الاسبان من صخرة " البنيون"، التي كانت تشرف على مدخل ميناء الجزائر في عام 1529م

واجهت الجزائر و الدولة العثمانية تهديدات خارجية كبيرة ، خاصة من جانب اسبانيا و الدول الايطاليةو فرسان مالطة ، مما جعلها (أي الجزائر) تهتم بأسطولها الحربي تدفع به الغارات المسيحية عن مدنها و سواحلها ، و تحمي التجارة الاسلامية و المهاجرين الأندلسيين ، و حجاج بيت الله الحرام من اعتداءات القراصنة الأوروبيين ، و تدعم به الدولة العثمانية في حروبها ، و تغنم من خصومها . يجدر بالذكر أن الدوافع الروحية التي كانت وراء الجهاد البحري للأسطول الجزائري ضعف بالتدريج ، ليصبح الربح هو مبدأه الأساس.

و قد كانت النواة الأولى لأسطول الجزائر تلك السفن التي أتى بها الأخويين خير الدين و عروج لإنجاد إخوانهم المسلمين في بجاية و الجزائر ، و عددها أربعة عشر وحدة . تمركز الأسطول في مدينة الجزائر التي حصن ميناؤها و دعم بالمدافع ، ليصبح قاعدة بحرية هامة في بناء المراكب الجديدة و اصلاح القديمة و المعطوبة و تجهيزها. كما أصبحت موانئ المدن الساحلية الأخرى كشرشال و دلس و بجاية و جيجل و عنابة و تنس قواعد أخرى

للأسطول. و كان الخشب يجلب من غابات شرشال و جرجرة و بجاية و جيجل و القل ، كما أنشئت مصانع لصناعة المدافع و البارود و الذخيرة و قطع الغيار.

بلغ الأسطول الجزائر أوج قوته في منتصف القرن 17 مكنته من صد و افشال جل الحملات العسكرية على الجزائر كالحملات الاسبانية و الفرنسية و الهولندية و غيرها ، كما كان الأسطول درعا واقيا للسواحل المغاربية ضد القرصنة و العدوان الأوروبي. و قد تعاظم دور الأسطول الجزائري في حماية التجارة الدولية من القراصنة المتربصين عبر البحر .

لكن دور البحرية و نشاط الأسطول الجزائري بدأ يتضاءل مع مطلع القرن 19 إلى أن اضمحل نهائيا سنة 1830 ، و يعود انهيار الأسطول إلى العوامل التالية :

اتفاق الدول الأوروبية على ضرورة التصدي للجزائر و تقليص دورها .

تقييد الجزائر بمعاهدات شراء سلامة تجارات الدول الأوروبية مقابل بعض الهدايا و الغرامات ، مما قل من نشاطات الأسطول الجزائري فتقلص عدد قطعه من حوالي 100 قطعة عام 1588 إلى 14 قطعة رئيسية سنة 1825م .

الغارات المسيحية المتكررة على مدينة الجزائر ، و من أخطرها هجوم الأسطول الانجليزي الهولندي المؤلف من 39 بارجة بقيادة اللورد الأميرال اكسموث في 27 أوت 1816م ، و تمكن من تخريب قسم من أسوار مدينة الجزائر و مبانيها و مينائها ، و تدمير معظم أسطولها.

اشتراكه في حروب الدولة العثمانية ، و آخرها معركة نافارين 1827م أثناء حرب اليونان التي دمر فيها ما تبقى من الأسطول.

تخلف صناعة السفن الجزائرية و مهارة الأسطول قياسا إلى التقدم الصناعي الهام الذي أحرزته مثيلاتها في دول الغرب ، و المهارة الفنية التي اكتسبتها الأساطيل الأوروبية .

و على صعيد آخر ارتكبت الجزائر خطأ فادحا يتمثل في تخليها عن الصناعة البحرية (كانت تصنع بواخرها الحربية بنفسها) نظرا لانشغال التقنيين و المهندسين و الفنيين في الحرب ، وكذلك بسبب تنازلها عن غابات الكرستا الموجودة ببجاية لفائدة التجار اليهود و في مقدمتهم بكري وبوشناق، حيث أقدم هذين الرجلين على بيع أخشاب الغابات إلى انجلترا التي اهتمت بصناعتها البحرية و كرست كل جهودها لتطويرها ، و عليه فالجزائر توقفت عن الصناعة البحرية و بريطانيا ضاعفت المجهود .

أما ضعف الجانب العسكري فيعود إلى:

فساد الجيش الإنكشاري بتغير طريقة التجنيد في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني حيث كان باب التجنيد مفتوحا للمرتزقة واللصوص واليهود واليونانيين بدلا من اختيار وتجنيد الرجال النزهاء وهو ما تسبب في انحراف الإنكشارية عن مهمتهم الأساسية إلى جمع الأموال وإحداث الاضطرابات في سبيل الحصول عليها فأصبحوا مصدر فوضى للبلاد.

تناقص عدد الجيش في بداية القرن التاسع عشر فقد أشار يوكان في تقريره عن الجزائر بأن قوات الداي في حالة السلم تقدر بـ 15 ألف منها 10 آلاف تركي و 5 آلاف كرغلي أما عن قواته في حالة الحرب 60 ألف على الأكثر وقد تناقص عدد الجيش إلى أن بلغ سنة 1830 بأقل من 2.500 إنكشاري قادر على حمل السلاح، ويرجع هذا إلى الأسباب التالية:

–قلة الجنود المتطوعين من المشرق والذين كان عددهم في الفترة (1800–1825)م بـ 8.533 متطوعا.

– انتشار الأمراض والأوبئة والتي أهلكت عدد كبير من الجنود فقط.

– سعى بعض الدايات إلى التخلص من الإنكشارية مثل الداي علي خوجة والذي حاول القضاء على عصيان الإنكشارية واستبدالهم بجند محلي.

– أنهكت قوات الجيش الثورات الريفية والتي انتشرت أواخر القرن التاسع عشر.

III-الأوضاع الاقتصادية

أ – القطاع الزراعي:

تميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر بقلة المردود الزراعي الذي كان لا يلبي احتياجات السكان المحلية، ومرد ذلك إلى جملة من العراقيل حالت دون نمو وتطور الزراعة، حيث أن الضرائب كانت تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة بعد تراجع غنائم الجهاد البحري، فكانت بعض هذه الضرائب تستخلص في(القمح والشعير،التين ، الزبدة...) وبعضها الآخر يستخلص نقدا وكانت هذه الضرائب تزداد كمية ونوعا، فكلما كانت المحلة قوية برهن فرسان المخزن عن جديتهم ومهارتهم، وكان لا يراعي في جلب هذه الضرائب وضعية الفلاحين الأمر الذي جعلهم يتخلون عن مزارعهم وأراضيهم ويلجؤون إلى الجبال فرارا من دفع الضرائب، في هذا الصدد يقول القنصل الأمريكي: «... البايات وحكام الإقليم هم المسؤولون عن جمع الضرائب بواسطة أعوانهم من العساكر والشرطة يستحوذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب، وهذا الظلم الذي لا يطاق، جعل الناس يهجرون البلد ويتركون السهول الخصبة ليلجأوا إلى الجبال ويسكنوا قمما لا سبيل لوصول العثمانيين وأعوانهم إليها إلى أطراف الصحراي » ، كما أن أغلب المزروعات وبالخصوص القمح والشعير كانت من المزروعات الشتوية التي تعتمد على ما جاءت به السماء، وحيث أن الجزائر عرفت في هذه الفترة سنوات الجفاف لا يكاد يجمع فيها الفلاح ما زرعه.

ولم يكن نشاط الفلاحين مقتصرا على الزراعة فحسب بل شمل أيضا تربية الحيوانات كالأبقار والماعز والخيول وفي هذا يقول شالر: «... فإننا نجد هنا جميع أنواع الحيوانات، الدواجن بكثرة بما في ذلك الفرس الجمل والثور والجمل ذو السنامين والحمار والغنم والبغل والماعز، والخيول العربية التي تتمتع بشهرة عالية وهذا وإن تربية الحيوانات تلائم عدم الاستقرار وتمكن أهل الريف من أن تتهرب من الضرائب التي كان يفرضها العثمانيون على المزارعين والتي كانت تأخذ عينا وكان اهتمام سكان الأرياف بتربية الحيوانات قد جعل المنتوجات الحيوانية تفيض من الاستهلاك بل وتصدر كميات منها إلى الخارج.».

وقد قدرت الإحصائيات الأولى للجيش الفرنسي عدد الحيوانات في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني بـ: 6.850.205 رأس ماعز و:338.490 رأس غنم و: 10.317.738 رأس بقر و:109.096 رأس بغل، وإلى جانب هذه الحيوانات كان سكان الضواحي يقومون

بتربية النحل وإنتاج كميات كبيرة من العسل تفيض من استهلاك السكان ويصدر منه جزء إلى الخارج.

ورغم وفرة الثروة الحيوانية إلا أنها كانت تعاني من بعض المشاكل مثل الجفاف وقلة العناية اللازمة بالحيوانات وتفشي الأمراض .

بالإضافة إلى مشاكل الضرائب فمثلا باي التيطري استولى في حملته على قبيلة الأرباع عام 1825 على 10.700 جمل بيعت في مكانها للقبائل الحليفة، كما أن هذا الباي في إحدى حملاته على أولاد مختار الشراقة عام 1526 على 500 جمل و4.000 خروف، وخلاصة القول أنه كان بإمكان القطاع الزراعي أن يلبي حاجيات السكان المحلية ويتعدى ذلك بالتصدير إلى الخارج نظرا للإمكانيات الزراعية والمناخية وجودة التربة، لكن العوامل البشرية التي ذكرناها حالت عائقا في تطور نمو النشاط الزراعي، فضلت الزراعة موسمية معيشية لا ترق إلى الزراعة الكثيفة.

ب – القطاع الصناعي:

تميزت الصناعة في الفترة التي ندرسها بالبساطة وقلة التنوع واقتصرت في أغلبها على المنتوجات، نظرا لوفرة المواد الخام كالصوف والحرير وكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة، فاختصت مدينة تلمسان بصناعة الصوف والأغطية، كما كانت أجود الزرابي تنتج في قلعة بني راشد والتي تميزت بطابع محلي عريق وأسلوب أندلسي راق وأشكال تركية جميلة، واختصت مدينة الجزائر بصناعة ما لبثت أن انحطت نوعيتها وقل المشتغلون بها، مما سمح للشواسي التونسية أن تعزز الأسواق الجزائرية نظرا لجودتها العالية بالإضافة إلى صناعة الأحزمة الصوفية والحريرية والمناديل وصناعة الجلود من سروج الأجمة والمحافظ .

وكانت مدينة قسنطينة أهم مركز لهذه الصناعة بالإضافة إلى صناعة النحاس والحلي والأحجار الكريمة في كل من تلمسان، قسنطينة ومدينة الجزائر إلا أن هذه الصناعات كانت محتكرة من اليهود، وقد عرفت الصناعة مشاكل أعاقت تطورها نذكر منها:

- مضايقة الحكومة العثمانية للصناعة المحلية بالضرائب المتنوعة وقد بلغت الرسوم نسبة 10% من ثمن البضاعة وقلة الاستهلاك.
- قلة الاستهلاك المحلي نظرا لانخفاض القدرة الشرائية بانخفاض دخل سكان المدينة.

- منافسة المصنوعات الأوربية للمصنوعات الجزائرية التي ظلت مرتبطة بالقدم دون أن يحاول أصحابها تطويرها وتحسينها وإدخال الأذواق عليها بالإضافة إلى أن اليهود احتكروا أهم الصناعات كالمجوهرات والساعات والزجاج كما كان الأسرى المسيحيون والمتطوعين الأوربيين يتولون صناعة السفن والمدافع وتحضير البارود فهذه الصناعات ظلت على أهميتها غريبة على الجزائريين وفي أواخر الحكم العثماني تناقص عدد الأسرى وأنسحب المتعاونين معهم تعطلت الصناعة، كما انعكس التدهور في القطاع الزراعي والحيواني على الوضع الصناعي حيث قلت هذه المواد الأولية وارتفعت أسعارها.

ج – القطاع التجاري : عرفت الجزائر نوعان من التجارة، داخلية وخارجية:

–**تجارة داخلية** : كان يقوم بها الأهالي في معظم الأحيان كما كان يقوم بها اليهود، فكانوا يعرضون خدماتهم على الأهالي، بل يحملون البضائع حتى تحوم الصحراء إذا اقتضى الأمر ذلك، فهم أشبه ما يكونوا بالدكان المتنقل وكانت اتجاهات هذه التجارة نشيطة بين الشمال والجنوب وضعيفة بين الشرق والغرب.

–**تجارة خارجية** : كان يمارسها في أغلب الأحيان الأجانب وخاصة اليهود وبعض الأهالي، ولبيان قيمة الصادرات والواردات للجزائر أواخر العهد العثماني نستعرض قائمة للتجارة الخارجية وردت في كتاب وليام شالر الذي نقلها بدوره من سجلات التجارة بمدينة الجزائر 1822م.

ويلاحظ على جدول شالر للواردات والصادرات:

أن بريطانيا كانت تحتل الصدارة للواردات في فترة أخذت فيها العلاقات التجارية والسياسية تتوتر بين الجزائر وفرنسا، ويظهر أن مدينة الجزائر قللت من المعاملات مع فرنسا في أواخر العهد العثماني لأسباب المماطلة، إذ أن الحكومة الفرنسية كان عليها ديون ثقيلة للجزائر مطلع القرن التاسع عشر ظلت تتهرب من دفعها.

أن مجموع قيمة الواردات بلغت 1.200.000 دولار إسباني ومجموع قيمة الصادرات بلغت حوالي 237.000 دولار إسباني مما يعني أن الميزان التجاري لمدينة الجزائر سجل عجزا قدره 927.000 دولار إسباني سنة 1822م58.

ويرجع ذلك إلى ضعف الأسطول التجاري وارتباط الجزائر باتفاقيات مع الدول الأوربية الأخرى ويقول عزيز سامح ألتر : « ...أصبح السوق المغطى مهجورا ولم يعد يسمع صوت الدلالين الذين كانوا يبيعون الغنائم والأسرى بعدما كانت في السابق مدينة ذات نشاط وحيوية، فقد كانت أموال المسيحيين تتدفق عليها بكميات لا تحصى أما في هذه الفترة فقد أصبحت حزينة يئسة وهجرتها البهجة. » .

إضافة إلى كثرت الواردات الجزائر إذا ما قورنت بصادراتها واحتكار الدولة لتجارة المواد الأولية من الحبوب والأصواف والجلود وهو ما انعكس سلبا على البلاد.

كما ساهم اليهود إلى حد كبير في انهيار التجارة الجزائرية وتحصلوا على أرباح وفيرة على حساب الأهالي وذلك لكونهم قاموا بدور الوساطة في كل العمليات التجارية، كما أنهم قاموا بتقديم القروض والضمانات بفوائد خيالية مستغلين في ذلك عدم وجود البنوك، وقد عملت الجزائر بتغطية العجز بالتوجه إلى التجارة مع بلدان إفريقيا الزنجية وقد كانت القوافل المتجهة من الجزائر نحو الجنوب الغربي تستغرق شهورا عديدة لا تقل عن فصل من فصول السنة وتتعرض لمشاكل أهمها هجمات اللصوص وقطاع الطرق وقلة المياه ودفع الضرائب على المرور والزيادة فيها باستمرار .

وقد كانت قلة وصعوبة المواصلات سببا من أسباب انهيار التجارة، فكان الانتقال من الجزائر إلى قسنطينة يستغرق 48 ساعة سيرا متواصلا عن طريق قلعة بني عباس ببجاية و104 بسور الغزلان، وكان السفر بين الجزائر ووهران لا يقل عن ثلاثة أيام رغم سهولة التضاريس وحراسة قبائل المخزن كما نجد ضعف الإنتاج المحلي وقلة الأسواق الاستهلاكية فهذا كله امتص حيوية البلاد التجارية فالقطاع التجاري بنوعيه كان متدهورا إلى حد كبير.

IV- الأوضاع الاجتماعية :

يذكر حمدان خوجة في كتابه المرآة الصادر سنة 1833م أن عدد سكان الجزائر كان عشرة ملايين نسمة لكن الإحصائيات الفرنسية تنفي هذا الرقم، فحسب إحصاء 1856 بلغ عدد سكان الجزائر 2.3 مليون نسمة فقط وأيا كان عدد سكان الجزائر فإن التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري تميزت بالتنوع

والثراء، ويمكن تقسيم المجتمع الجزائري إلى عدة طبقات، فحسب الجنسين قسم المجتمع الجزائري إلى ذكور وإناث شأنه شأن بقية سكان العالم وكان عدد الرجال يفوق عدد النساء، ويرجع ذلك إلى أن أغلب المهاجرين والأسرى كانوا رجالا، كما أن النساء كن لا يختلطن بالرجال ومرد ذلك إلى تعاليم الإسلام القيمة.

أما إذا اعتمدنا أساس العرق فإن المجتمع الجزائري كان متباين الأصول إذ كان مؤلفا من الأهالي والعثمانيين والذين شكلوا طبقة الأسياد بيدهم سلطة البلاد ولهم امتيازات لم تكن لغيرهم ولهم الأولوية في كل شيء تجمعت بأيديهم ثروة البلاد، واليهود وهي الطبقة التي كانت تنافس في الثراء طبقة العثمانيون بل ومنهم من تفوق ثروته ثروة الداي نفسه، ثم طبقة المهاجرين الأندلسيين وطبقة الكراغلة وطبقة العبيد المسيحيين وطبقة الزنوج، وبالنسبة للكراغلة فقد كانوا يطمحون إلى الارتقاء إلى المرتبة الأولى في المجتمع لكن العثمانيين أصلا منعوهم واعتبروا عنصر كرغلي يشكل خطر على مصالحهم تحكم انتمائهم العاطفي إلى أهالي الجزائر.

كما يمكن تقسيمهم إلى سكان مدن وأرياف، وأهم المدن الجزائرية في العهد العثماني هي الجزائر، قسنطينة، وهران، تلمسان، عنابة، معسكر، مازونة، المدية، البليدة، بسكرة، مستغانم، المسيلة وتبسة حيث نجد في المدن العثمانيين و الكراغلة كما نجد اليهود موزعين في أغلب المدن والمهاجرين الأندلسيين والعبيد السود والعبيد المسيحيين أما بالنسبة للأرياف فقد هيمنة الحياة القبلية سواء في الصحراء أو في السهول العليا أو في المناطق الجبلية ونجد أن الأرياف مكونة من قبائل الأجواد وقبائل المرابطين قبائل المخزن وهي كلها لها امتيازات متفاوتة وقبائل الرعية والقبائل التي لا تخضع لسلطة العثمانيون.

ظهور الطبقة الدخيلة من اليهود :

بالرغم من وجود عدة فئات أجنبية مسيحية في الجزائر ، إلا أن الجماعة النشيطة التي ارتفع شأنها في هذا البلد هي فئة اليهود ، لأنها كانت تتعامل مع الداي و قادة الجيش (الرياس) و يقومون بشراء و بيع البضائع أو الغنائم التي يحصل عليها الرياس ، كما اشتهر اليهود بعمليات السميرة و القيام بدور الوساطة في كل العمليات التجارية إلى درجة أنه أصبح من الصعب على أي عربي أن يبيع دجاجتين بدون وساطة مأجورة من أحد اليهود .

و في بداية القرن التاسع عشر تجلت في الجزائر نفوذ شخصين يهوديين و هما بوشناق و بوخريص (بكري) ، إذ كانا يقومان لوحدهما بدور البنوك في الجزائر ، و يحتكران الأسواق

التجارية الجزائرية وخاصة في ميدان تصدير الحبوب فامتد نفوذهما حتى في بلاط الحكم ، فأصبحت لهما قوة تأثير في القرارات السياسية والاقتصادية و كانا سببا مباشرا في احتلال فرنسا للجزائر عام 1830 م، و لسبب نفوذهم الكبير و سوء تصرفهما قام أحد الجنود العثمانيين عام 1805 بقتل اليهودي بوشناق و هو خارج من قصر الداي بالجنينة ، أما صديقة بوخريص فقال بأمر من الديوان عام 1811م .

لم يهتم العثمانيون بميدان التعليم بل تركته للعامة ولم تشجع على الثقافة ولم تهتم بدور التعليم، حيث انخفض مستوى التعليم في كامل القطر الجزائري، في بجاية وتلمسان وتيهرت وكانت أمهات المدن التي اشتهرت بالعلم والعلماء في العهد الإسلامي، وقد أدى عدم اهتمام العثمانيون بميدان العلم إلى انحدار المجتمع في هوة الخرافات والطرفية، فانتشرت الخرافات والبدع والدجل والدروشة والتي تبلورت في التوسلات بالأضرحة والقبور فكان المجتمع خاملا قريبا إلى عالم الأموات منه إلى عالم الأحياء.

وهكذا لم تكن الأوضاع على الصعيد الاجتماعي أحسن من غيرها ، حيث عرفت الجزائر انتشار الأوبئة خاصة في الفترة التي بلغ فيها مرض الطاعون درجة خطيرة و هي الفترة الممتدة من جوان 1817 م إلى سبتمبر 1818 م، بالإضافة إلى و الزلازل التي ضربت كثيرا من المدن الجزائرية (مدينة الجزائر و المدية عام 1632م ، زلزال الجزائر العاصمة 1665 م ، شرشال ، بجاية و الجزائر العاصمة عام 1716م ، ثم زلازل 1723م و 1724 م و 1755 م و 1760م التي خربت البليدة ، و زلزال وهران عام 1790 م) فتسببت في الكثير من الخسائر البشرية و المادية هلاك الكثير من الأرواح و الممتلكات .

وفي الأخير ومن خلال استعراضنا للأوضاع السياسية والعسكرية والاجتماعية يظهر أن الأوضاع كانت مهيأة للاحتلال سنة 1830م.

3-الحملة الفرنسية على الجزائر: الأسباب –المراحل – النتائج

مدخل:

النوايا العدوانية الفرنسية اتجاه الجزائر:

أسباب الحملة الفرنسية على المدينة:

أ- السبب غير المباشر:

موقف الحكومة الفرنسية من الحادثة:

- الأسباب الحقيقية للاحتلال :

-الأسباب الدبلوماسية:

-الاتصالات الفرنسية الجزائرية أثناء الحصار البحري:

-الأسباب الإقليمية:

- الأسباب السياسية:

-الأسباب الاقتصادية:

-الأسباب العسكرية:

-الأسباب الدينية:

مدخل:

كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية على مختلف الأصعدة توصف بأنها علاقات مميزة، إذ هذا التميز مرجعه المكانة و الحظوة التي أضحى يتمتع بها دبلومسيتها، وتجارها و قناصلها، بعد إبرام فرنسا لمعاهدة الامتيازات مع الدولة العثمانية في الثلاثينات من القرن السادس عشر الميلادي ، على عهدي الملك فرنسوا الاول و السلطان سليمان القانوني. إذ ضمنت لهذه الاخيرة امتيازات سياسية و تجارية في كل الولايات العثمانية والتي منها الجزائر. وقد وصلت هذه العلاقات الى ذروتها أثناء الثورة الفرنسية، باعتراف إيالة الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت فيه تحت حصار أوربي محكم.

وهذا رغم كل المساعي المتتابعة و الملحة لدى الجزائر، طلبا لمساعدتها ضد التفتت و التمزق حينا، وضد المجاعة المطبقة حينا أخر، فلم تتورع فرنسا أبدا عن الكيد للجزائر، و لم تتحرج اطلاقا من إضمار نوايا عدوانية ، و حبك مناورات، و تدبير مؤامرات بل وقيام بغارات تخريبية ضدها.

النوايا العدوانية الفرنسية اتجاه الجزائر:

كانت نوايا العدوان الفرنسية قديمة جدا، ومبكرة ، إذا لم تنتظر القرن الرابع عشر الميلادي لتبدأ تفكر في غزو الجزائر كما قال المؤرخ الألماني سميونوف semjonow الذي كتب سنة 1937 " كانت فرنسا تحاول منذ القرن الرابع عشر غزو الجزائر". بل بدأت تفكر في ذلك، و شرعت تعمل لتحقيقه منذ الثلث الأخير من القرن الثالث عشر الميلادي، حيث قام لويس التاسع أو القديس لويس saint louis بحملة صلبية على تونس سنة 1270م كما كان يفكر في غزو و احتلال بلدان المغرب و منها الجزائر التي هي قلبها.

ومما يؤكد هذا، ما قاله المؤرخ الفرنسي أستاذ تاريخ استدمار شمال افريقيا بجامعة السوبون، ألا و هو أوغيستين برنار، إذ يقول في كتابه " الجزائر" مايلي: " إن احتلال الجزائر هو ثمرة ثلاثة قرون من جهود متواصلة باستمرار جديرة بالتقدير".

و عن هذه النقطة نجد تعبير للمؤرخ الفرنسي أجرون روبير، أوفق و أقرب للحقيقة إذ لم يحدد تاريخ بدء التفكير الفرنسي في غزو الجزائر بالقرن الرابع عشر، إذ يقول " إن الفكرة التي أثيرت دوما طيلة القرون العديدة و الرامية الى غزو الجزائر قد تجددت سنة 1827".

وأما مولود قاسم فقال " ونحن إذ نأخذ بالاعتبار مرجعية أستاذ الاستدمار و نثق بمصداقيته، نفضل مع ذلك صيغة آجرون، الذي لم يحدد تاريخ انطلاق هذه النوايا بثلاثة قرون، وإنما استعمل كلمتى " قرون عديدة" وهي الأصح، إذ سبق لنا أن رأينا ملك فرنسا لويس التاسع او القديس لويس، قد ابتدأ لا على مستوى النوايا فقط ، بل شرع في العمل لتحقيقها منذ 1270م، أي بما يقرب من ستة قرون قبل 1830".

واستمر أحفاده في العمل جاهدا على تنفيذ هذا المشروع وهو "غزو الجزائر، و القضاء عليها نهائيا"، وهذا منذ عهد شارل الثامن (1483-1498) ابن لويس الحادي عشر الى غاية عهد شارل العاشر الذي كان لديه نية مبيتة وخطة مدروسة بتنفيذ محكم قام على ثلاث عناصر متوازية:

1-عزم مستمر

2- اعداد متواصل

3- استفزاز الداي حسين.

فقامت فرنسا على هذا الأساس برسم خطة محكمة استغرق ذلك مدة طويلة من الزمن وهي ثلاثة قرون متواصلة تطورت خلالها تطورا كبيرا، علميا، وتقنيا، وصناعيا، و عسكريا، أما الدايات في الجزائر ظلوا مكثفين بشجاعتهم ، و بطولة الجند، وروح التضحية و الفداء لدى الشعب، وظنوا أن ذلك سيكفى في المستقبل أيضا.

و بعد أن تأكدت فرنسا من التفاوت الحضاري و التقني، و رجح لديها احتمال انتصارها، أخذت تبحث عن سبب إعلان حرب، فأوعزت إلى قنصلها العام في الجزائر، دوفال ، بأن يستفز الداي بطريقة ما حتى يقوم بتصرف تتخذه هي ذارعتا لإعلان الحرب على الجزائر. فهل هذا الأمر يعتبر سببا كافيا لإعلان فرنسا الحرب على الجزائر؟ أم أن هذه الحاثة كانت

منطلقا وبداية لتجسيد فكرة الاحتلال فرنسا للجزائر؟ أم هناك أسباب أخرى خفية وحقيقية في هذه القضية؟.

أسباب الحملة الفرنسية على المدينة:

ب- **السبب غير المباشر:**

جل المؤرخين الأوربيين يتخذون من حادثة المروحة سنة 1827م، السبب المباشر الرئيسي لاحتلال فرنسا للجزائر، و لا تباث صحة ذلك أو لا نحاول العودة قليلا إلى الوراء لمعرفةٍ لرصد وقائع هذه الحادثة التي أدت إلى القطيعة التامة بين الطرفين.

يعود سبب القطيعة إلى مسألة القمح التي ظلت مفتوحة ومعلقة لعدة سنوات، وبدأت تظهر سوء نية فرنسا اتجاه الجزائر بعد أن ساعدتها في الأوقات الحرجة وقد سمحت التجارة الخارجية للمدينة خاصة تجارة القمح التي كانت بيد التاجرين اليهوديين "بيكري" و "بوشناق" الذين استغلوا فرصة حصار انجلترا لفرنسا، وأرسلوا كميات كبيرة من القمح إلى فرنسا ، هكذا أصبح ثمن القمح دينا بين الداي والحكومة الفرنسية ،

فمنذ بداية القرن التاسع عشر أصبح هذين التاجرين أداة العمل الدبلوماسي السري بين يدي الدولتين. إن الظروف الصعبة التي كانت عليها فرنسا أثناء حكم اليعاقبة، و الترميدوريين، و جزء من عهد المديرية التفيذية، عندما كانت تصارع أعداءها على جميع الجبهات و الجهات الاربع و تعاني حصارا بحريا خانقا في المتوسط و الاطلسي الى جانب حرب أهلية حرصت الجزائر على مد يد المساعدة لدولة عريقة في صدقتها مع المسلمين بقدر ما تسمح به وضعية دولة محايدة في الصراع الدائر في أوروبا، فهي كدولة لها التزامات مع أطراف الصراع لا يمكن لها أن تتجاوز حدودا معلومة لموقف الحياد الذي اختارته.

فجعلها ذلك تلتمس أنفذ وسيلة لتحقيق رغبة مساعدة فرنسا دون الاخلال بظاهر التزاماتها كدولة محايدة. فقد استخدم الداي حسن باشا امكانية استغلال الخواص من التجار لبلد محايد يتوفرون على امكانية العمل بحرية أكثر مما يتوفر للدولة. فدفع بالتاجرين البكري

و بوشناق دفعا ترغيبا وترهيبا الى فتح المعاملات التجارية مع فرنسا، وتزويدها بالمواد المعاشية المختلفة، خاصة الحبوب.

فكان لبد من وضع حد لكل تردد لديهما فأمدهما بالأموال من الخزينة تقدر بـ 300.000 فرنك سنة 1876م للقيام بعملياتهم التجارية لمصلحة فرنسا هكذا بدأت جدور هذه المسألة. قبل ذلك كانت الحكومة الجزائرية قد وافقت على تقديم قرض بدون فائدة قيمته مليونا فرنك بدون فائدة لفرنسا.

وفي سنة 1800 م أعلن "بكري" و "بوشناق "أن الديون بلغت 07 ملايين من الفرنكات، كما نجحا في إقناع فرنسا بخصوص تسديد قسط من الديون، وتدخل "تاليران" وزير الخارجية الفرنسي فدفعت قسطا لليهوديين سنة 1819م قيمته 7 ملايين فرنك. وقد وافق الداي حسين على هذه التسوية في أمل تسديد فرنسا لهذا الدين في اقرب وقت، لكن فرنسا تناست حقوق الداي، ففي ماي 1820م اتضح للداي حسين أن هناك مؤامرة كان القنصل "دوفال" طرفا فيها، ورأسها في باريس هو "تاليران"، اخذ الداي يرسل إلى الحكومة الفرنسية عدة رسائل يشكو فيها قائلا: « استطيع رد هذا المبلغ إلى فرنسا في مدة أربع وعشرين ساعة في حالة ما اذا كان أحد رعايا مدينا لملك فرنسا». و واصل الداي إرسال البرقيات لكن دون جدوى وهذا ما دفع بالداي إلى فقدان صبره لعدم تلقيه أجوبة من الحكومة الفرنسية.

وبمناسبة عيد الفطر من عام 1243هـ الموافقة لـ 1827م حضر كالعادة القناصل الأجانب و من بينهم دوفال لتهنئة الداي حسين، و دار الحديث بين الداي حسين و القنصل الفرنسي حول رد فرنسا على طلبه في شأن أداء الدين الذي بقي في ذمة الدولة الفرنسية، والمتعلق بقضية بكري وبوشناق.

فكان رد القنصل غامضا ولعله كان مهينا للداي كما جاء عن سعد الله ، وقد تطور الحديث فاتهم الداي القنصل بأنه كان السبب في عدم وصول الرد إليه مباشرة، فتعمد القنصل الوقاحة و استفزاز الداي لاستدراجه لإهانته وهذا ما مس كرامته لدرجة انه لم يتمالك نفسه من الغضب، و أمره بالخروج ، وعندما لم يتحرك ضربه بالمروحة "منشة الذباب" وهي من ريش

النعام التي كانت بيده وهذا ما أكده القنصل الأمريكي "وليام شالر" الذي كان من بين الحاضرين.

وهناك رواية أخرى تقول أن الضرب لم يقع أصلا، ولكن الداي قام بتهديد القنصل بالضرب، فقام القنصل بتضخيم الأمر وخبر ملكه بما جري، فجاءه أمر أن يغادر الجزائر فغادرها معه الفرنسيين المقيمين في مدينة الجزائر.

موقف الحكومة الفرنسية من الحادثة:

ردا على هذه الحادثة، ارسلت فرنسا في بداية شهر جوان سنة 1827 قطعة من أسطولها البحري المسماة " لابروفانس" بقيادة القبطان كولي Gollet، إلى شواطئ الجزائرية، وبمجرد وصولها في 12 جوان 1827 صعد القنصل دوفال السفينة، في الحين وجه كولي إلى الداي حسين عدة اقتراحات في صيغة إنذار رفقة قنصل سردينيا في الجزائر وهو الكونت داتيلي d'ATTILI الذي اصبح يرعى المصالح الفرنسية بعد انسحاب دوفال.

أول ما جاء في هذه الاقتراحات، أن يأتي الداي شخصيا الى السفينة ويعتذر للقنصل، ولما كان معروفا مسبقا أن الداي لن يرضى بذلك فقد اشتملت تعليمات كولى على اقتراحات أخرى، وهي إما:

1-أن يستقبل الباشا القبطان ورئيس أركانه و القنصل بمحضر الديوان و القناصل الأجانب و يعتذر أمامهم إلى دوفال.

2-أن يرسل بعثة برئاسة وكيل الحرج (وزير البحرية) الى قطعة الأسطول الفرنسي ليعتذر باسم الباشا إلى القنصل.

وفي جميع الحالات يرفع العلم الفرنسي على جميع القلاع الجزائرية، بما في ذلك القصبة و تطلق مائة طلقة مدفع تحية له.

و كانت تعليمات كولي تقتضي أنه في صورة قبول الباشا أحد الحلول الثلاثة يتقدم إليه بعد ذلك، بعدة مطالب أخرى تتضمن:

– دفع تعويضات.

– معاقبة الجزائريين المسئولين عن الاضرار بالمنشآت الفرنسية، وحق تسليح هذه المنشآت في المستقبل.

– إعلان الجزائر أنه لا حق لها في دين بكرى وبوشناق.

وفي حالة عدم استجابة الداي لواحدة من هذه الاقتراحات المذكورة ، يعلن الحصار البحري رسميا على الجزائر.

ارسل كولى هذه الاقتراحات في 15 جوان 1827 إلى الداي و أعطاه (24) أربعا وعشرين ساعة للرد، فكان رد الداي لداتيلي قائلا " أنه لا يفهم ، بدلا من أن تعين فرنسا قنصلا جديدا و تكتب إليه مباشرة لجأت إلى إرسال إنذار مضحك مع ضابط بحري".

وعندما انقضى أجل الإنذار بدون رد أعلن كولي الحصار البحري على الجزائر في 16 جوان 1827، أمام رفض الداي القاطع لتلك الاقتراحات قائلا: " لدى بارود و مدافع"، و أمر باي قسنطينة بالاستلاء على المنشآت الفرنسية الواقعة في إقليمه، القالة وعنابة في 26 جوان 1827م.

جرت هذه الأحداث في غياب الأسطول الجزائري، الذي كان في طريقه إلى اليونان لمساعدة الدولة العثمانية التي كانت تتوقع حربا من أوروبا خاصة بعد توقيع" الحلف الثلاثي" بين فرنسا وانكلترا وروسيا في لندن يوم 6 جويلية 1827 ضد الدولة العثمانية.

وكانت معركة نافرين البحرية المشهورة التي شنتها الدول الثلاثة في 20 أكتوبر 1827، تحطم فيها الاسطول العثماني، و الجزء الأكبر من الأسطول الجزائري، الذي بقي وحده في الميدان أمام أساطيل روسيا و فرنسا و إنكلترا.

وفي الجزائر لم تستطع السفن المتبقية أن تواجه الحصار، رغم قيامها بمحاولات لفك الحصار، نذكر تلك المعركة التي كانت بين أسطول فرنسي بقيادة الأميرال "كولي gollet" "

"والأسطول الجزائري المتكون من إحدى عشر سفينة، تحاول فك الحصار، ودامت المعركة عدة ساعات تراجع الفرنسيين أمام سفن الأسطول الجزائرية.

وظل أمر إعلان الحرب على الجزائر من قبل فرنسا في شكل حصار بحري لميناء الجزائر، دام (3) ثلاث سنوات، تضرر منه الطرفان، حيث كلف فرنسا حوالي 20 مليون فرنك، إلى جانب أسر جزائريون بعض رجال البحارة الفرنسيين وقتلهم.

أما بالنسبة لمدينة الجزائر فالحصار اضر بها كثيرا، فالتبادل التجاري للمدينة مع أوربا شل تماما، وسجل ارتفاع في الأسعار داخل الأسواق المحلية للمدينة مما أدى إلى تدهور الأوضاع الداخلية للمدينة وهكذا أصبح الحصار يقلق الرأي العام.

ب- **الأسباب الحقيقية للاحتلال :**

إن الأزمة التي اندلعت بين الجزائر و فرنسا في أواخر ربيع 1827 أدت إلى كارثة لم تحصر أبعادها إلى الآن من قبل الدارسين و المؤرخين الذين حصرها في مسألتي الدين الذي للبكري على خزينة فرنسا وقضية المروحة في مقدمة الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة. أما الأسباب الحقيقية عملت فرنسا على طمسها لما فيها من إدانة لها لدرجة أنها نجحت إلى حد كبير.

<u>الأسباب الدبلوماسية:</u>

عمدت الدبلوماسية الفرنسية على إدراج مطالب إقليمية ضمن المطالب ثانوية، حين قدمت حادثة المروحة من الأسباب الأساسية للازمة أمام أعين الدول المتتبعة لها، حتى السلطات الجزائرية لم تكتشف هذه الدبلوماسية عن أطماعها صراحة حتى حدوث القطيعة، حيث تركت لقنصلها دوفال حرية التحرك في طرح هذا الموضوع مع السلطات الجزائرية، ما يؤكد هذا الاتجاه الدبلوماسي الفرنسي قبل القطيعة وثيقتين:

الأولى: بتاريخ 07 /12 /1826 اعلنت فرنسا نيتها في فرض الحصار البحري على الجزائر قبل حادثة المروحة بخمسة أشهر، بناء على:

على ابراز مأخذين أساسيين في نظرها على سلوك الجزائريين نحوها:

1- إدعت بأن البحار الجزائريين يعتدون على سفنها التجارية في البحر في الحين ان هناك معاهدة موقعة بين البلدين تخص تفتيش السفن منذ 1689 التي تمددها الى مئة سنة أخرى في 1790م

2- إدعائها أن الداي حسين تحلل من إلتزام كان قد أعطاه وهو تعهد بقبول الحماية الفرنسية للسفن البابوية ومعاملتها كما تعامل السفن الفرنسية . وحول هذه النقطة كان قد تعهد الداي بدارسة هذا الطلب و معالجته بمرونة في منظور تسوية جميع الخلافات القائمة بين البلدين فقط.

الوثيقة الثانية: كانت بتاريخ 28 /02 /1827 لوزير الخارجية البارون دي ماس جاء فيها:

-تعداد تظلمات فرنسا ومطالبها في الوقت نفسه المقدمة لحاكم الجزائر وهي خمس مطالب ترد فرنسا الحصول على ترضية فيها:

1-الاعتراف باعتداءات البحارة الجزائريين على السفن الفرنسية و معاقبة فاعليها معاقبة ردعية.

2- رد المبالغ التي تم سلبها من السفن

3- إعطاء تعهد قطعي بعدم تكرار هذه الأفعال في المستقبل.

4- منع الرياس من تفتيش السفن الفرنسية والاكتفاء فقط باستخدام مكبرات الصوت.

5- دفع تعويضات السفن البابوية وتجديد التعهد باحترام الراية الرومانية ومعاملتها معاملة الصديق الى جانب المطالبة بعدم سماع الداي للوشاية ضد دوفال و إقامة علاقات ودية و حسن التفاهم معه. وختمها مهددا و موعدا في حالة رفض الجزائر قبول هذه المطالب تعلن الحرب ضدها.

لكن دوفال تعمد عدم تسليمها إلى الداي ربما وصلته رسميا تعليمات من حكومته في أخر لحظة و أعطى بدلها كرد على الرسالة التي بعث بها الداي للحكومة الفرنسية مايلي: " لا تتنازل لاجابة رجل مثلكم" ،

الاتصالات الفرنسية الجزائرية أثناء الحصارالبحري:

جاء مبعوث قائد عمارة الحصار الفرنسية لابروتونيير الضابط "دينرسيا" بمهمة لدى الداي في شهر سبتمبر من سنة 1828 محمل بمجموعة من المطالب هي:

-مطالبة الداي بافادة مبعوث الى فرنسا لاجل التعبير بصفة صريحة عن رغبة الجزائر في اقرار السلم من جديد مع فرنسا و تقديم تفسيرات مرضية عن مسلك الداي اتجاه القنصل.

- بعد تنفيذ هذا الشرط يمكن لفرنسا ان تتفاوض مع هذا المبعوث قصد ابرام معاهدة سلم جديدة وافق الداي مبدئيا على اقتراح فتح المفاوضات لابرام معاهدة سلم جديدة من دون إرسال مبعوث الى فرنسا قبل توقيع الصلح

فجاء رد لابروتونيير ليست لدى صلاحيات التفاوض لان التعليمات التي كلف بها تنحصر في اعلان الهدنة ووقف كل الاعمال العدائية ونقل المبعوث الذي الداي ايفادته الى فرنسا ولان قائد الحصار ليست له صلاحيات التفاوض أو عقد الصلح انتهت المهمة الاولى دون تحقيق اي نتيجة.

وكان اللقاء الثاني للابروتونيير مع الداي في شهر جويلية 1829 وهنا فرنسا لم تطلب شيئا أقل من وضع الداي خاتمه و توقيعه على مشروع المعاهدة كانت قد أعدتها فرنسا بدون تغيير أو تبديل شيئا في المطالب السابقة هنا أصيب الداي بخيبة أمل عندما اعتقد ان فرنسا قد قبلت فتح مفاوضات حقيقة معه وليس إملاء شروطها عليه رفض الداي حسين ذلك و طلب الضابط مغادرة المدينة فورا، وحدد الأجل بساعتين، و أمر كل من

وكيل الحرج، وباش طبجي، أن يضربوا السفينة ولما لم يستطيع الضابط المغادرة بسبب الرياح، فلما انتهت الساعتان ضربوه فغادر الميناء تحت ضربات رصاص

ولما وصل "لابروتنير" إلى فرنسا، كتبوا للسلطان محمود، واخبروه بما فعل معهم، فقام محمود بإرسال رسولين إلى مدينة الجزائر، ينصحان الداي باعتدال وعدم الوقوع في الشر الفرنسي، فلم يستمع الداي لهما لشدة ثقته في الانتصار .

<u>الأسباب الإقليمية:</u>

ركزت الدبلوماسية الفرنسية قبل و خلال الأزمة أي أثناء الحصار البحري على تحركاتها بالنسبة لقضية الجزائرية على نقطة جوهرية واحدة وهي المطالب الإقليمية ، تمثلت في:

1-حق احتكار كل النشاط التجاري في مقاطعة قسنطينة: وحول هذا المطلب بالنسبة للجزائر لا توجد اي معاهدة واحدة تعطي لفرنسا حق ملكية أي شبر من الأراضي الجزائرية في أي وقت من الأوقات سواء في المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع فرنسا أو في المعاهدات التي ابرمتها الدولة العثمانية مع فرنسا .

2- احتكار صيد المرجان على مجموع السواحل و كافة النشاطات التجارية في الشرق البلاد في الحين المعاهدات التي ابرمت بين البلدين كانت بخصوص امتيازات استغلال الباستيون أوما أصبح يسميه الفرنسيون في الفترة الأخيرة باسم الامتيازات الافريقية بل أدخلت مبدأ جديد على التسمية وهو "الدولة صاحبة الامتياز الاول"

- إلا أن في الحقيقة منذ حصول فرنسا على امتياز صيد المرجان في شرق البلاد سمح لها فقط بصيد الرجان و احتكار تجارة الجلود و الصوف و الشمع .

كما تم تحديد لها فيما يخص صيد المرجان المنطقة الواقعة بين المنطقة الواقعة بين القالة و الحدود التونسية على الشريط الساحلي لممارسة الفرنسيون هذا النشاط التجاري إلا أنه في بعض الفترات سمحت الجزائر بتمديد المنطقة حتى مدينة بجاية و لما سجل تحركات

مشبوهة لكل من فرنسا و بريطانيا أغلق الجزء الممتد من بجاية الى القالة في وجه التجارة الأوربية.

وفي المشروع المعاهدة التي جاء به لابرتونيير وقبله دينرسيا و الذي كان في الاصل من اعداد القنصل دوفال بأمر من البارون دي دامس تحديدا في مادته الخامسة و التي تنص على" اعتراف الداي بملكية فرنسا لشريط من الارض الممتد ما بين وادي سيبوس حتى حدود تونس وهي الملكية التي كرستها المعاهدات المبرمة مع الدولة العثمانية و مع الجزائر، وعلى ذلك فإن فرنسا ليست ملزومة في المستقبل بدفع أية إتاوة لا نقدية او من المرجان سواء لخزينة الايالة او لباي قسنطينة او لقائد عنابة"

زيادة على هذا الشريط اللامعقول قانونيا تم إعادة إدراج جميع المطالب السابقة التي رفضتها الجزائر في السابق حيث كان البعض منها يعود الى 1818.

وعليه يتبين من مشروع هذه المعاهدة ان فرنسا كانت عازمة على طرح مطالب اقليمية امام حكومة الجزائرية منذ سنة 1827م.

لكن الداي رفض مشروع هذه المعاهدة بشدة بخاصة فيما يتعلق بالمطالب الإقليمية لفرنسا بالجزائر كما رفض إفادة مبعوث عنه الى فرنسا لان الجزائر أقرت بعد معاهدة سنة 1619التي وقعت بفرنسا وتعرض الوفد الجزائري إلى قتل جماعي بمارسيليا عدم توقيع اي معاهدة خارج حدودها الاقليمية ومنذ ذاك التاريخ وعلى اثر فشل مهمة لابروتونيير تأكدت السلطات الفرنسية أن لا أمل في إرغام الجزائر على قبول مشروعها وعلى مبدئها الجديد " الدولة صاحبة الامتياز الاول" بدون الاضطرار الى توجيه حملة بحرية وبرية ضدها،

فقررت حكومة بولينياك في 8 أوت 1829 إعلان الحرب فعليا، معتقدا رئيس الحكومة الفرنسية "بولونياك" انه سيجد الحل لإسقاط المدينة وغزوها.

و في 30 يناير 1830م اجتمع البرلمان الفرنسي لمدة أربع ساعات، أجمع خلالها جميع الوزراء، على القيام بحملة عسكرية ضد مدينة الجزائر. وفي 7 فبراير 1830 اقر الملك شارل العاشر مشروع الحملة واصدر مرسوما ملكيا ينص على تعيين الكونت "دي بورمون" قائدا عاما للحملة والأميرال "دوبيري "قائدا للأسطول البحري، ومن هنا بدأت الاستعدادات الحثيثة لتنفيذ المشروع.

ت- الأسباب الحقيقة للاحتلال:

- **الأسباب السياسية:**

شهدت الفترة التي احتلت فيها الجزائر، ظروفا دولية تميزت بنمو الذهنية العدوانية، و تعاظم شأنها في الغرب الأوربي منذ نهاية القرن الثامن عشر، فكلف مؤتمر فيينا باسم دول أوربا، اللورد إكسموث ليضع حدا لاستعباد المسيحيين و قرصنة ولاية الجزائر – كما جاء عنهم- وهو المشروع الذي رفضت فرنسا المشاركة فيه، لأنها كانت تطمح لإيقاف الهيمنة الانجليزية على البحر المتوسط.

كما دعا مؤتمر اكسلاشابيل عام 1818م، إلى منع القرصنة بلدان المغرب البحرية، والتي كان هدفها في الواقع انكار استقلال البلدان، و السعي لربطها مرة أخرى بالإمبراطورية العثمانية الضعيفة، فيسهل مدّ نفوذها. ومنه اعتبار حكومة الرياس في الجزائر تابعة للإمبراطورية العثمانية التي بدأت تنهار والدول الأوربية تتهيأ للاستيلاء على الأراضي التابعة لها.

أما فرنسا فقد أرادات باحتلالها الجزائر، تعويض ما فقدته من مستعمراتها الواسعة في كندا بأمريكا الشمالية، و في مصر بإفريقيا، و الهند بآسيا. ففي سنة 1831، لم يكن في ملكها **إلا جزر سان بيير** و **ميكلون** في أمريكا الشمالية، و **المارتينيك**، و **غوادلوب** في أمريكا الوسطى، و بعض المستودعات في السنغال، ومدغشقر، و جزيرة بوربون، و المستودعات الهندية الخمسة في آسيا.

كما أن وضع انجليزا يدها على مضيق جبل طارق، اعتبرته فرنسا تهديدا خطيرا يهدد مصالحها في المنطقة ، لذلك رأت فرنسا أن الاستيلاء على الجزائر و اتخاذها كقاعدة أمامية لحماية مصالحها في الحوض الغربي للمتوسط ، مسألة لا يستهان بها.

في الحين اتخذ شارل العاشر قرار احتلال الجزائر، كوسيلة لإنقاذ عهده المتداعي الى السقوط، لأنه كان يأمل عن طريق هذه الحمل، توجيه السخط السياسي الداخلي الى الخارج، و تحويل أنظار الفرنسيين إلى القضايا الخارجية ، وما يؤكد ذلك الاعتراف الذي أدلي به قائلا: " انه لشيء جميل أن نتقدم إلى برلمان ومفاتيح مدينة الجزائر بيدنا".

-الأسباب الاقتصادية:

تعتبر من أهم الدوافع الفرنسية لاحتلال الجزائر، و ذلك من خلال الطمع الفرنسي في خيرات الجزائر منذ قرون عدة، فيما روي عن المحتويات الخيالية لخزينة القصبة، و الضخمة بالنسبة لتلك الفترة، و التي كانت تتراوح بين مائتين و خمسمائة مليون فرنك، في حين كان متوسط الدخل في فرنسا يقدر بفرنك واحد في اليوم.

وفي التقرير الذي رفعه وزير الحربية كلارمون تونير الى الملك سنة 1827م، عن الأوضاع العامة في الجزائر و خصص بالذات مدينة الجزائر، كما ورد ضمنه الأسباب الاقتصادية المدعمة لإعلان حملة على الجزائر، حيث قال: "توجد مراسي عديدة على السواحل، يعتبر الاستيلاء عليها فائدة كبيرة...، وتوجد في شواطئها ملاحات غنية، والى كل هذا توجد الكنوز المكدسة في قصر الداي وهي تقدر بأكثر من خمسون مليون فرنك"

وقد أعرب الجنرال جيرارد فور –الذي خلف دوطونير– بمناسبة نزول الجيوش الفرنسية بالساحل الجزائري الى أن هذا الاحتلال يستند الى ضرورات هامة جدا، و يرمي الى فتح منفذ لتصريف بضائع فرنسا، و أضاف قائلا:" وتللك الضرورة هي فتح آفاق للفائض من عدد سكنها، و لمبادلات منتوجات مصانعنا، بمنتوجات أخرى غريبة عن أرضنا، وعن جو بلادنا".

كما أن الأوساط التجارية، و بصفة خاصة الأوساط المارسيلية، قد ساهمت في توجيه قرارات الحكومة، في جعل الجزائر مستعمرة تنقل إليها الأموال بغرض الإستثمار، زيادة على ذلك كانت الأسواق الجزائرية هي الأخرى مثار إهتمام البرجوازية الفرنسية بغرض التصدير للمنتوج الفرنسي الفائض إليها و البلدان المجاورة لها .

و كانت الفلاحة هي الأخرى من بين الانشغالات التي دفعت بالرأسمالية الفرنسية بالتركيز على ارض الجزائر لما تملكه من خصائص مناخية هامة تساهم في تنويع المحصول الفلاحي وغابات كثيفة صالحة لبناء السفن ، كما توجد مناجم و مواد أولية تزخر بها الجبال في مناطق عدة من الجزائر.

هذا ناهيك على ما تملكه الجزائر من الثروة السمكية وبالخصوص المرجان فمن سواحل القالة و غيرها من موانىء الصيد، و التي لم تكن غريبة عن فرنسا جراء المعاهدة التي أبرمتها مع السلطان العثماني سليمان القانوني و ملك فرنسا فرنسوا الأول.

كما أن تنفيذ مشروع احتلال الجزائر سيعوض فرنسا عما فقدته في منطقة الراين و الألزاس، و يغنيها من شراء بعض البضائع مثل التبغ و الحرير و السكر و الزيت و القطن.

في المقابل كانت أوربا بسبب ازدهارها تشعر بالحاجة إلى التوسع واستغلال الآخرين من وراء البحار، هذا التنافس عجل بعزم فرنسا على احتلال المدينة.

الأسباب العسكرية:

تعرضت فرنسا إلى عدة أحداث عسكرية ، دفعتها لتعجل عملية تنفيد مشروعها الاستدماري ، نذكر منها:

-انهزام الجيش الفرنسي في أوربا وفشله في احتلال مصر والانسحاب منها.

- انهزام نابوليون في معركة واترلو سنة 1815 وتحالف الدول الكبرى ضد الجيش الفرنسي.

-خشية الملك من قيام الجيش بانقلاب ضده.

إلى جانب تضاعف عدد الجنود الفرنسيين المتقاعدين، الذي أضحى يشكل خطرا حقيقيا على النظام الحاكم، و لإبعاد هؤلاء عن فرنسا نهائيا، لم تجد فرنسا من مكان يسعهم سوى الجزائر.

كما أرادت فرنسا استغلال كل الظروف الحساسة لاحتلال الجزائر، خاصة في الوقت الذي كان فيه الاسطول الجزائري يشارك بجانب الاسطول العثماني في معركة نافارين عام 1827م.

ويؤكد المؤرخ هنري تشار هذه الحقيقة بقوله:" إن الحكومة الفرنسية أرادت أن تنتهز فرصة انشغال وحدات من الاسطول الجزائري في الشرق، و أن تخلق مبررا لتدخلها العسكري، فأرسلت تعليمات خاصة الى قنصلها في الجزائر، و أمرته أن يغتنم فرصة قد تسنح لإساءة العلاقات مع حكومة الداي".

الأسباب الدينية:

نقصد بها التعصب الصليبي، و الذي حملت رايته فرنسا، فقد اعتبرت هذه الاخيرة نفسها، حامية المسيحية و المدافعة عنها، و أن تنظيم حملة عسكرية و الانتصار فيها على الجزائر الاسلامية، هو في الحقيقة انتصار الصليبية على الاسلام.

كما كان كل رؤساء فرنسا يعتبرون دولتهم البنت البكر للمسيحية، و يسوؤهم أن تعوض الكنائس بالمساجد في الشمال الافريقي، بدعوى أن المسيحية كانت الدين الذي ساد هذه البلاد، و من الضروري ان يعيد الزمن نفسه، و تصبح المساجد كنائس، و تبعث المسيحية من جديد بإفريقيا، كما يبعث كيان القديس أوغسطين Saint Augustin، و القديس سبريان Saint Cyprien بهذه الارض.

في الحقيقة أن الصراع الذي كان قائما بين الدول المسيحية الأوربية والدول العثمانية الإسلامية قد انعكس على المسلمين بمدينة الجزائر لأن الأسطول الجزائري يعتبر في نظر

الدول الأوربية امتداد للأسطول العثماني، قد دفع بالدول المسيحية في أوربا أن تتعاون فيما بينها لضرب المسلمين بمدينة الجزائر واستانبول.

كما قام شارل العاشر ملك فرنسا بتوجيه رسالة الى جميع الدول الأوربية في 12 مارس 1830 قائلا: إن غزو الجزائر في صالح المسيحية كلها" . والملاحظ في هذا ، هو أن شارل العاشر أراد أن يعطي للحملة طابعا دينيا حتى لا يثير ضده الدول الاوروبية وخاصة منافسه التقليدي بريطانيا، وحتى تجد الدعم و المساندة الاوروبية لعملها هذا.

واعتبر الفرنسيون ان الاسباب الرئيسة للحملة، هي اسقاط الحاجز بين الاسلام، والمسيحية، و بين شمال افريقيا و أوروبا الغربية، و بذلك اضعاف " التعصب" الاسلامي. كما اعتبروا دخولهم الى افريقيا، ليس لتقويم الافكار الاسلامية التي مست المسيحية فحسب بل كان ذلك لتقويم و اثراء أفكارهم التي مست المسيحية الافريقية.

أما علماء الآثار اعتبروا هذه الحملة، عودة ثانية لإفريقيا الرومانية إلى المسيحية على أنقاض القائد الروماني سيبيون.

ووصف وزير الحربية كلارمون تونير (Clermont Tounnerre) الحملة بأنها " حملة صليبية هيأتها العناية الالهية، لينفذها الملك الفرنسي الذي اختاره الله للثأر، من أعداء الدين، والانسانية".

كما جاء في الخطبة التي ألقاها الملك شارل العاشر، أثناء توديع الحملة: "... إن العمل الذي ستقوم به الحملة ترضية للشرف الفرنسي، سيكون بمساعدة العلي القدير لفائدة المسيحية كلها".

و عندما سقطت مدينة الجزائر صرح دي بورمون قائلا:" مولاي لقد فتحت بهذا العمل بابا للمسحية على شاطئ افريقيا ، رجاؤنا ان يكون ذلك بداية لازدهار الحضارة التي اندثرت في هذه البلاد"

إن هذه الأقوال لتعكس بجلاء الحقد الصليبي الدفين، اتجاه الاسلام و المسلمين، و الذي لم تكن هذه الكلمات لتدل عليه لوحدها، فلقد جاءت الأحداث التي تلت الاحتلال وسقوط الجزائر، لتؤكد ذلك الحقد، الذي هو أبعد ما يكون من التعاليم السمحة التي جاء بها المسيح عليه السلام.

و مما سبق يتبين لنا، أن كلا من مشكلة الديون و حادثة المروحة، كانت مؤامرة فرنسية لتعكير صفو العلاقات مع الجزائر، من أجل تمكينها من تنفيذ مشروعها الاحتلالي. إذن كانت هذه الظروف الداخلية والخارجية، هي الدافعة لفرنسا في الاقدام على احتلال الجزائر، و تنفيذ مشروعها القديم.

4-السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية بعد سقوط العاصمة الجزائرية(1830-1834م)

مدخل:

سقوط العاصمة و بداية التوسع الاستعماري:

السياسة الفرنسية في الجزائر بعد توقيع معاهدة الاستسلام:

-نهب خزينة الجزائر:

-السياسة العسكرية:

- السياسة الادارية:

- السياسة الإقتصادية:

- السياسة الاجتماعية والثقافية:

مدخل:

أمام انهزام الجزائر عسكريا من قبل القوات العسكرية الفرنسية، وتوقيع حاكمها الداي حسين معاهدة الاستسلام مع القائد الفرنسي دو بورمون في الخامس من شهر جويلية سنة 1830، على الساعة العاشرة صباحا، تم تسليم مفاتيح المدينة و خزائنها لفرنسا وغادر على ضوء ذلك الداي حسن الجزائر في اليوم 10من نفس الشهر إلى نابولي ثم التحق بفرنسا ، وأخيرا توجه إلى الإسكندرية التي قضى فيها بقية عمره حتى وافته سنة 1838م.

لقد جاءت مغادرة الداي بهذه الطريقة دون أن تعاقبه فرنسا، على اهانته لقنصلها– على حد ادعاءاتها– و التي جعلت منها السبب الذي دفعها تجهز حملة ضد الجزائر، لتكذب ادعاءات فرنسا في ذلك. فهل كان تأديب الداي على فعلته – حسب ما جاء في البيان– يقضي السماح له و لعائلته بمغادرة الجزائر ، واختيار أي بلد لعيش فيه؟

و هكذا جاءت هذه الحادثة لتدحض حجج فرنسا فيما ذهبت اليه من أسباب احتلالها الجزائر. فهل وفت فرنسا فيما بعد بما قطعته عن نفسها من وعود، و احترمت ما جاء في المعاهدة من عهود؟ .

<u>سقوط العاصمة و بداية التوسع الاستعماري:</u>

الدارس لسياسة الفرنسية بالجزائر بعد توقيع معاهدة 5جويلية 1830 ، يجذ بعض المؤرخين أطلق على الفترة الحكم الفرنسي بالجزائر ما بين 5جويلية 1830 و 22جويلية 1834 ، أي من توقيع معاهدة الاستسلام إلى غاية صدور المرسوم الملكي ، الذي ألحق الجزائر بفرنسا و اعتبراها أرضا فرنسية تسمية وهي" مرحلة التردد"، و يقصدون بذلك التردد الفرنسي حول مستقبل الجزائر، بين تيار يرى ضرورة الاحتلال الكلي لها، و تزعم هذا التيار كلوزيل (clauzel) ، بينما كان التيار الثاني يرى الاكتفاء بإقامة حامية في مدينة الجزائر، مرجعا ذلك الى ما يسببه الاحتلال الكامل من أعباء اقتصادية على فرنسا.

كما شهدت هذه الفترة تغيير نظام الحكم بفرنسا، عقب ثورة جويلية 1830م، و التي نصبت لويس فيليب (Louis Philippe) ملكا على فرنسا، خلفا للملك المخلوع شارل العاشر.

ومن جهة أخرى تميزت هذه الفترة بتعاقب خمسة جنرالات على القيادة في الجزائر، بداية من الجنرال ديبورمون (DE BOURMONT) الذي كانت فترة حكمه قصيرة، قبل أن يصدر قرار بعزله من طرف الحكومة الجديدة ، يوم 7 أوت 1830م. و في 17 أوت تم استبدال العلم الملكي فوق القصبة ، بالعلم المثلث الالوان. و غادر ديبورمون الجزائر يوم 3 سبتمبر 1830، تاركا القيادة للجنرال كلوزيل كقائد للقوات العسكرية الافريقية، وكانت فترة قيادته من أوت 1830 الى فيفري 1831. ثم خلفه الجنرال بيرتزين (Berthezéne)، الذي كان تحت قيادته 16 ألف رجل في الفترة الممتدة من فيفري الى ديسمبر 1831.

ثم تولى القيادة الدوق دو روفيقو (Duc De Rovigo)، و الذي انفصلت في عهده السلطة العسكرية و السلطة المدنية بأمر ملكي. لكنه تم عزله في شهر جوان 1833 واستبداله بجنرال فوارول الذي كان قائد بالنيابة لجيش الاحتلال ، فإنه ظل أطول مدة (17شهرا) في الحكم بقيها قائد فرنسي في الجزائر حتى 1833، فشهد عهده مجيء اللجنة الافريقية، بعد موافقة ملك فرنسا لويس فيليب على تأسسها في 7 جويلية 1833 بناء على تقرير قدمه وزير الحربية المارشال سولت SOULT وقد أعلن رسميا أن هدف اللجنة هو جمع المعلومات التي تنير الحكومة عن حالة الجزائر الحاضرة و عن مستقبلها. وفي نفس الوقت أعطت الحكومة تعليمات الى اللجنة تتضمن النقاط التي تريد منها التعرف عليها وتطلب منها ايجاد حلول للمشاكل الهامة التي كانت تواجهها الجزائر. كما زودتها ببرنامج عمل تسير على ضوئه. وبعد قيام هذه اللجنة باتصالات و مشاورات مع مختلف الأطوار انتهت بإصدار مرسوم 22 جويلية 1834م .

و الواقع انه لا يوجد ما يدل بوضوح على ان الحكومة الفرنسية بين سنوات 1830و 1834 كانت لها سياسة جلية نحو الجزائر ، وذلك ان عدم استقرار النظام في فرنسا نفسها،

ومقاومة الشعب الجزائري المستمرة و الخوف من بريطانيا و من السلطان العثماني ،ومن مشاكل أوربا مثل ثورات اليونان ، و بولندا، بلجيكا ،ايطاليا، كل هذه الاحداث جعلت الحكومة الفرنسية لا تبت برأي واضح في سياستها نحو الجزائر.

إلا أن الشئ الواضح للسياسة الفرنسية في هذا العهد هو :" ذع الجيش حرا" وبناء على هذه السياسة فان القائد العام للجيش الفرنسي في الجزائر كانت له السلطة المطلقة في التصرف، فالجزائر ، من هذه الوجهة، لم تكن سوى "منطقة عسكرية" أو ميدان حرب، حيث لا أحد ينازع الجيش سلطاته.

<u>السياسة الفرنسية في الجزائر بعد توقيع معاهدة الاستسلام:</u>

- **نهب خزينة الجزائر:**

ما إن احتل الجيش الفرنسي العاصمة ، و نزل منها بقصر القصبة بأعلى المدينة، حتى أسرع الى الاستحواذ بطريق النهب على جميع ما ظفر به هنالك، من ذخائر القصر من مال و سلاح و مجوهرات. أما إذا جئنا الى تحديد مقدار الخزينة من الاموال و الودائع، فذلك صعب التحقيق، لأن تقديرات هذه الاموال لا نعتمد عليها ، وذلك لاختلاف الروايات و غموضها و تضاربها، واعتمادها على احصاءات الاحتمالية، فضلا على أن السجلات الرسمية للخزينة قد اختفت أو ضاعت إثر الاحتلال، و أثناء الفوضى، و النهب في جو من الغموض و المناورات التي تسبب فيها ضباط فرنسيون متورطون في اختلاس كمية كبيرة من ثروات الخزينة ، ولكن مهما تضاربت الاقوال حول قيمة الخزينة ،فلقد كانت كافية لتغطية نفقات الحملة بدون شك.

جاءت التقديرات الاجمالية للخزينة متفاوتة، ما بين المبالغة المغرضة ، و الحاطة المنقصة من قيمة ثروات الخزينة. أما تقرير اللجنة الخاصة التي كونها دي بورمون المكلفة بأمن الخزينة أفاد بأن قيمتها تبلغ 48.684.527،94 فرنكا، وهي مقدار الكميات التي تم

إرسالها الى فرنسا عن طريق البواخر كتعويض على نفقات الحملة، و احتفظ ب 5 ملايين لتسيير الإدارة.

-نهب الجزائريين:

لم تتوقف أعمال النهب التي قام بها الفرنسيون عند نهب خزينة القصبة بل تعدت ذلك لتشمل الاملاك العامة و ممتلكات الجزائريين حتى لم تسام المساجد و الاوقاف ، كما أن دور المياه استولى عليها جيش الاحتلال، أما الاتراك فقد نفوا من البلاد بدون حق شرعي، وصودرت أموالهم جورا، واتخذت أقل الحجج لمصادرة أموال المواطنيين الشخصية.

-<u>السياسة العسكرية:</u>

فكر دي بورمون في توسيع رقعة الاحتلال بالجزائر منذ أن سيطر على عاصمتها وحصوله نتيجة لذلك على عصا المارشالية ، رغم هربه من الجيش الفرنسي اثناء معركة واترلو. فقرر في نهاية المطاف توجيه حملة على مدينة البليدة رغم تحذيرات شيوخ قبائل متيجة له من مغبة القيام بهذه المحاولة ،إلا أنه أرسل جيشا بقيادة دامريمون الى عنابة و أخر الى مدينة وهران بقيادة قوتفراي goutefray ، في حين قاد بنفسه حملة على البليدة على رأس 200 جندي من المشاة و بعض مئات من الخيالة وبعض قطع من المدفعية كان ذلك في 25 جويلية 1830 ، حيث عسكر أمام باب المدينة دون أن يسمح له بدخولها، فقرر العودة الى مدينة الجزائر ولكن قبائل المنطقة باغتته ملحقة بجيشه خسائر فادحة، فلم يجد سبيلا سوى الانسحاب أمام ضربات المقاومة التي لاحقته حتى بئر توتة، وتعد هذه المعركة أول هزيمة للجيش الفرنسي منذ احتلال مدينة الجزائر، ومن ثم أول انتصار تحققه المقاومة الشعبية ضد الجيش الفرنسي.

فلم يتمتع دي بورومون بانتصاره طويلا لتطور الاحداث في كل من الجزائر و فرنسا، لعزله من قيادة الجيش في الجزائر، رغم تبني هذا الاخير طرق ارهابية ضد سكان الجزائر و اعطى يدا حرة للجنود الفرنسين ليعثوا فسادا في المدينة من 5 جويلية الى 23 منه . ليترك

المدينة في حالة فوضى متناهية . فقد حكم بطرد المسؤولين السابقين في الحكومة الجزائرية لأنه اعتقد بانهم كانوا مصدر القلاقل ، واصبحت المدينة تحت طائلة القرارات العسكرية التي كانت تخضع للتغيير من يوم الى يوم.

وتولى مكانه الجنرال كلوزيل الحكم مع نهاية شهر أوت 1830، الذي عزم على وضع حد للحصار الذي فرضه المقاومون على تحركات الجيش الفرنسي من جهة ، ورد الاعتبار للقوات الفرنسية بعد الهزيمة العسكرية الاولى من جهة أخرى. لكنه تعرض أيضا إلى نفس الهزيمة على يد الحسين بن زعموم و اضطر الى اخلاء المدينة البليدة والانسحاب منها في 28 نوفمبر 1830، بعد ارتكاب مجزرة انتقاما من السكان المتواطئين مع المقاومة. وعزل على إثر ذلك كلوزيل و عين بذله الجنرال برتزين في 20 فبراير 1831، حيث تميزت سياسة هذا الاخير في البداية بالغلظة ، فشن حملة على مدينة المدية في 25 جوان 1831، فدارت معركة بين الطرفين انتهت باسحاب الفرق الفرنسية بعد أن تكبدت خسائر بشرية و مادية ، نتيجة لذلك قام الجيش الفرنسي بانتهاج سياسة التهدئة ، حيث قام بتعيين الحاج محي الدين بن صغير شيخ زاوية القليعة في منصب أغا العرب لما لهذه الشخصية من نفوذ و تأثير روحي على سكان متيجة على أن يكون واسطة بينه و بين أهل متيجة .غير أن هذه السياسة لم تدم إلا مدة قصيرة لعزل الجنرال برتزين و تعيين الجنرال دوق روفيقو قائدا عاما للجيش الفرنسي بالجزائر في شهر ديسمبر 1831، فأعاد سياسة القوة و القهر ، ظنا منه أن هذه السياسة ستسحق المقاومة ، فدشن عهده بارتكاب المجازر الجماعية واغتيال شيوخ القبائل فارتكب أفضعها ليلة 6 إلى 7 أفريل 1832 أبشع مجزرة في حق قبيلة العوفية بوادي الحراش ، حيث حرقها و أباد أهلها دون تمييز بين الأعمار ولا الجنس. و لكن في جوان 1833 تم عزل دورفيقو وعين مكانه الجنرال لا موريسير الذي تبنى سياسة الاستعمار المدني بدلا من الاستعمار العسكري فأنشاء لذلك أول مكتب عربي للاشراف و الاهتمام بشؤون الأهالي السياسية و الادارية ، بالموازاة كانت قوات الجنرال بويه boyer تتوسع في إقليم وهران فاستولت على أرزيو و مستغانم و بعض المناطق المجاورة. وبهذا لم تدم فترة حكم لاموريسيير طولا و

تم تعين جنرال فوارول الذي كان قائد بالنيابة لجيش الاحتلال و الذي في عهده تم ارسال لجنة برلمانية لدراسة الوضع في الجزائر كما تم الاشارة اليه سابقا.

في مجال الحكم والإدارة:

عدت فرنسا الجزائر جزءاً منها:

1. اتبعت فرنسة الجزائر وتعيين مدني عليها.

2- تشجيع هجرة رعاياها إلى الجزائر وسمتهم المعمرين أو المستوطنين.

السياسة الإقتصادية:

في هذا الميدان قامت فرنسا بما يلي:

1- مصادرة أراضي الدولة والأوقاف وكل أرض لا يملك صاحبها سند تمليك ومنحها للوافدين الأوربيين، قوانين و قرارت تساعدهم على تحقيق ذلك من بينها قرار 8 سبتمبر 1830 الذي ينص على المصادرة المنازل و المحلات و الحدائق الأراضي المسلمين المنحدرين من أصول تركية وكذلك قرار 7 ديسمبر 1830 الذي تضمن 7 مواد أيضا وأضاف هذه المرة الأملاك الدينيو (أملاك مكة و المدينة) و ضمها الى الأملاك العامة زيادة على ذلك صدر في أكتوبر 1845 قرار ظالم أخر يجرد كل من شارك في المقاومة أو رفع السلاح أو اتخذ موقفا عدائيا من الفرنسيين وأعوانهم أو ساعد أعداءهم من قريب أو بعيد من أرضه.

2- إفقار الشعب من خلال إرهاقه بدفع الضرائب، و مصادرة أملاكه من جهة ثانية.

3- تخصيص مساحات هامة من الأراضي لزراعة الكروم المنتجة للخمور

4- الشروع في استغلال الثروات المعدنية و الطاقوية والخشبية والمرجان وغيرها.

5- إهمال الجانب الصناعي، لجعل الجزائر سوقاً لتصريف من توجاتها.

6- ربط البلاد تجاريا بفرنسا.

7- سيطرت على التجارة والمواصلات.

- **السياسة الاجتماعية والثقافية:**

حاول المستعمر الفرنسي تشويه الدين الإسلامي بواسطة:

1--تحويل إثنان و ثلاثون مسجدا الى مراكز و مصالح إدارية و هذا فيما بين (1830-1832)، كما استولى الجيش في نفس الفترة على خمسة و خمسين ملكية تابعة لأوقاف مكة و المدينة.

2-صبغ الجزائر بالصبغة الفرنسية والثقافة الفرنسية وجعل اللغة الفرنسية اللغة الرسمية ولغة التعليم بدل اللغة العربية.

3-نشر الجهل والأمية بين الناس بعرقلة المدارس واضطهاد العلماء.

4- نشر الخرافات وهدم المساجد وتحويلها إلى أغراض أخرى.كالكنائس

5-نشر الديانة المسيحية.

6-استبدال الأعياد والعادات بأعياده وتقاليده

7- إثارة التفرقة بين عناصر السكان

8-. إهمال الصحة والتعليم وتطبيق سياسة العزلة الثقافية

وهكذا بعد احتلال مدينة الجزائر، تجاهلت فرنسا تجاهلا تاما ما تم التوقيع عليه في معاهدة 5 جويلية 1830مفراحت توجه فرقها العسكرية للسيطرة على مناطق أخرى و توجيه حملات بحرية إلى عنابة ووهران وبجاية وغيرها وكانت شدة المقاومة سببا في انسحاب القوات الفرنسية عدة مرات من هذه المناطق. زيادة على ذلك اتبعت عدة أساليب لقمع السكان منها اصدرا قانون الأهالي في8 سبتمبر 1830 . فأصبح أفراد الشعب يخضعون للاستبداد و القهر ومعرضين للإبادة ولجميع آفات الحرب. وخير دليل على ما كانت تفعله بهذا الشعب قول الضابط الفرنسي سانت آرنو:" إننا نقمع ونحرق و ندمر الديار و الاشجار." حيث لم تترك فرنسا وسيلة عسكرية للإبادة السكان إلا واستعملتها: القتل لجماعي، حرق الناس أحياء، تدمير المنازل ،والنفي إلى الخارج .الا انها لم تفلح في ذلك لصلابة هذا الشعب.

و من هنا يتضح جليا الهدف من الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830، إذ أن هذه الحملة قد ارتبطت بعوامل سياسية و اقتصادية و اجتماعية و دينية صليبية.وبالرغم من كل هذا لم تحتل فرنسا الجزائر بسهولة بل كانت هناك ثورات شعبية عديدة في كل إقليم وقفت في وجهها وقد عرقلت تقدم الاحتلال منذ دخوله.

5- مقاومة الامير عبد القادر الجزائري(1832-1847)

- المولد و النشأة
- مقاومة الامير عبد القادر :

- مرحلة القوة 1832-1837م:

- مرحلة تنظيم الدولة 1837-1839م:

-مرحلة حرب الابادة و التسليم 1839-1847م :

- من مؤلفاته

- المولد و النشأة

يعتبر الأمير عبد القادر من كبار رجال الدولة الجزائريين في التاريخ المعاصر ، فهو مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة ورائد مقاومتها ضد الاستعمار الفرنسي بين 1832 م و 1847م. كما يعد أيضا من كبار رجال التصوف والشعر وعلماء الدين . وفوق كل ذلك كان داعية سلام وتآخي بين مختلف الأجناس والديانات وهو ما فتح له باب صداقات وإعجاب كبار السياسيين في العالم .

هو عبد القادر بن محي الدين بن مصطفى أشتهر باسم الأمير عبد القادر الجزائري .ولد يوم الجمعة 23 رجب 1222هـ/1807م بقرية القيطنة الواقعة على وادي الحمام غربي مدينة معسكر، وترعرع في كنف والديه حيث حظي بالعناية والرعاية. قضى المرحلة الأولى (1807-1831)م من حياته في طلب العلم سواء في مسقط رأسه بالقيطنة أين حفظ القرآن الكريم أو في آرزيو ووهران حيث تتلمذ على عدد من شيوخ المنطقة وأخذ عنهم مبادئ العلوم الشرعية واللغوية و التاريخ الشعر، فصقلت ملكاته الأدبية والفقهية والشعرية في سن مبكرة من حياته. وفي عام 1823م زوجه والده من لالة خيرة وهي ابنة عم الأمير عبد القادر، سافر عبد القادر مع أبيه إلى البقاع المقدسة عبر تونس، ثم انتقل بحرا إلى الاسكندرية و منها إلى القاهرة حيث زار المعالم التاريخية وتعرف إلى بعض علمائها وشيوخها وأعجب بالإصلاحات والمنجزات التي تحققت في عهد محمد علي باشا والي مصر. ثم أدى فريضة الحج، ومنها انتقل إلى بلاد الشام لتلقي العلم على يد شيوخ جامع الأمويين .ومن دمشق سافر إلى بغداد أين تعرف على معالمها التاريخية واحتك بعلمائها ، ووقف على ضريح الولي الصالح عبد القادر الجيلاني مؤسس الطريقة القادرية، ليعود مرة ثانية إلى البقاع المقدسة عبر دمشق ليحج. وبعدها رجع مع والده إلى الجزائر عبر القاهرة ثم إلى برقة ومنها إلى درنة وبنغازي فطرابلس ثم القيروان والكاف إلى أن وصلا إلى القيطنة بسهل غريس في الغرب الجزائري. أما المرحلة التي ميزت حياة الأمير عن بقية المراحل الأخرى كانت ما بين (1831-1847)م لما عرفته من أحداث جسام وإنجازات وظف فيها قدراته العلمية وحنكته السياسية والعسكرية

فلم تشغله المقاومة– رغم الظرف العصيب –عن وضع ركائز و معالم الدولة الحديثة لما رآه من تكامل بينهما.

فبعد سقوط وهران عام 1831م ،عمت الفوضى و اضطربت الأحوال مما دفع بشيوخ وعلماء ناحية وهران إلى البحث عن شخصية يولونها أمرهم، فوقع الاختيار على الشيخ محي الدين والد عبد القادر، لما كان يتسم به من ورع وشجاعة ،فهو الذي قاد المقاومة الأولى ضد الفرنسيين سنة 1831 م كما أبدى ابنه عبد القادر شجاعة وحنكة قتالية عند أسوار مدينة وهران منذ أول اشتباك له مع المحتلين – اعتذر الشيخ محي الدين لكبر سنه و بعد الحاح من العلماء و شيوخ المنطقة رشح ابنه عبد القادر قائلا: ...ولدي عبد القادر شاب تقي ،فطن صالح لفصل الخصوم و مداومة الركوب مع كونه نشأ في عبادة ربه ،ولا تعتقدوا أني فديت به نفسي ،لأنه عضو مني وما أكرهه لنفسي أكرهه له ...غير أني ارتكبت أخف الضررين حين تيقنت الحق فيما قلتموه ،مع تيقني أن قيامه به أشد من قيامي و أصلح ...فسخوت لكم به."...رحب الجميع بهذا العرض ،وفي 27 نوفمبر 1832 م اجتمع زعماء القبائل والعلماء في سهل غريس قرب معسكر وعقدوا لعبد القادر البيعة الأولى تحت شجرة الدردارة وأطلق عليه لقب ناصر الدين، ثم تلتها البيعة العامة في 4 فبراير 1833 م.

في هذه الظروف تحمل الأمير مسؤولية الجهاد و الدفاع عن الرعية و ديار الإسلام وهو في عنفوان شبابه. وما يميز هذه المرحلة ،انتصاراته العسكرية و السياسية– التي جعلت العدو الفرنسي يتردد في انتهاج سياسة توسعية أمام استماتة المقاومة في الغرب و الوسط ، والشرق . أدرك الأمير عبد القادر منذ البداية أن المواجهة لن تتم إلا بإحداث جيش نظامي مواظب تحت نفقة الدولة .

مقاومة الامير عبد القادر : تنقسيم إلى ثلاث مراحل:

– مرحلة القوة 1832–1837م:

خلال هذه المرحلة عمل الأمير عبد القادر على:توحيد صف مختلف القبائل حول مسألة الجهاد، بسط نفوذه على أغلب مناطق الغرب الجزائري وأتخذ من مدينة معسكر عاصمة له ،

وشرع في تنظيم المقاومة ، حيث استولى على ميناء آرزيو لتموينها ، ثم تولى مهمة تنظيم الجيش، و فرق المدفعية، و تدريبهم على حرب العصابات، إلى جانب توحيد الأوامر والقوانين العسكرية الدالة على الانضباط والصرامة في المؤسسة العسكرية مثل:

– وضع سلم تسلسلي للرتب العسكرية على النحو التالي : رقيب – رئيس الصف – السياف – الآغا. – قسم الوحدات الأساسية في الجيش النظامي إلى كتائب حيث كانت تضم الكتيبة الواحدة مائة جندي.

– كما وسع دائرة نفوذه إلى أنحاء أخرى من الوطن شملت جزءا كبيرا من إقليم تلمسان و مليانة و التيطري (المدية).

وصار توسع نفوذ الأمير عبد القادر عبر الغرب الجزائري و انتصاراته العسكرية المتوالية، يهدد تواجد الاحتلال الفرنسي بمنطقة وهران , ترتب عن ذلك اسراع الفرنسيين في طلب الهدنة مع الامير ، فأبرامت معاهدة عرفت باسم قائد منطقة وهران وهي معاهدة دي ميشيل في 26 فبراير 1834م،نصت على:

« إن قائدي الجيش الفرنسي في وهران الجنرال دي ميشيل، و الأمير عبد القادر بن محي الدين اعتمدا و اتفقا على ما يأتي ذكره من الأمور:

منذ يوم تحريره «الصك» يصير ترك الحروب، و الخصومات بين الفرنسيين و العرب، وكل من الجنرال دي ميشيل و الأمير عبد القادر يجتهد في إلقاء الألفة بين شعبين اقتضت الإدارة الإلهية أن يكونا جنبا إلى جنب، و لأجل ذلك يتعين وكلاء من الأمير عبد القادر بوهران و مستغانم و أرزيو كي لا تقع الخصومة بين الفرنسيين و العرب، كما أنه يقام و كيلا عن فرنسا ضابط فرنسي في معسكر.

2) يصير احترام ديانة الإسلام و عوائد أهله،

3) يلزم رد الأسرى من الفريقين,

4) يصير إعطاء الحرية الكاملة للتجارة,

5) تلتزم العرب بإرجاع كل من يفر إليهم من العسكر الفرنسي و يلتزم الفرنسيون بتسليم كل من يفر إليهم من أهل الجرائم الهاربين من القصاص إلى وكلاء الأمير في المدن الثلاث,

6) من أراد من الأوربيين أن يسافر إلى داخلية البلاد يجب أن يكون مصحوبا بتذكرة تكون عليها علامة وكلاء الأمير، ويصححها الجنرال، وبذلك يحصل على الحماية في جميع الأقاليم»

غير أن الجنرال تريزيل الذي خلف الجنرال دي ميشال منذ عام 1835م، لم يحترمها و حاول إيجاد الفرصة لمعاودة قتال الأمير و نقض معاهدة الصلح، و دارت بينهما معركة سيق في حوش غابة مولاي إسماعيل قرب مدينة سيق يوم 26 جوان 1835م، انهزم فيها الفرنسيون.

ثم التقيا مرة أخرى في معركة المقطع بـ 27 جوان 1835، تكبدت فيها القوات الفرنسية هزيمة نكراء كان لها انعكاسات و آثار منها :

1-عزل الحاكم العام ديرلون والجنرال تريزل.

2-تعيين الماريشال كلوزيل حاكما عاما على الجزائر في جويلية 1835م مع إرسال قوات كبيرة لمواجهة الأمير.

قام كلوزيل بمهاجمة معسكر عاصمة الأمير ، إلا أنه وجدها خالية فغادرها إلى تلمسان التي احتلها ،

أما جيوش الأمير بقيت تسيطر على الطريق الرابط بين تلمسان وهران، فأصبح الجيش الفرنسي محاصرا داخل أسوار المدينة.

و لرفع الحصار ، قاد الجنرال بيجو حملة عسكرية كبيرة حقق على إثرها انتصارا في موقعه وادي السكاك سنة 1836م ,إلا ذلك لم يعق عملية اتساع المقاومة و انتشارها ، بل حفزها على مواصلة الاتساع ،اضطر أمام ذلك بيجو الى مهادنة الأمير مؤقتا و توقيع معه معاهدة تافنة يوم 30 ماي 1837 م من أجل تحقيق الأغراض الآتية:

-التفرغ للقضاء على مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري.

-إعداد فرق عسكرية خاصة بحرب الجبال.

-فك الحصار عن المراكز الفرنسية.

-انتظار وصول الإمدادات العسكرية من فرنسا.

- **مرحلة تنظيم الدولة 1837-1839م:**

استغل في هذه المرحلة الأمير عبد القادر معاهدة تافنة لتعزيز قواته العسكرية و تنظيم دولته كالتالي:

1-تشكيل مجلس وزاري مصغر يضم رئيس الوزراء ، نائب الرئيس ، وزير الخارجية ، وزير الخزينة الخاصة و وزير الأوقاف – وزير الأعشار ، الزكاة، ثم الوزراء الكتبة وهم ثلاثة حسب الحاجة و اتخذت هذه الوزارة من مدينة معسكر عاصمة لها.

2- تأسيس مجلس الشورى الأميري و يتكون من 11 عضوا يمثلون مناطق مختلفة.

3- التقسيم الإداري للبلاد إلى ولايات وكل ولاية يديرها خليفة، وقسم الولاية إلى عدة دوائر و وضع على رأس كل دائرة قائدا يدعى برتبة آغا و تضم الدائرة عددا من القبائل يحكمها قائد ، و يتبع القائد مسؤول إداري يحمل لقب شيخ.

4-تنظيم الميزانية وفق مبدأ الزكاة وفرض ضرائب إضافية لتغطية نفقات الجهاد وتدعيم مدارس التعليم...الخ.

5-تدعيم القوة العسكرية بإقامة ورشات للأسلحة و الذخيرة وبناء الحصون على مشارف الصحراء، وهذا حتى يزيد من فاعلية جيشه .

6-تصميم علم وطني وشعار رسمي للدولة.

7-ربط علاقات دبلوماسية مع بعض الدول .

و الملاحظ بعد عقد المعاهدة انصرف الامير عبد القادر الجزائري إلى تحسين أوضاع البلاد وهو الأمر الأساسي لنجاح الثورة وتركيز الحكم فيها، ولذلك سارع إلى تشييد الحصون وإقامة القلاع وبدأ بتصنيع السلاح وإنتاج الذخيرة الحربية. على هذا الاساس وحد الجماهير وأنشأ دولة فتية وأعد دستور لها.

- **مرحلة حرب الابادة و التسليم 1839-1847م :**

لم يمهل الاستعمار الفرنسي الامير عبد القادر الجزائري فترة لإصلاح وضع البلاد فعمد إلى نقض المعاهدة بجملة من الأكاذيب لغرض السيطرة على القبائل.بادر المارشال فالي إلى خرق معاهدة التافنة إثر عبور قواته الأراضي التابعة للأمير ,وبدأت الكفة ترجح لصالح العدو بعد استيلائه على عاصمة الأمير تاقدامت سنة1841م، ثم سقوط الزمالة –عاصمة الأمير المتنقلة – سنة 1843 .

كما استطاع الفرنسيون خلال هذه السنة 1843م احتلال بعض المناطق، وارتكبوا مجازر رهيبة ضد الأطفال والنساء والشيوخ, و على إثر ذلك اتجه الأمير إلى المغرب في أكتوبر عام 1843 م الذي ناصره في أول الأمر ثم اضطر إلى التخلي عنه بعد قصف الأسطول الفرنسي لمدينة طنجة و الصويرة دفع هذا الموقف الامير للعودة إلى الجزائر في سبتمبر 1845 م فحاولا تنظيم المقاومة من جديد ، و إعلان الجهاد، وقد استجاب الناس لندائه وجرت جولات وصولات في الميدان لقن خلالها الفرنسيين درسا بليغا على الرغم من تفوقهم عدداً وعدتاً، غير أن الأمر استعصى عليه خاصة بعد فقدان أبرز أعوانه، ففكر في عبور الحدود مرة أخرى, إلا أن السلطان المغربي مولاي عبد الرحمن تحت تأثير التهديد الفرنسي ضيق عليه الخناق متحججا بالتزامه بنصوص معاهدة" لالا مغنية "وأمر جنده بمطاردة الأمير وأتباعه بما فيه القبائل التي فرت إلى المغرب من بطش جيش الإحتلال ليرغمه على مغادرة البلاد.

وهنا لم يجد سبيلا أمامه إلا الاستسلام في 23 ديسمبر 1847 م بعدما عرض عليه ذلك القائد الفرنسي لامورسيير شريطة السماح له بالخروج حيث يشاء بالموازاة كانت هناك عوامل كثيرة دولية وإقليمية أجبرت الأمير عبد القادر الجزائري على الاستسلام أهمها:

انتشار الهيمنة الاستعمارية على الدول في الشرق والغرب والاتفاقيات الدولية بين القوى العالمية لتقسيم النفوذ في ممتلكات العالم هذا ما يؤكد عدم وقوف أي قوة أو أصوات دولية مع قضية مقاومة الامير عبد القادر الجزائري التي كان هدفها الأول والأخير تحرير البلاد من الفرنسيين، زيادة على ذلك عدم التزام السلطات الفرنسية بالعهود و الاتفاقيات المبرمة مع الامير عبد القادر، وأكبر دليل على ذلك، نقله إلى مدينة طولون، وكان الأمير يأمل أن

يذهب إلى الإسكندرية أو عكا كما هو متفق عليه مع القادة الفرنسين، ولكن أمله خاب ولم يف الفرنسيون بوعدهم ككل مرة، عندها تمنى الأمير الموت في ساحة الوغى على أن يحدث له ذلك وقد عبّر عن أسفه هذا بهذه الكلمات " لو كنا نعلم أن الحال يؤدي إلى ما آل إليه، لم نترك القتال حتى ينقضي الأجل ".وبعدها نقل الأمير وعائلته إلى الإقامة في" لازاريت "ومنها إلى حصن" لامالغ "بتاريخ 10 جانفي 1848 ولما اكتمل عدد المعتقلين من أفراد عائلته وأعوانه نقل الأمير إلى مدينة" بو PAU "في نهاية شهر أفريل من نفس العام، ليستقر بها إلى حين نقل إلى آمبواز في 16 أكتوبر 1852 ، وهي السنة التي أطلق فيها نابليون الثالث صراحه.

استقر الأمير في استانبول ، وخلال إقامته زار ضريح أبي أيوب الأنصاري و وقف في جامع آيا صوفيا، الا أنه فضل الإقامة في مدينة بورصة لتاريخها العريق ومناظرها الجميلة ومعالمها الأثرية، لكنه لم يبق فيها طويلا نتيجة الهزات الأرضية التي كانت تضرب المنطقة من حين لآخر ،فانتقل إلى دمشق عام 1855 بتفويض من السلطان العثماني وفيها تفرغ للقراءة والتصوف والفقه والحديث والتفسير. وأهم المواقف الإنسانية التي سجلت للأمير، تصديه للفتنة الطائفية التي وقعت بين المسلمين والمسحيين في الشام عام 1860. و تحول الأمير إلى شخصية عالمية تحظى بالتقدير و الاحترام في كل مكان يذهب إليه حيث دعي لحضور احتفال تدشين قناة السويس عام 1869. توفي يوم 26 ماي 1883 في دمر ضواحي دمشق عن عمر يناهز 76 سنة، دفن بجوار ضريح الشيخ محي الدين بن عربي الأندلسي، نقل جثمانه إلى الجزائر في عام 1966.

و يبقى المجاهد الجزائري الأمير عبد القادر الجزائري واحد من أبرز المناضلين ليس في الجزائر فحسب، بل الوطن العربي لكفاحه العظيم في سبيل تحرير الجزائر من السيطرة الاستعمارية ومحاولاته في تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة ودوره المتميز في القضايا العربية.

أن ثورة الأمير عبد القادر الجزائري من 1832م إلى 1847 م لخير دليل على شدة المقاومة وشعبيتها، ولم تنته المقاومة بانتهاء ثورة الأمير بل ظلت مشتعلة واستمرت قوية حتى عام 1865م ولم تنقطع عمليًا حتى عام 1962م، وهذا ما تشهد به ثورة نوفمبر 1954م.

من مؤلفاته:

/1ذكرى العاقل وتنبيه الغافل.
/2المقراض الحاد (لقطع اللسان منتقص دين الإسلام بالباطل والإلحاد.
/3مذكرات الأمير عبد القادر.
/4المواقف في التصوف والوعظ والإرشاد.

جدول معارك الامير عبد القادر:

المعركة	المكان	التاريخ	قائدها		النتائج
			جزائري	فرنسي	
خنق النطاح الثانية	أسوار مدينة وهران	ماي 1832	الشيخ محي الدين والد الأمير	الجنرال بواييه	–شارك فيها عبد القادر كفارس – تكبد العدو خسائرا فادحة في حين توفي " محمد سعيد " شقيق الشيخ محي الدين. –فرار الجنرال بواييه
– معركة سيق	غابة حوش مولاي إسماعيل	26جوان 1835	الأمير	الحنرال تريزيل	–إنهزام العدو – خسائره 150 جنديا فرنسيا بين قتيل وجريح
معركة " المقطع "	شرق مدينة أرزيو	27جوان 1835	الأمير	الحنرال تريزيل	– إنهزام الأمير – عزل الجنرال تريزيل
معركة وادي السكاك	قرب تلمسان	جويلية 1836	الأمير	الجنرال بيجو	– انهزم العدو سيطرة الأمير على طرق لمواصلات البرية بين تلمسان و وهران .
معركة وادي العلايق	وادي العلايق –البليدة –	ديسمبر 1839	– محمد بن علال	الماريشال فالي	مصرع 30 فرنسيا و 600 مقاوم جزائري

			– محمد البركاني		
معركة " مليانة "	ضواحي مليانة	28أفريل 1841	الأمير ومحمد بن علال	الماريشال بيجو	– غنم الأمير كل ما عند بيجو من العتاد والمؤونة ، بعد أن كاد أن يفني جنوده
معركة " الزمالة "	طاقين جنوب شرق قصر الشلالة	ماي1843	الأمير	الدوق دومال	– تفوق فيها الفرنسيون وأسروا حوالي 3000 شخص من أتباع الأمير – استولوا على المؤن والذخائر بما فيها مكتبة الأمير الخاصة
معركة سيدي " إبراهيم "	سيدي إبراهيم قرب مدينة الغزوات.	23سبتمبر 1845	الأمير عبد القادر	الجنرال مونتانياك	– انتصر فيها الأمير – أسر حوالي 600جندي فرنسي – خسرت فرنسا عددا كبيرا من قواتها . – مقتل الضابط مونتانياك .

6-مقاومة الحاج أحمد باي (1830-1848)

-مولده و نشأته:

-مقاومة أحمد باي في بايليك قسنطينة:

-معركة قسنطينة الاولى نوفمبر 1836:

- استعدادات الفرنسية:

-استعدادات الحاج أحمد باي :

-سير المعركة:

-نـتائج المعركة:

-معركة قسنطينة الثانية أكتوبر1837:

-الاستعدادات الفرنسية:

-سير المعركة:

مولده و نشأته:

هو أحمد بن محمد الشريف بن أحمد القلي، تولى أبوه منصب خليفة على عهد الباي حسن، أما جده فهو أحمد القلي الذي حكم بايلك الشرق لمدة 16سنة ،و أمه تدعى الحاجّة الشريفة جزائرية الأصل، من عائلة ابن قانة أحد أكبر مشايخ عرب الصحراء مالا و جاها ، لذلك يصنف أحمد باي كرغليا. ولد حوالي عام 1786 بقسنطينة و (يكنَّى) باسم أمه ، فيقال له الحاج أحمد بن الحاجة الشريفة. تربى يتيم الأب، وكان لزامًا على أمه وفي ظروف قاسية أن تفر به من قسنطينة إلى الصحراء بعيدا عن الدسائس، خوفًا من أن يلقى نفس المصير الذي لقيه أبوه. وجد أحمد باي كل الرعاية من لدن أخواله في الزيبان ، وحظي بتربية سليمة ، حفظ أحمد باي القرآن منذ طفولته وتعلم قواعد اللغة العربية، مما زاد لسانه فصاحة، وتكوينـه سعة حيث أخذ خصال أهل الصحراء من كرم وجود وأخلاق، فشب على ركوب الخيل ،و تدرب على فنون القتال فانطبعت على شخصيته صفة الفارس المقدام .ومثل أقرانه ، كما ازداد حبه للدين الحنيف وهو ما بدا واضحا في بعض ما نسب إليه من كتابات و قصائد شعرية، سيما بعد أدائه فريضة الحج وهو في الثانية عشرة من عمره –ومنذ ذاك أصبح يلقب بالحاج أحمد –ثم مكوثه بمصر الذي اكتسب من خلاله المعارف و التجارب بما كان له الأثر البارز في صناعة مواقفه.

تولى منصب قائد قبائل العواسي – والعواسي كلمة تطلق على القبائل التي كانت تقطن منطقة عين البيضاء وما جاورها –أما رتبة قائد فهي وظيفة حكومية لا تسند إلاّ للذين يحظون بثقة من الشخصيات المرموقة في المجتمع، و يخوّل له هذا المنصب لأن يضطلع برتبة أكبر ضابط في القصر ، يتولى مهمة رقابة الجزء الشرقي لإقليم قسنطينة، وله حق الإشراف على قوة عسكرية قوامها 300 فارس بمساعدة أربعة مساعدين يعينهم الباي وهم الشاوش والخوجة و المكحالجي والسراج. وبعد تخليه عن هذا المنصب لمدة من الزمن ،استدعاه نعمان باي وعيّنه مرة أخرى قائدًا للعواسي لخبرته في الميدان. و لما زار أحمد باي مصر ، اجتمع بمحمد

علي حاكم مصر ووقف على منجزاته، خاصة في جانبها العسكري وتعرف على أبنائه إبراهيم باشا وطوسون وعباس. ترقى الحاج أحمد إلى منصب خليفة على عهد الباي أحمد المملوك ، واستطاع المحافظة على هذا المنصب إلى أن نشب خلاف بينه بين الباي إبراهيم حاكم بايلك الشرق الجزائري ما بين 1820و1821، مما أدى إلى عزل الحاج أحمد. وخوفا من المكائد والاغتيال غادر قسنطينة في اتجاه الجزائر خاصة وأن إبراهيم هو الذي دبّر لأحمد باي المكيدة واتهمه بتعامله مع باي تونس ضد الجزائر، إلا أن الداي حسين كشف الحقيقة وأمر بقتل إبراهيم باي عام 1821 .بينما بقي الحاج أحمد في العاصمة ثم أبعد إلى مليانة ومنها انتقل إلى البليدة حيث عاصر الزلزال الذي خرب المدينة وهدّمها في 2 مارس 1825،لعب أثناءها دورا هاما في عملية الإنقاذ إلى درجة أن أعجب الآغا يحي– قائد الجيش – بخصاله الحميدة ونقل هذا الإعجاب إلى الداي حسين. وبوساطة من الآغا يحي ، عينه الداي حسين بايا على بايلك الشرق في عام 1826، حيث شهدت قسنطينة استقرارا كبيرا في عهده ابتداء من توليه منصب الباي إلى غاية عام 1837 تاريخ سقوط قسنطينة .تمكن خلالها من توحيد القبائل الكبيرة والقوية في الإقليم الشرقي عن طريق المصاهرة ، فلقد تزوج هو شخصيًا من ابنة الباي بومزراق باي التيطري ومن ابنة الحاج عبد السلام المقراني، كما شجع كثيرا ربط الصلة بين شيوخ القبائل أنفسهم بالمصاهرة. مما جلب إليه أولاد مقران (مجانة)، وأولاد عزالدين (زواغة)، وأولاد عاشور(فرجيوة) ...إلخ.أثبت الحاج أحمد باي كفاءاته العسكرية و السياسية، وحتى إن كان يؤمن بالتبعية الروحية للباب العالي ،إلا أنه لم يفكر في إعلان الاستقلال عنها، وذلك لم يمانعه من الإخلاص لوطنه الجزائر، فلم تثن الظروف التي آل إليها الوضع في الجزائر بعد الإحتلال من عزيمته ولم تنل منه تلك الإغراءات و العروض التي قدمتها له فرنسا قصد استمالته . لقد بقي مخلصا حتى بعد سقوط قسنطينة حيث فضل التنقل بين الصحاري والشعاب والوديان محرضا القبائل على المقاومة إلى أن وهن ساعده وعجز جسده ، فسلم نفسه في 5جوان 1848 يحال على الإقامة الجبرية في العاصمة إلى أن وافته المنية عام 1850، و يوجد قبره بسيدي عبد الرحمن الثعالبي بالعاصمة.

مقاومة أحمد باي في بايليك قسنطينة:

بعد توقيع الداي حسين على وثيقة تسليم المدينة في 5 جويلية 1830،انسحب أحمد باي الى وادي القليعة ثم الى قنطرة الحراش ومنها الى قسنطينة، وقد رافقه في عودته 1600 من الجزائريين المقاومين. في هذه الاثناء عرض عليه الجنرال دي برمون الاعتراف بالسيادة الفرنسية مقابل ابقاءه في منصبه، فرد عليه أحمد باي ،أن يمهله الوقت ليستشير رعيته. رغم تيقن السلطات الفرنسية باستحالة قبول أحمد باي بعرضها، إلا أنها استمرت في سياسة الاغراء و ذلك في عهد كل من كلوزيل و دوق ريفيقو، وكان الهدف الغير معلن من وراء ذلك عزل الباي وتعيين مصطفى باشا أحد أشقاء باي تونس خليفة على بايلك قسنطينة. ورغم سقوط مدينة الجزائر و المدن الساحلية الاخرى، مثل عنابة 1832 و بجاية 1833، و مسارعة العديد من الحاميات التركية و المسئولين الاتراك، على شاكلة باي وهران و باي التيطري، في تقديم فروض الطاعة و الولاء للفرنسيين. إلا أن هذه التطورات زادت من إصرار الحاج باي على المقاومة و عدم الخضوع لإدارة الفرنسيين.

لما يئست السلطات الفرنسية من استمالة الحاج أحمد باي ورأت ترددها في ضمن منطقة الشرق الجزائري، سيلحق الضرر بوجودها بالجزائر ، قررت أن تضع حدا لهذا التردد. بدأ الماريشال كلوزال في وضع خطة عسكرية، قال أنها كفيلة باحتلال الجزائر كلها في مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر على ضوء ذلك نجح في اقناع وزراء فرنسا "تيير" بنجاعة خطته. فأعاده الى الجزائر مرة ثانية ، مزودا بقوات اضافية و عتاد جديد.

معركة قسنطينة الاولى نوفمبر 1836:

استعدادات الفرنسية:

بدأت الاستعدادات الفرنسية الأولى لغزو قسنطينة منذ شهر سبتمبر 1836 ، حيث قام المارشال كلوزيل بتعزيز قواته العسكرية الآتية من كل من الجزائر و وهران و بجاية و جعل مدينة عنابة نقطة التقاءها.

– بلغ عدد القوات الفرنسية حوالي 8800 عسكري تم توزيعهم على 4 وحدات مجهزة بأحدث الأسلحة و بالمدفعية إلى جانب 14 قطعة حربية . و قد قاد هذه القوات الماريشال "كلوزيل "بمساعدة الدوق "دي نمور" و الجنرالين" تريزيل" و" دريني" .

وصلت القوات الفرنسية إلى مشارف مدينة قسنطينة يوم 21 نوفمبر ، فأقامت معسكرا. بعد أن قضت القوات الفرنسية ليلتها فيه واصلت زحفها نحو قسنطينة حيث عسكرت في المنصورة ، و قسم الجيش إلى أربع فرق:

–الفرقة الأولى و الثانية تحت قيادة الجنرال تريزال ، أقامت فوق منحدرات المنصورة ، و ذلك للهجوم على المدينة من جهة باب القنطرة .

–الفرقة الثالثة و الرابعة تحت قيادة الجنرال دريني ، تقومان باجتياز وادي الرمال عند التقائه بوادي بومرزوق ، و في المكان المسمى "مجز الغنم " و من ثم يتم صعود منحدرات "باردو" لاحتلال منطقة كدية عتي الإستراتيجية .

استعدادات الحاج أحمد باي :

قسم الحاج أحمد باي جيشه إلى قسمين :

– القسم الأول :و هو قسم ثابت قاده ابن عيسى، و صل عدده إلى حوالي 2400 مجاهد موزعين على طول أسوار المدينة كدرع واقي.

– القسم الثاني : و هو قسم متحرك ، كان تحت قيادة الحاج أحمد باي ، وصل عدده إلى حوالي 5000 فارس و 1500 رجل من المشاة ، و قد كان هذا القسم مرابط خارج المدينة و يتابع تحركات الجيش الفرنسي خطوة بخطوة بهدف تضييق الخناق على الوحدات الفرنسية و فتح جبهتين أثناء الهجوم و الدفاع .

قبل ذلك اعتمد أحمد باي استراتيجية محكمة مكنته من تنظيم المقاومة ضد الفرنسيين، فاحاط نفسه برجال ذوي خبرة ونفوذ في الأوساط الشعبية من قبائل وأسر عريقة في تحصين عاصمته قسنطينة وبناء الخنادق و الثكنات ،وأمر بتجنيد الرجال للمقاومة من جيش نظامي ثم أعاد تنظيم السلطة فنصب نفسه باشا خلفا للداي حسين ، ثم ضرب السكة باسمه وباسم السلطان العثماني ، محاولا بذلك توحيد السلطة التشريعة والتنفيذية خدمة للوحدة الوطنية و تمثل فيمايلي:

– حاول الحاج أحمد باي أن يجعل من الشعب الجزائري والسلطان العثماني مرجعا لسلطته حيث انتهج مبدأ استشارة ديوانه المكون من الأعيان والشيوخ، ومراسلة السلطان العثماني واستشارته قبل اتخاذ أي موقف مصيري.

– رفض كل العروض المقدمة له من قبل الحكام الفرنسيين في الجزائر.

– محاصرة القوات الفرنسية داخل المدن الساحلية المحتلة مثل عنابة.

–مجابهة خصومه في الداخل وإحباط مؤامراتهم.

سير المعركة:

– غادر القائد ابن عيسى المساعد الأول لأحمد باي موقعه على رأس 100 رجل لكي لا يترك المجال مفتوحا أمام الفرنسيين للتمركز. أما الوحدات الفرنسية باشرت بنصب الكمائن على منحدرات المنصورة. و نظرا لاندفاع القوات الفرنسية إلى الأمام ، تمكنت من تسجيل خطوات طفيفة على حساب المقاومين الذين تراجعوا إلى باب القنطرة لتنظيم الهجوم ضد

الوحدات الفرنسية التي واصلت نصب الكمائن على منحدرات المنصورة . لكن المقاومون تمكنوا من ناحية أخرى إقامة مخرج مفاجئ من باب القنطرة المحاصر، أحدث ذلك خسائرا فادحة في صفوف القوات الفرنسية.

وفي يوم 22 نوفمبر وقع تبادل إطلاق النار بين الطرفين بالبنادق و المدافع ، أما خارج المدينة فقد كان الحاج أحمد باي يناوش مؤخرة الجيش الفرنسي التي لم تصل بعد إلى المنصورة ، ألحق بها أضرارا كبيرة في العتاد و الأرواح ، بعدها عاد إلى قسنطينة لتدعيم قوات ابن عيسى . كان التنقل المستمر للحاج أحمد بين قسنطينة و خارجها زاد من قوة و عزم المقاومين الجزائريين و أدى إلى زعزعة القوات الفرنسية و إرباكها .

و قد استمرت المحاولات الفرنسية لاقتحام باب القنطرة و باب الحديد طيلة ليلتي 23 و 24 نوفمبر إلا أنها فشلت نظرا ليقظة القائد ابن عيسى و خبرته حيث قام بتعزيز قواته الدفاعية في الثغور الموجودة على أسوار المدينة . و قد ظن الجنرال تريزيل أن مدفعيته تمكنه من تحطيم الباب ، و ما أن اقتربت القوات الفرنسية منه حتى بادر الجزائريون إلى إطلاق النار من كل جهة بسلاح المدفعية فتراجعت القوات الفرنسية باتجاه المنصورة ،و على إثرها أمر الماريشال كلوزيل قواته بالانسحاب إلى عنابة .

نـتائج المعركة:

غنم الجزائريون كميات كبيرة من العتاد الحربي منها حوالي 50 ألف خرطوش و 4000 من الأدوات العسكرية الجديدة ، و أدوات الهندسة العسكرية ، إلى جانب المواد الغذائية من البسكويت و السكر و القهوة و كذلك الأدوية و علب الجراحة .

– تذكر المصادر الفرنسية أن الخسائر الإجمالية بالنسبة للقوات الفرنسية قدرت ما بين 700 و 900 قتيل .لقد كان الانتصار حليف الحاج أحمد باي و ترك صدى كبيرا و عميقا ليس فقط على بايليك الشرق و إنما في الجزائر بأكملها ،

– عزل الماريشال كلوزال حيث تعرض لانتقادات لاذعة و حملته الحكومة الفرنسية المسؤولية الكاملة على هزيمة جيشها.

معركة قسنطينة الثانية أكتوبر1837:

الاستعدادات الفرنسية:

بعد توقيع معاهدة التافنة بدأت الاستعدادات الفرنسية لشن حملة ثانية على قسنطينة فجنّدت في سبيل ذلك إمكانياتها العسكرية على النحو التالي :

– عين الجنرال دامريمون قائدا للحملة خلفا للماريشال كلوزيل ، فبادر بإقامة المعسكرات على طول الطريق المؤدي إلى قسنطينة انطلاقا من عنابة و كانت على النحو التالي :

– معسكر درعان .

– معسكر النمشية .

– معسكر حمام باردة .

– معسكر مجز عمار الذي جعله الفرنسيون نقطة الانطلاق لجل العمليات العسكرية على قسنطينة . كما استعانت الجيوش الفرنسية بقوات إضافية من وهران و الجزائر بحيث تمركزت معظمها في معسكر مجز عمار .

و بلغ عدد القوات الفرنسية المجنّدة في هذه الحملة حوالي 13 ألف جندي قسم إلى 4 فرق عسكرية تحت قيادة الجنرال دامريمون بمساعدة الدوق دونمور ابن ملك فرنسا الجنرال "فالي"

و كذلك الجنرال تريزيل .

و وضع الجنرال دام ريمون خطة عسكرية محكمة واضعا بعين الإعتبار الأخطاء التي وقع فيها سابقوه، و تشمل خطته النقاط التالية :

1/ إقامة مراكز عسكرية عديدة على الطريق المؤدي من معسكره إلى قسنطينة و الهدف من ذلك ضمان نجاح الحملة بأقل تكاليف .

2/ يبدأ الهجوم مباشرة عند الوصول إلى قسنطينة من ناحية باب القنطرة و كدية عتي على أن تركز قوة كبيرة على نقاط ضعف الدفاع بفتح ثغرة في أسوار المدينة .

استعدادات الحاج أحمد باي:

واجه أحمد باي الموقف باستدعاء أعيان الإقليم و رؤساء القبائل و أخبرهم بالخطر الذي يحدق بهم و بعواقب الحملة إذا لم يوفر لها مختلف الإمكانيات البشرية و العسكرية لمواجهتها . كما بادر بتنظيم صفوفه تنظيما محكما ، و قام بمحاولات فاشلة للهجوم على معسكر مجز عمار مركز تجمع القوات الفرنسية .إضافة إلى ذلك اتخذ عدة إجراءات وقائية منها :

–قام بتهديم المباني التي كان قد شيدها من قبل صالح باي ، و ذلك راجع إلى كون هذه المباني كانت عبارة عن ثغرات خطيرة ، استعملها الفرنسيون إبان حملتهم الأولى ، قصد التوغل داخل المدينة حتى يتجنبوا نيران بنادق المدفعيين الجزائريين .

– إزالة المباني الموجودة على حدود المساحة الواقعة بين "باب الوادي" و" باب الجابية" واستبدالها بحصون قوية ، كما أدخلت ترميمات على "باب الجديد" و تدعيمه بقوات دفاعية .

و بهذه الترتيبات استطاع الحاج أحمد باي أن يجهز جيشا قدر عدده حوالي 12 ألف جندي نظامي و 10 آلاف من المتطوعين ، فخصص منهم حوالي 3000 للدفاع من داخل أسوار المدينة تحت قيادة ابن عيسى في حين تولى بنفسه الفرق المتحركة المقدرة بحوالي 7000 فارس و 2000 جندي من المشاة بغرض:

أولا – القيام بهجمات سريعة على طول الطريق المؤدي إلى قسنطينة و هذا لخلق البلبلة و الفوضى في صفوف القوات الفرنسية .

ثانيا – محاصرة القوات الفرنسية عند وصولها إلى قسنطينة بين قواته التي تهاجم من الخلف و قوة ابن عيسى التي هي في حالة دفاع

سير المعركة:

في 7 أكتوبر 1837 انطلقت المعركة بين الطرفين ، حيث قام الحاج أحمد باي بتدعيم دفاعه ، حيث أمر قواته المرابطة خارج المدينة بالإلتحاق بالقوات الداخلية و ذلك في إطار خطة محكمة تسهل له مهمة الهجوم على القوات الفرنسية ، فبادر بالهجوم على التجمعات العسكرية الفرنسية من جهة المنصورة و كذلك منطقة كدية عتي و خلّف هذا الهجوم العديد من القتلى و الجرحى في صفوف الفرنسيين . و هذا ما جعل الفرنسين يعززون صفوفهم بإقامة خط دفاعي مزود بـ 9 مدافع مقسمين على النحو التالي :

–أربعة في المنصورة منها مدفع واحد على العقبة .

– خمسة في منطقة كدية عتي .

و أمام هذا الوضع أقام الحاج أحمد أكثر من 30 مدفعا على كامل أسوار المدينة من "باب الجديد" إلى" باب الجابية" و مجموعة أخرى في باب القنطرة و حوالي 12 مدفعا في القصبة، كما خصصت 4 مدافع أخرى للتصويب نحو المنصورة.

و نتيجة بقاء الوضع بين مد وجزر حاولت فرنسا ضرب وحدة الصف الجزائري حيث أرسل قائد أركان الحرب الفرنسي برقية في عشية 11 أكتوبر 1837 إلى سكان مدينة قسنطينة يطالبهم بتسليم أنفسهم و مدينتهم ، وهنا حرر الحاج أحمد باي بيانا جاء فيه:" إذا كان المسيحيون بحاجة إلى بارود سنزودهم ، و إذا نفذ لهم الخبز سنقتسم خبزنا معهم ، و لكن ما دام أحدنا على قيد الحياة لن يدخلوا قسنطينة ".

و قد تلقى المشرفون على المدفعية و على رأسهم علي البومباجي هذه الإشارات و شرع مباشرة في قصف القصبة و منها ضرب تجمع الجنرالات ، قتل على إثرها الجنرال

دامريمون قائد أركان القوات الفرنسية و القائد بريقو ، فعمت الفوضى و الاضطراب بين صفوف الفرنسيين استغل الحاج أحمد باي هذه الظروف و قام بهجوم شامل ضد الفرنسيين. على إثر ذلك سارع الضباط المتبقون إلى تعيين الجنرال فالي قائدا لأركان الحرب

وفي 13أكتوبر 1837 تمكنت الفرقة الثالثة بقيادة كوربان corbin من دخول المدينة من ناحية باب السويقة حيث دار اقتتال في الشوارع و الأزقة أسفر على سقوط المدينة يوم الجمعة 1837/10/13، وانسحب الحاج أحمد باي وأتباعه لتنظيم صفوفهم أملا في مواصلة المقاومة فيما بعد.

7-المقاومة الشعبية المسلحة (1830-1916)م

مقدمة:

II-المقاومات الشعبية العفوية:

- **المقاومة في متيجة 1830-1840.**
- **معركة وادي العلايق 23 ديسمبر 1839.**
- **مقاومة الزعاطشة 16جويلية26/1849 نوفمبر 1849.**
- **مقاومة الشريف بوبغلة 1851 -1854.**
- **المقاومة في الأغواط3 ديسمبر 1852.**
- **مقاومة بوحمارة31 أوت 1855.**
- **مقاومة لالة فاطمة نسومر1845 -1857.**
- **مقاومة أولاد سيدي الشيخ08 أفريل 17/1864 أفريل 1871.**
- **مقاومة بني مناصر 1871.**
- **مقاومة الصبايجية والكبلوتي 1871.**
- **مقاومة المقراني1871.**
- **مقاومة مولاي الشققة عام 1871.**
- **مقاومة واحة العامري 1876.**
- **مقاومة الأوراس عام 1879.**
- **مقاومة التوارق 1881.**
- **مقاومة الشيخ بوعمامة 1881-1908.**
- **مقاومة عين التركي 1901.**
- **مقاومة بني شقران 1914.**
- **مقاومة الأوراس 1916.**

مقدمة:

بدأت المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي منذ سنة 1246هـ،الموافق لـ 1830م، أولى سنوات الاحتلال نفسها. فهي تعبير عن موقف الشعب الجزائري من الاحتلال، الذي تلخص في رفض قاطع لمنطق الاستعمار وعبر عنه بمقاومة مسلحة في كل منطقة يقوم الاستعمار الفرنسي باحتلالها.

ولقد مرت المقاومة المسلحة في الجزائر بمرحلتين أساسيتين ، الاولى منظمة و رسمية، أبرز ما ميزها المقاومة المسلحة تحت زعامة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري (1832 – 1847)م ،و المقاومة التي قادها أحمد باي في الشرق الجزائري(1836 –1837). و الثانية جاءت بعدها في مظهر شعبي صرف امتدت الى نهاية القرن التاسع عشر .

II–المقاومات الشعبية العفوية

<u>المقاومة في متيجة 1830–1840</u>

بعد احتلال عاصمة الجزائر في 5 جويلية 1830،و فشل المقاومة الرسمية انطلقت مقاومة مسلحة في سهل متيجة. بسبب رفض سكانها تواجد الاحتلال الفرنسي الذي بات يهددهم،ويلحق الأضرار بهم، حيث صودرت الأملاك الخاصة و العامة و استبيحت المساجد والأعراض.

<u>سباب المقاومة:</u> يمكن حصر أسباب المقاومة فيما يلي :

– رفض سكان متيجة للاحتلال الفرنسي الذي بات يهددهم لاسيما بعد سقوط مدينة الجزائر.

– الأضرار التي لحقت بسكان العاصمة جراء الاحتلال حيث صودرت الأملاك الخاصة و العامة و استبيحت المساجد والأعراض..

– محاولة الجيش الفرنسي التوسع خارج مدينة الجزائر نحو سهول متيجة الغنية بثرواتها الزراعية و الحيوانية.

مراحلهـا:

مرت المقاومة بعدة مراحل واجه فيها السكان القوات الاستعمارية في مقاومة عسكرية عنيفة تجندت لها كل فئات الشعب بدعوة من شيوخ أوطان متيجة لمقاومة الفرنسيين ومنعهم من التوسع داخل أراضي الوطن .

المرحلة الاولى: قادها **الشيخ الحاج سيدي السعدي** الشهير بورعه، **و محمد بن زعموم** .

إنطلقت حين شنت القوات الفرنسية بقيادة **الجنرال دوبرمون** حملة على مدينة البليدة في 23 جويلية 1830بغرض فك الحصار الذي ضربه أهل متيجة على الجيش الاستعماري في مدينة الجزائر . هزم المقاومين جيش دي برمون وأفشلوا أول محاولة فرنسية لاحتلال مدينة البليدة . وتتالت الحملات الفرنسية على المناطق الاستراتيجية في سهل متيجة كالبليدة ، والقليعة ، وسوق علي، مستعملة وسائل الترهيب والترغيب مثل مذبحة البليدة (26نوفمبر 1830) التي راح ضحيتها العديد من سكان أهل البليدة التي ارتكبها في حقهم السفاح الجنرال كلوزيل ومذبحة قبيلة العوفية(07أفريل1832) على يد الجنرال الدوق رفيقو، ورغم هذه الأساليب الوحشية وتكرار الحملات العسكرية لم يتمكن الفرنسيون من فرض سيطرتهم على سهل متيجة إلا بعد معركة وادي العلايق .

معركة وادي العلايق 23 ديسمبر 1839

وفي الوقت الذي كان فيه مقاومة متيجة مشتعلة بالمداشر الجبلية يحاصرون الفرنسيين في مدينة البليدة، هاجمت مجموعة أخرى قادمة من خميس خشنة وبني موسى الفرق الفرنسية المتواجدة في بوفاريك ووادي العلايق. فدارت معركة عنيفة بوادي العلايق في 23 ديسمبر 1839 أسفرت عن مصرع 30 فرنسيا، في حين سقط 600 مقاوم، وفي مصادر أخرى قدرت الخسائر البشرية بـ 1800 قتيلا.

مقاومة الزعاطشة 16جويلية26/1849 نوفمبر 1849

تعد مقاومة سكان واحة الزعاطشة تحت قيادة الشيخ بوزيان ، من المقاومات الرائدة رغم قصر مدتها حيث دامت المواجهة أزيد من أربعة أشهر من 16جويلية إلى 26 نوفمبر 1849.فمرت مقاومة بثلاث مراحل أساسية:

أ – **مرحلة القوة** : بدأت بوصول الفرنسيين إلى الزعاطشة يوم 16 جويلية 1849م تحت قيادة العقيد "كاربوسيا " شدد الحصار على الواحات ، لخنق الثورة وإخمادها في مهدها ؛ و القضاء على قائدها الشيخ بوزيان حتى يستتبّ الأمن بالمنطقة غير أنه فوجئ بصمود الثوار خاصة بعد التحاق بهم سرايا من مجاهدي أولاد نائل وبوسعادة و المسيلة ، فقضت على 31 جنديا فرنسيا و جرح ما لا يقل عن 117 ، وبعد ساعات من الاشتباك اضطر العقيد "كربوسيا "إلى سحب قواته .

زاد ذلك في تأجيج المقاومة بين سكان المنطقة ، فقام الشيخ المرابط سيدي عبد الحفيظ مقدم إخوان الرحمانية باعلان الجهاد، ولبى سكان واحات الزيبان النداء لتحرير مدينة بسكرة، فاصطدموا بالقوات الفرنسية بقيادة "سان جرمان "قائد دائرة بسكرة فوقعت معركة سريانة مع بزوغ الفجر شهر سبتمبر 1849 ورغم سقوط القائد الفرنسي سان جرمان قتيلا إلا أن الجيش الفرنسي تمكن من إحكام الحصار ، مما أجبر سيدي عبد الحفيظ على سحب ما تبقى من أنصاره.

استغل الفرنسيون هذا الانتصار و ازدادوا اصرارا على الانتقام من سكان واحة الزعاطشة و ان تقرر تأجيل المسألة إلى بداية فصل الخريف . قاد الجنرال" هيربيون "حاكم مقاطعة قسنطينة آنذاك شخصيا الحصار بعد أن عيّن العقيد "كربوسيا "خلفًا للعقيد سان جرمان.

ب– مرحلة حصار الواحة : جمع الجنرال هيربيون قواته المقدرة بـ بأربعة آلاف وأربع مائة وثلاثة وتسعين (4493) جنديًا بـ" كدية المائدة " المحاذية لبلدة الزعاطشة يوم 07 أكتوبر 1849م صباحًا، ثم احتل الزاوية القريبة من الكدية و سيطر على مفترق الطرق المؤدية إلى واحة الزعاطشة لاسيما الرابط بين طولقة و الزعاطشة ، ثمّ باشرت المدفعية بقصف الأسوار لإحداث ثغرة فيها، إلا ان المقاومة المستميتة أجبرت القوات الفرنسية على التراجع بعد أن خسروا 35 قتيلاً من بينهم ضابط و147 جريحا، لكنهم تمكنوا بواسطة المدفعية احتلال الزاوية ورفع العلم من على مئذنتها. أما الشيخ بوزيان أرسل رسله خفية إلى قبائل بوسعادة و أولاد نائل طالبا منهم المدد.في البداية ثم إلى مختلف الأنحاء.

ج- مرحلة التقهقر و الإبادة:

طالب الجنرال "هيربيون" النجدة من الإدارة الاستعمارية المركزية في الجزائر وصدرت الأوامر للطوابير العسكرية للتحرك نحو الزعاطشة قادمة إليها من قسنطينة، باتنة بوسعادة، سكيكدة وعنابة ، مما شجع المحاصرين من معاودة الهجوم يوم 26 نوفمبر 1849 بثمانية آلاف من الجند يقودهم الضابط "بارال" والعقيد "كانروبار" و لافارود و العقيد "دومانتال"، ناهيك عن العتاد الحربي.كما أعْطيت الأوامر بإبادة سكان الواحة بما فيهم الأطفال،النساء والشيوخ وقطع أشجار النخيل مصدر رزق السكان ، وحرق المنازل ؛ ورغم ذلك صمد السكان ، واشتبكوا مع الجند الفرنسيين بالسلاح الأبيض في الدروب ، حتى سقطوا عن آخرهم، حوالي الساعة التاسعة صباحًا، ونكلوا بالجرحى .ونسفت دار الشيخ وسقط الشيخ بوزيان شهيدا، فأمر "هيربيون" بقطع رأس كل من الشيخ بوزيان و ابنه و الشيخ الحاج موسى الدرقاوي وتعليقهم على أحد أبواب بسكرة .

مقاومة الشريف بوبغلة 1851 -1854

مرت هذه المقاومة بمرحلتين كبيرتين، امتدت الاولى من سنة1851 الى غاية 1853 حدد خلالها (محمد الأمجد بن عبد المالك استقر في سور الغزلان قادما إليها من النواحي الغربية عام 1849).

الشيخ بوبغلة المناطق الاستراتيجية التي يمكن الالتجاء إليها إذا اقتضت الضرورة . وتحريض وتعبئة في وقت نفسه مختلف القبائل للانضمام إليه .على ضوء ذلك أعلن المقاومة في 10 مارس 1851،التي استمر ت إلى غاية 19 جوان 1852، أصيب اثرها بوبغلة بجروح في رأسه . فواصل أتباعه الجهاد.

المرحلة الثانية 1853-1857:

تمكن خلال هذه السنة الشريف بوبغلة من تجديد المقاومة، وقد تهيأت له الظروف عندما قامت السلطات الفرنسية بإرسال جيوشها إلى حرب القرم، فخاطب السكان قائلا:" إن المناسبة قد حانت لطرد فرنسا من الجزائر لأنها أصبحت ضعيفة جدا و لا يتطلب الأمر منهم إلا مجهودا بسيطا ليلقوا بها في البحر الذي جاءت عن طريقه" . مما أدى بالحاكم العام الفرنسي

إلى إرسال حملة بقيادة النقيب وولف. و بتواطؤ مع الباشآغا أوقاسي ، أقدمت القوات الفرنسية على مهاجمة عزازقة، كما قررت السلطات الفرنسية القيام بحملة عسكرية أخرى قادها الجنرال راندون لضرب قبيلة بني جناد التي قدمت العون في هذه المدة الأخيرة للشريف بوبغلة لأن الهدف من الحملة هو إخضاع منطقة جرجرة، وقبيلة بني جناد تحديدا، و لهذا الغرض تم استقدم قوات إضافية من وهران و الجزائر بقيادة الجنرال كامو و من قسنطينة بقيادة الجنرال ماكماهون . و أمام القوات الفرنسية التي أحكمت السيطرة عليها لم تصمد المقاومة . وفرضت على بني جناد غرامات مالية لوقوفها إلى جانب بوبغلة .و بعدها اتجهت الحملة إلى بني يحي فدامت المواجهات بين المقاومين و القوات الفرنسية 40 يوما خلفت خسائر بشرية قدرتها المصادر الفرنسية ب 94 قتيلا و 593 جريحا في صفوف الفرنسيين دون أن تشير الى خسائر الطرف الجزائري. وقتها كان بوبغلة جريحا في زاوية سي العربي شريف ثم انتقل إلى بني يجار ثم إلى بني يني ، ولاحقا إلى بني مليكش حيث عاود نشاطه من هناك دون أن يدوم الأمر طويلا ،أين كان ينتظره قدر الاستشهاد في 26 ديسمبر 1854.

المقاومة في الأغواط3 ديسمبر 1852

كلفت السلطات الاستعمارية رسميا الجنرال لادميرول L'ADMIRAULT بمهمة شن حملة على الاغواط انطلاق من المدية في ماي 1851، وفي 3 جوان 1851 دخل الطابور الفرنسي الجلفة فقرر الحاكم العام التدخل عسكريا لضرب الاغواط و إخضاعها بالقوة.

و بالفعل انطلقت حرب بالمنطقة في 3 ديسمبر 1852، كلفت الجيش الفرنسي خسائر معتبرة كما أظهر المجاهدون الحنكة و القوة في مقاومتهم، ورغم ذلك انتهت بسقوط الاغواط و احتفل بيليسييه بالنصر على جماجم سكانها بعد مجازر رهيبة و الأعمال الوحشية التي ارتكبت في حقهم . ومن نتائجها كذلك:

-إخضاع بني ميزاب و حملهم على المرور بالأغواط إجباريا.

-مراقبة التموين بالمئونة من مخازن الأغواط و فرض غرامات على أهل الصحراء.

-عزل قبائل أولاد نايل و الأرباع وراء مرتفعات جبل عمور.

-تحويل الاغواط إلى مركز للإدارة و التحكم في شؤون التجارة إلى عمق الصحراء .

-اعتبار الأغواط نقطة انطلاق للتوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية.

غير أن المقاومة بقيادة بن ناصر بن شهرة ومحمد بن عبد الله استمرت على نفس الوتيرة مما عاق عملية التوسع الفرنسي في الصحراء وخاصة بعد أن تكللت هذه المقاومة بإندلاع مقاومة أولاد سيدي الشيخ ، وبروز محمد بن التومي المدعو الشريف بوشوشة.

مقاومة بوحمارة31 أوت 1855

استمرت المقاومة في منطقة جرجرة بقيادة الشريف المختار بن قويدر التطراوي المدعو بوحمارة كنيتنا لأنه اتخذ لنفسه دابة يركبها في تنقلاته. قاد هجومات عدة خاصة بعد إصدار السلطات الاستعمارية قرار بتشديد المراقبة على الأهالي ومنعهم من التنقل بدون رخصة بغرض القضاء على أي مقاومة تظهر بالمنطقة ، ومن أهم الهجومات التي قادها،الهجوم على بعض المخبرين الفرنسيين و أعوانهم في قرية جمعة الصهريج و ضواحيها و المقلع في 31 أوت 1855، قتل وجرح فيه الكثير من الطرفين . و تشاء الظروف أن تكون نهاية بوحمارة على يد أحد خصومه الذي سلّمه إلى السلطات الاستعمارية، فأمر بقطع رأسه أمام الناس يوم 29 ديسمبر 1855 بقصد ترهيب السكان . و باستشهاده طويت مرحلة أخرى من مراحل المقاومة في منطقة جرجرة .

مقاومة لالة فاطمة نسومر

أظهرت لالة فاطمة أنسومر عندما شن الجيش الفرنسي حملة عسكرية في تيزي وزو بين عامي 1845 -1846 و منطقة دلس عام 1847. كما شاركت بوبغلة في أغلب المعارك التي خاضها منها معركة وادي سباو بتاريخ 7 أفريل 1854 ضد قوات الجنرال وولف. و كان لها النصر في عدة معارك ضد العدو، منها معركة إيشريضن بالأربعاء ناث إيراثن، التي وقعت في 24جوان1857. برهنت من خلالها على أن قيادة المقاومة الجزائرية لم يختص بها الرجال فقط بل شاركت فيها النساء بما أوتين من قوة .

ونتيجة للهجمات المتواصلة للمجاهدة و تعاظم شأنها ،تخوفت السلطات الفرنسية من ازدياد خطرها، فجهزت لها جيشا يقوده الماريشال راندون صوب قرية " أيت تسورغ " و " اشريضن"

أين تتمركز فاطمة نسومر رفقة 7000 رجل و عدد من النساء . و التقى الفريقان بتاريخ 11جويلية 1857، و رغم المقاومة الشديدة التي أبداها الثوار، إلا أن الكفة رجحت لصالح الفرنسيين نتيجة عدم تكافؤ القوى. انتهت المعركة بمقتل44 جنديا فرنسيا من بينهم ضابطان و 327 جريحا منهم 22 برتبة ضابط وبعد مفاوضات توقف القتال بأربعة شروط:

-إعادة انتشار القوات الفرنسية خارج القرى و التجمعات السكانية – عدم دفع الضرائب.

-عدم متابعة و معاقبة قادة المقاومة.

-حماية الأشخاص و الممتلكات.

قاد المفاوضات عن الجانب الفرنسي الماريشال راندون، وعن الجانب الجزائري سي الطاهر، وقد تظاهر الماريشال راندون بقبول شروطها إلا أنه أمر بإلقاء القبض على الوفد الجزائري بمجرد خروجه من المعسكر. ولم يكتف بذلك بل أرسل النقيب فوشو إلى قرية ثخليجث ناث عتسو لالقاء القبض على لالة فاطمة انسومر فأسرها هي وعدد من النسوة.

و قد أبعدت لالة فاطمة إلى زاوية بني سليمان قرب تابلاط تحت مراقبة الباشآغا الطاهر بن محي الدين، و بقيت هناك ست سنوات إلى أن وافتها المنية في سبتمبر عام 1863 عن عمر يناهز 33 سنة.

مقاومة أولاد سيدي الشيخ08 أفريل 1864/17 أفريل 1871

اندلعت هذه المقاومة في 08 أفريل 1864، بقيادة سي سليمان بن حمزة الذي استشهد أثناءها. لكن مقاومة أولاد سيدي الشيخ استمرت تحت قيادة سي محمد بن حمزة الذي خاض هو الاخر عدة معارك أشهرها، معركة ابن حطب يوم 26 أفريل 1864م ضد فيلق الجنرال "مارتينو (MARTINEAU) " المتجه إلى البيض. و معركة "ستيتن" في يوم 13 ماي 1864م . ورغم انتقام الجيش الفرنسي من سكان المنطقة العزل أشد انتقام، لم تثْن من عزيمة أولاد سيدي الشيخ على مواصلة المقاومة، اعتماد خطة الكر والفر، للتغلب على القوات الاستعمارية الضخمة و التي لا يمكن صدها بأسلوب حروب المواجهة.

وتعد معركة ماقورة في 17 أفريل 1871 التي استشهد فيها أزيد من مائتي مقاوم بمثابة الضربة القاضية، كونها آخر معارك أولاد سيدي الشيخ الشراقة ضد الاحتلال الفرنسي.

مقاومة بني مناصر 1871

وقعت بمنطقة مليانة و شرشال ما بين 14 جويلية و21 أوت 1871، بدأت بالهجوم المقاومين على قوة عسكرية قرب جبل شنوة ، 25 جويلية 1871 وقعت معركة وادي بلاغ حققوا فيها المقاومين انتصارا تمكنوا فيه من قطع الماء على مدينة شرشال احرقوا بعض مزارع المعمرين منها مزرعة نيكولا.

فتصدت بذلك سلطات الاحتلال لهذه الثورة بأبشع الوسائل و أمرت قادة جيوشها البرية والبحرية بمهاجمة مناطق الثورة. نتج عن هذه المواجهات سقوط القائد مالك البركاني شهيدا في 2 أوت 1871 في معركة التي دارت قرب منطقة زوريخ. كما تم تهديم زاوية البركاني في مليانة. ثم تولي أخاه إبراهيم زعامة الثورة ومواصلتها بقيام عدة معارك ما بين 19 و 20 أوت. لتنتهي هذه المقاومة في 21 أوت 1871 اثر استسلام هذا الاخير.

مقاومة الصبايحية والكبلوتي 1871

يعود اندلاع هذه الانتفاضة في بداية إلى القرار الذي أصدره وزير الحربية الفرنسي بتاريخ 18 جانفي 1871 القاضي بنقل عدد كبير من قوات الصبايحية إلى أوربا للمشاركة إلى جانب فرنسا في حربها ضد بروسيا مع بداية عام 1871. فثارت قبيلة الصبايحية ضده فوجدت قبائل الحنانشة الفرصة سانحة للتعبير عن رفضها للإحتلال الفرنسي بانضمامها الجماعي لهذه الانتفاضة فبلغت أوجها ، حيث مست مناطق عديدة عرضت فيها مصالح الفرنسيين للخطر. وقد تمكنوا من محاصرة منطقة سوق أهراس وما جاورها لمدة ثلاثة أيام كاملة، حاولت السلطات الاستعمارية القضاء عليها بشتى الطرق الامر الذي دفع بالكبلوتي ومن معه من الصبايحية و الحنانشة إلى الفرار واللجوء إلى تونس منتصف شهر فبراير 1871.

مقاومة المقراني1871

كان لإنقلاب النظام الحاكم في فرنسا بعد سقوط الإمبراطورية وظهور الجمهورية و بعد انهزام نابليون الثالث أمام بسمارك ، أثره المباشر على الأوضاع داخل الجزائر و المتمثل في بروز قوة المستوطنين بعد تغيير النظام العسكري واقامة النظام المدني هذا ما لم يرض به حاكم مجانة الباشاغا محمد المقراني.

كما أن محمد المقراني تلقى من جهة أخرى توبيخا عام 1864 من الجنرال ديفو بسبب تقديمه مساعدة لأحد أصدقاء أبيه و هو الشيخ بوعكاز بن عاشور ، و قد اعتبرها المقراني إهانة له و لعائلته و لسكان منطقته.

إنشاء بلدية مختلطة في برج بوعريج عينت على رأسها الضابط أوليفي ، رأى فيه الشيخ المقراني تقليصا لنفوذه السياسي على المنطقة، و بذلك أصبح في المجلس البلدي لمدينة برج بوعريرج عبارة عن عضو بسيط فقط لا رأي له و لاوزن لكلامه أمام قوة المستوطنين في التمثيل النيابي.

كما عمدت سلطات الإحتلال على تحطيم كبرياء الحاج محمد المقراني كزعيم سياسي لذلك بادر بتقديم إستقالته من منصبه كباشاغا لكنها رفضت في 09 مارس 1871 على أساس أنها غير مرفقة بتعهد منه يجعله مسؤولا عن كل الأحداث التي ستقع بعد ذلك في المناطق الواقعة تحت نفوذه ,و كانت هذه السياسة سببا آخر لاندلاع الثورة لأنها مساس بكرامته.

كذلك المجاعة الكبيرة التي تعرضت لها المنطقة و التي وقعت ما بين 1867 و 1868 وراح ضحيتها ألاف الجزائريين الذين حصدهم الموت .

ومن الأسباب الموضوعية كذلك السبب الديني حيث استغلت الكنيسة الأوضاع الإجتماعية المزرية و راحت تحمل الإنجيل في يد والمساعدات في اليد الأخرى مما اضطر الأهالي إلى ترك أبنائهم في يد الأباء البيض للتنصير خوفا عليهم من الموت.

الى جانب صدور مرسوم 24 أكتوبر 1870 الذي زاد من تأكد المقراني أنه سيزيد من معاناة الشعب الجزائري تحت ظل المستوطنين و اليهود المتجنسين بموجب قانون التجنيس الذي أصدره كريميو اليهودي ، و عليه قال قائد ثورة 1871 الشيخ محمد المقراني قولته الشهيرة

التي جاء فيها ما يلي : " أريد أن أكون تحت السيف ليقطع رأسي ، و لا تحت رحمة يهودي أبدا " إثرها قرر أن يحتكم إلى السيف, مع هذه الإدارة المدنية الجديدة, يضاف إلى كل ذلك قضية اقتراض المقراني للديون من بنك الجزائر و من اليهودي مسرين بسبب المجاعة التي أهلكت سكان المنطقة و بالتالي كان القرض لمساعدة المحتاجين و المتضررين جراء هذه ا لمجاعة, غير أن ذهاب الحاكم العام العسكري ماك ماهون و استلام النظام المدني حكم الجزائر الذي رفضت إدارته الوفاء بتعهد المقراني مما أوقعه في أزمة مالية خانقة ، فاضطر من أجل سكان منطقته رهن أملاكه ليكون ضحية ابتزاز المستوطنين و اليهود.

انطلقت ثورة المقراني في 16 مارس 1871, فكانت أولى خطواتها الزحف على مدينة برج بوعريج ومحاصرتها قصد الضغط على الإدارة الاستعمارية الجديدة.بعد ذلك انتشرت عبر العديد من مناطق الشرق الجزائري، حيث وصلت إلى مليانة و شرشال، و إلى جيجل و القل، و كذلك الحضنة و المسيلة و بوسعادة، يضاف إليها كل من توقرت و بسكرة و باتنة و عين صالح.

فحققت ثورة المقراني انتصارات كبيرة أخافت الإدارة الاستعمارية وأصبحت تشكل خطرا على مصالحها و مستوطنيها في المنطقة. الامر الذي ترتب عنه تدبير عملية استشهاد بطل المقاومة الباشاغا محمد المقراني في معركة وادي سوفلات قرب عين بسام في 05 ماي 1871 على يد أحد الخونة التابعين للإدارة الفرنسية. ومن نتائج ذلك:

-إحالة الموقوفين من قادة الثورة الرئيسيين على المحاكم المدنية والعسكرية وقهرهم وإذلالهم.

-استمرار تغريم السكان حيث قدر المبلغ ب 36 مليون و نصف فرنك خص للإستيطان خاصة ما بين 1871 و 188 وقد استفاد منه بالتحديد المستوطنون القادمون من الألزاس واللورين والقادمين من جنوب فرنسا.

-مصادرة أراضي القبائل و حجز أملاك أفرادها ، و توزيعها على المستوطنين الجدد.

-حبس المشاركين في الثورة دون محاكمة و منهم زوجة الباشاغا محمد المقراني و ابنته و ابنة شقيقه بومرزاق.

-تطبيق سياسة الإبعاد القسري و النفي إلى كاليدونيا الجديدة ومن الذين طبقت في حقهم هذه السياسة بومزراق المقراني وابني الشيخ الحداد عزيز ومحمد.

-إصدار أحكام الإعدام ، مثلما حدث لبومزراق المقراني الذي حكمت عليه محكمة قسنطينة للجنايات في 07 جانفي 1872 بالإعدام ، لكن عوض بالنفي مع الأشغال الشاقة إلى مدينة نوميا بكاليدونيا الجديدة.

-صدر في حق الشيخ الحداد حكما بالسجن الإنفرادي لمدة خمس سنوات في 19 أفريل 1873 لكنه لم يتحمل السجن لكبر سنه فمات بعد 10 أيام فقط من حبسه.

-و نتيجة لهذه الثورة صدر قانون تحديد الأراضي المشاعة في 26 جويلية 1873 والذي بموجبه تم توزيع 200 هكتار للفرد الواحد من المعمرين.

-وفي عام 1872 تحولت 33 قبيلة من مالكة للأراضي إلى أجيرة بعد مصادرة أراضيها, و قد بلغ مجموع الأراضي التي تم مصادرتها 611130 هكتار بما في ذلك كل أملاك عائلة المقراني و الشيخ الحداد منقولا و عقارا.

مرسوم 24 أكتوبر 1870: لقد نص هذا المرسوم الذي كان وراءه المستوطنون على مايلي:

-1 - إلغاء النظام العسكري و تعويضه بالنظام المدني.

-2- إلغاء المكاتب العربية التي كان يرأسها الضباط الفرنسيون.

-3منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بصورة جماعية (قانون كريميو)

مقاومة مولاي الشقفة عام 1871

وقعت أحداث هذه المقاومة بمنطقة جيجل وما جاورها. تحت قيادة الشيخ الحسين بن أحمد الملقب بمولاي الشقفة الذي إعلان انضمامه إلى الثورة ضد الفرنسيين في 20 جوان 1871 . وفي 27 جويلية 1871 خاض معركة كبيرة ضد قوات العدو الفرنسي، هاجموا خلالها منطقة ميلة وأتلفوا مزارع المعمرين. إلا أن القوات الاستعمارية المدججة بالأسلحة والمعتمدة على الخونة في مراقبة تحركات رجال الانتفاضة تمكنت من محاصرة الثوار و اسر قادتها في 21 أوت 1871.

مقاومة واحة العامري 1876

انطلقت مقاومة واحة العامري الواقعة بمنطقة بسكرة تحت قيادة رجل الدين يحي بن محمد وداعيته الشيخ أحمد بن عايش في نوفمبر 1876 و استمرت الى غاية أفريل 1876، استعمل فيها جيش الاحتلال القذائف المدفعية التي خربت منازل الواحة فلم يجد بعض المجاهدين سبيلا أمام نيران العدو الفرنسي إلا الاستسلام.

مقاومة الأوراس عام 1879

اندلعت مقاومة الأوراس عام 1879 بزعامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن لتثبت للإحتلال الفرنسي أن عهد المقاومات مازال قائما. تميزت هذه الثورة بشمولية في منطقة الأوراس من حيث انضمام العديد من الثائرين ضد ممثلي السلطة الاستعمارية. وفي خضم هذه الإستعدادات كان المستعمر قد جهز جيشاً بكل معداته الحربية. وجرت إثر هذه التحركات معارك ضارية غير متكافئة فرض على الثوار التراجع أمام القوة الإستعمارية المدعمة بالقوة المحلية .

مقاومة التوارق 1881

قاوم خلالها سكان التوارق البعثات العسكرية والحملات المتوالية تمهيدا لمرحلة احتلال المناطق الصحراوية،و التي كانت ظاهريا علمية وباطنيا احتلالية توسعية.

مرت مقاومة التوارق هي الأخرى بمراحل تاريخية متميزة بحكم طبيعة المنطقة التي لم يدخلها الاستعمار إلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وذلك بعد استتباب الأمور نسبيا في المناطق الأخرى من التراب الجزائري.

تميزت بمواصلة القضاء على كل البعثات الدينية منها والعسكرية على حد سواء، وكانت أبرزها بعثة الكولونيل فلاترز في 16 أفريل 1881 لكونها تدخل في سياق حركة توسيع الاحتلال الى أقصى الجنوب. ومن جهة ثانية أوقفت هذه المقاومة طموحات الاستعمار في احتلال الصحراء لمدة زمنية معتبرة.

مقاومة الشيخ بوعمامة 1881-1908

أعلن الشيخ بوعمامة بتاريخ27 أفريل سنة 1881، الجهاد ضد العدو الفرنسي انطلاقا من منطقة سفيسيفة جنوب عين الصفراء بالجنوب الوهراني ،لتخليص البلاد والعباد من براثن الاحتلال الفرنسي ، الذي استمر الى غاية سنة1908.

تعتبر هذه المقاومة من أعنف المقاومات الشعبية خلال القرن التاسع عشر بعد مقاومة الأمير عبد القادر. حيث مرت بعدة مراحل استطاعت اخلالها عرقلة وتعطل المشاريع الفرنسية التوسعية في الجنوب الغربي، لدرجة اعتبرها تحديا كبيرا بالنسبة لسياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة. لهذا قام الوالي العام لافريار في اطار كسب ود الشيخ بوعمامة، و تسهيل مهمة بسط نفوذ توسع السلطات الفرنسية بالمناطق الصحراوية، بإصدار قرار منح الشيخ بوعمامة الأمان التام دون قيد أو شرط، بدايتا من 16 أكتوبر 1899.

ومع مطلع القرن العشرين اتجه الشيخ بوعمامة الى المغرب الأقصى أين استقر في منطقة وجدة ،جعل ذلك الأمر السلطات الفرنسية في الجزائر تتنفس الصعداء بتخلصها من أحد أشد أعدائها الذي عرقل بشكل كبير مشاريع توسعها بمناطق أقصى الصحراء خاصة الناحية الغبية منها. رغم الحصار الكبير الذي حاولت السلطات الاستعمارية فرضه على المقاومة بقيادة الجنرال ليوتي .

مقاومة عين التركي 1901

وقعت أحداث هذه الانتفاضة بتاريخ 26 أفريل 1901،بقرية عين التركي بالقرب من مدينة مليانة، على سفوح جبال زكار بين الأطلس البليدي شرقا وجبال الظهرة غربا. هاجم خلالها مئات الفلاحين الجزائريين مستوطنة أوروبية بالمنطقة، أقيمت فوق أراضٍ صادرتها السلطات الفرنسية لصلح الكولون، فقوبلت هذه الانتفاضة بالقمع الشديد من قبل القوات الفرنسية عسكرية .

فانتهت حملة التقتيل التي شنها الجيش الفرنسي ضد سكان المنطقة بوفاة 16 منهم ومقتل جندي فرنسي، وتبعتها عمليات اعتقال واسعة لكل الرجال البالغين 15 سنة من العمر فما فوق.

أما المعمرون فقد لجأوا إلى إثارة الأوضاع والمطالبة بتشديد القمع وتسليح الأوروبيين حتى يدافعوا عن أنفسهم حسب قولهم ؛ بل راحوا يكتبون العرائض وينشرونها في الصحف الاستعمارية. وكتب "فيكتور ديمنتس" سيطمئن الكولون بقوله: "لقد أعطى للأهالي درسا لن ينسوه..." ؛ ووصف حوادث مليانة في كتابه "افريقيا الإقتصادية، الذي نشره بمناسبة الذكرى المئوية للاحتلال ، بأنها من صنع "جزائريين متعصبين يقودهم مرابط مشعوذ يقوم بأعمال السحر والشعوذة."

مقاومة بني شقران 1914

وقعت هذه الانتفاضة بمنطقة بني شقران بمعسكر سنة 1914، فكان الدافع المباشر لها هو صدور قانون التجنيد الإجباري للجزائريين في 3 فبراير 1912والشروع في تطبيقه على النطاق الواسع. فبعد عجز الأساليب السلمية في تحقيق مطالب، سلك الجزائريون نهج العصيان والتمرد كرد فعل على استمرار السلطات الاستعمارية في التطبيق الفعلي لهذا القانون. فعمت الفوضى والاشتباكات انطلاقا من شهر أكتوبر 1914 في مدينة "المحمدية"، وتصدت لذلك القوات عسكرية التي جاءت من كل أنحاء الغرب الجزائري، و محاصرة منطقة بني شقران من 5 إلى 20 أكتوبر 1914. وبعد قمع واضطهاد دام عدة أسابيع، وتوقيف المئات من الشباب والرجال المنطقة وعلى رأسهم قادة التمرد والاحتجاج، انتهت على اثر ذلك هذه الانتفاضة،
حتى قيل في الموضوع و حسب المصادر الفرنسية، فإن معسكر كانت تحتل المرتبة الأولى في عمالة وهران من حيث عدد العقوبات المسجلة في عامي 1913 و 1914.

مقاومة الأوراس 1916

انطلاقة مقاومة الأوراس فعليا في 11 نوفمبر 1916 ، بعد اتفاق سكان عين التوتة وبريكة في قرية بومعزاز، على إعلان الجهاد بسبب صدور قانون التجنيد الإجباري في عام 1912. حيث التحق المئات من الرجال بالنداء المقدس ، مما دفع بالفرنسيين إلى قطع الاتصالات بين المنطقة والعالم الخارجي عن طريق منع التنقلات والسفر من وإلى الأوراس.لقد ارتكبت الجيوش الاستعمارية من نوفمبر 1916 حتى نهاية ماي 1917 أبشع الجرائم ضد السكان العزل انتقاما منهم على استمرار المقاومة. وعلى الرغم من ذلك إلا أن آثار هذه الانتفاضة

ومآسيها بقيت ماثلة في أذهان سكان المنطقة وفي كتابات المؤرخين و قصائد الشعراء حتى اندلاع ثورة أول نوفمبر المجيدة.

8-السياسة العسكرية و الادارية الفرنسية بالجزائر خلال القرن التاسع عشر الميلادي

- مقدمة.

- معالم الإدارة الفرنسية بالجزائر على العهد النظام العسكري 1830-1870:

- الحاكم العام.

- الإدارة المحلية.

-نظام المقاطعات (العمالات).

- البلديات .

- نظام المكاتب البلدية.

-معالم الإدارة الفرنسية بالجزائر على العهد النظام المدني 1870-1900:

-المجلس الأعلى للحكومة.

- النيابات المالية :

1-اللجنة المالية للمستوطنين .

2-اللجنة المالية لغير المستوطنين من الفرنسيين.

3-اللجنة المالية الخاصة بالأهالي.

- المجالس العامة.

- المجالس البلدية .

- اللجان البلدية الخاصة بالبلديات المختلطة.

مقدمة:

بعد تمكن الجيش الفرنسي من إحتلال مدينة الجزائر سنة 1830 ، لتبدأ الإدارة الفرنسية في التفكير من أجل ترسيخ دعائم الوجود الفرنسي وتمكينه، ولا يتأتى لها ذلك إلا من خلال السيطرة المنظمة والواسعة عسكريا ومدنيا ، لتأسيس قاعدة إقليمية وإدارية ، مع تشجيع الهجرة الاستيطانية قصد بناء القاعدة الديموغرافية لتدعيم القوة العسكرية فتسهل بذلك عملية تدمير البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري .

بدأت معالم وسمات الإدارة الفرنسية تتضح ،مع استلام الجنرال بيجو مقاليد الحكم في الجزائر في 29 ديسمبر 1840 إلى 29 جوان 1847. وإن كانت هذه الإدارة في بداياتها مزيج بين النظم الإدارية السائدة في فرنسا وتلك التي وجدها الفرنسيون قائمة في الجزائر .وقد كان للمقاومة الوطنية و رفض المجتمع الجزائري وعزوفه عن التعامل مع الفرنسيين والصراعات التي احتدمت بين المدنيين والعسكريين ، دور في الإبقاء على هذا الوضع إلى عهد الجمهورية الثالثة التي انتهجت سياسة الإدماج وما رافقها من هجمة شرسة على كل المعالم الدالة على تميز الجزائر عن فرنسا وذلك في كل مجالات الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية.

باشرت هذه الإدارة ومنذ السنوات الأولى للاحتلال سياسة استيطانية شرسة وواسعة جندت لها كل الإمكانيات المادية والبشرية عسكرية ومدنية، وراح في هذا السياق القادة الفرنسيون يتسابقون لخدمة الاستيطان الذي بدونه لا تستقر أحوالهم في الجزائر. كما ميز السياسة الفرنسية في الجزائر، منذ الاحتلال سنة 1830، ثلاثة أهداف عملت جاهدا في تحقيقها ، تتلخص في النقاط التالية:

الاول: صنع الجزائر الفرنسية بكل ما يعنيه ذلك من أبعاد،

ثانيا: طمس التاريخ و الشخصية الجزائرية و ازالتهما من الاعتبار.

ثالثا: قهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن ان تزعج أمن فرنسا في الجزائر و استخدام كل الاساليب و الوسائل للوصول الى ذلك الهدف.

مرت هذه السياسة بعدة مراحل ،يمكن حصرها بشكل عام في اربع مراحل اذا نظرنا اليها فقط خلال القرن التاسع عشر، اولها المرحلة الممتدة من سنة 1830 الى 1841 و التي في نهايتها قررت فرنسا رسميا ان توطن نفسها في الجزائر مستعملة كل الوسائل العسكرية المتاحة لذلك.

أما المرحلة الثانية امتدت من 1841 الى 1852 و أثنائها ألحقت فرنسا الجزائر بها دستوريا و سياسيا، و بناء على ذلك أصبحت الجزائر ثلاث مقاطعات (ولايات) فرنسية تخضع مباشرة لوزارة الحربية في باريس، مع استعمال الوسائل الاضطهادية،و الاستيلاء على أراضي الاهالي بالقوة.

و تمتد المرحلة الثالثة أو ما يعرف بعهد الامبراطورية الثانية من 1852 الى 1870، خلال هذه المرحلة اوقف نابليون الثالث هجرة الاوربيين الى الجزائر ،وحد من طرق الاستيلاء على أراضي الأهالي بالقوة ،وفكر ففي انشاء حكم ذاتي في الجزائر تحت اسم "المملكة العربية" المحمية من قبل فرنسا.

أما المرحلة الرابعة و الاخيرة فتبدأ من هزيمة فرنسا على يد ألمانيا سنة 1871 وتستمر الى سنة 1900. وقد تميزت هذه المرحلة بإحياء "السياسة القديمة" التي عرفتها المرحلتين الاولى و الثانية ، وانتهت بإنشاء ما سمي " بالميزانية الجزائرية" سنة 1900 أو الاستقلال المالي للجزائر الذي طالب به المستوطنون(الكولون) الفرنسيون و أصروا عليه لأنه يعطيهم الحق في مراقبة مالية الجزائر مباشرة بدلا من حكومة باريس.

معالم الإدارة الفرنسية بالجزائر على العهد النظام العسكري 1830-1870:

الحاكم العام :

أحدث هذا المنصب بعد صدور قرار ضم الجزائر في 22 جويلية 1834، ويتم اختياره من بين كبار الضباط الذين سبق لهم العمل في الجزائر وحاربوا أهلها سنوات طويلة ، فأكسبهم ذلك خبرة واسعة في عادات وتقاليد ولغة أهل البلاد. وله السلطة الكاملة في كل أمور الجزائر السياسية و الاقتصادية و العسكرية.

ألغي هذا المنصب على عهد نابليون الثالث سنة 1858، وعوض بمنصب وزير الجزائر، لكن النظام الإمبراطوري تراجع عن هذا القرار بإعادة منصب الحاكم العام من جديد، واستمرت المستوطنة تدار بهذا النظام حتى مجيء الجمهورية الثالثة.

وكان بجانب الحاكم العام مجلسان يساعدانه في إدارة شؤون الجزائر وهما :

المجلس الإستشاري والمجلس الأعلى للحكومة، فكانت وظيفة الأول ، دراسة المسائل الاجتماعية و الاقتصادية والإدارية ، أما الثاني فتتلخص وظيفته في دراسة الضرائب وتحضير الميزانية.

الإدارة المحلية:

اعتمدت بالدرجة الأولى على نظام المكاتب العربية حتى تتغلب على الصعوبات التي واجهت الحكم العسكري الفرنسي، وهذا عندما حاول الفرنسيون أن يتوسعوا في الجزائر ويبسطوا نفوذهم في مختلف المناطق، فواجهتهم صعوبات كثيرة من جراء رفض وامتناع الجزائريين من التعاون معهم ومهادنتهم، كما قد طرحت مشكلة إدارة السكان بعد فترة قصيرة من الاحتلال للقيادة العسكرية التي كانت تنقصها معلومات حول الأحوال العامة في الجزائر، و نظراً لنقص الخبرة، تركت القيادة هذه الأعمال وأعطيت مهمة مراقبة السكان لبعض الشخصيات المحلية ذات النفوذ الكبير، وقد تبين بعد ذلك أن هذه الشخصيات المختارة لم تقم بدورها كاملاً في تزويد الإدارة العسكرية بالمعلومات الضرورية، ولهذا قررت السلطات الاستعمارية إنشاء هيئة

تتكلف بجمع المعلومات عن الجزائريين، وجعل هذه الهيئة عبارة عن جسر يربط بين الفرنسيين وبين الجزائريين.

تأسست هذه الهيئة في عام 1833، وسميت «بالديوان العربي» وكان أول شخص عين على رأسها، هو النقيب «لاموريسيير» (Lamoricière)، الذي كان يجيد اللغة العربية. و قد أعطى هذا الضابط دفعاً قوياً لهذه المصلحة، وحقق نجاحاً كبيراً، وأصبح مكتبه وسيلة فعالة في التقاط المعلومات وجمعها والدعاية للاستعمار.

وفي عام 1837 تحولت هذه الهيئة إلى «إدارة الشؤون العربية». وكانت هذه الهيئة مسؤولة عن تسهيل عملية الاتصال برؤساء العشائر والتفاوض معهم، وإقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسا مقابل التزام هذه الأخيرة باحترام أساليب عملهم والعادات والتقاليد الموجودة عندهم وتوفير الأمن والطمأنينة في مناطق نفوذهم وحماية مصالحهم، ومع ذلك، فإن عمل هذه الهيئة مستقبلا لا يؤكد على هذا الأمر على الإطلاق.

ومع استلام الجنرال بيجو مقاليد الجزائر، قرر في عام 1844 أن يؤسس بصفة رسمية المكاتب العربية بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 01 فيفري 1844، الذي تقرر فيه إنشاء المكاتب العربية، ووضع هياكلها الإدارية فكان كل مكتب يتشكل في كل مقاطعة يتكون من حوالي عشرة أشخاص إلى أقصى حد، وكانت هذه الهيئة تساعدها فرقة من فرسان الصبايحية، تتكون من 25 فارساً و8 فرسان من قوات المخزن..

وقد وضعت تحت تصرف المكاتب العربية كل الإمكانيات المادية لكي تقوم بنشاطها الفعال في مختلف مناطق البلاد، وصارت تمارس مسؤوليات الحراسة والمراقبة والتوجيه السياسي، والدعائي والمالي والعسكري والإداري، حتى أصبحت تكون إدارة مستقلة حتى عن الجيش الفرنسي، ويخضع لها تسعة أعشار البلاد.

و لكن في واقع الأمر كانت المهمة الرئيسة لرؤساء المكاتب العربية بصفتهم ينتمون إلى السلطة العسكرية تنحصر في جمع المعلومات التي تخدم الجيش الفرنسي وتساعده على

تقوية نفوذه في البلاد، وتتمثل هذه المعلومات في إحصاء الأراضي الزراعية والتعرف على مجاري المياه، وأخذ فكرة عن التنظيم القبلي، ولا سيما في المناطق الخاضعة للنظام العسكري، وتحديد نوعية المداخيل المالية حتى يتمكن الضباط من الحصول على أموال كبيرة عند جمع الضرائب، كما كانت مهمتهم تزويد مصالح الغابات بمعلومات تخص هذا القطاع، وتسهيل مهمة موظفي الغابات لمعاينة المناطق الغابية.

ولم يقتصر دور المسؤولين في هذه المكاتب على جمع المعلومات ومراقبة السكان وتسيير إدارة رؤساء العرب المتعاونين معهم، بل تطور دورهم إلى تعيين أو خلع المسؤولين المحليين، واستصدار قرارات في المسائل الإدارية أو القضائية، كما تضمن دورهم أيضا، القيام بدور القضاة والإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية، وفرض الغرائم على الجزائريين. كما أصبحت سلطات رؤساء المكاتب، في بعض الأحيان تتجاوز وتفوق السلطات التي يمارسها أعضاء الحكومة، نظراً للإمكانيات التي كانت تحت تصرفهم من ميزانية وعساكر وموظفين، إذ تمتعوا بمطلق الحرية في فرض تسلطهم على الأرض والسكان معاً.

وعلى هذا الأساس كانت المكاتب العربية تعد دعامة أساسية للسلطة العسكرية، لأنها كانت الأداة أو الوسيلة التي استطاع من خلالها ضباط المقاطعات والدوائر والنواحي من فرض سيطرتهم على الجزائريين، والقضاء على ما بقي من مؤسسات الدولة الجزائرية، بعدما تطور ديوان المكتب العربي وأصبح هو المركز الحقيقي للسلطة في الجزائر.

من الواضح أن هذه السياسة الاستعمارية هي التي كانت تزيد من غضب الجزائريين وتدفعهم دوماً إلى استعمال العنف لمقاومتها ودفع أخطارها، وهي إحدى الحوافز لثورات القرن التاسع عشر، وكان لا بد على فرنسا أن تلجأ إلى تدابير فعّالة أخرى في الوقت نفسه للسيطرة على سكان الأرياف، وذلك باتباع أسلوب التفرقة وتوظيف الزعامات المحلية لصالحها، وكل ذلك بغرض تهيئة الجو المناسب لإقامة المشاريع الاستيطانية في أرض الجزائر.

نظام المقاطعات (العمالات) :

عرفت الإدارة الفرنسية تطورا ، بصدور المرسوم الملكي في 15 أفريل 1845 الذي بمقتضاه تم إنشاء الحكم المدني في المناطق التي توجد بها جاليات أوربية . كما تقرر إنشاء ثلاثة مقاطعات بالجزائر هي ؛ الجزائر ، وهران ، قسنطينة .في 9 ديسمبر تقرر إلغاء نظام المقاطعات واستبداله بنظام العمالات وإنشاء منصب عامل العمالة وكان يخضع لوزير الحربية ما عدا ما يتعلق بأمور الاستيطان كانت كل عمالة تضم مجلسا يتكون من عامل العمالة و ثلاثة أعضاء. زيادة على هذا المجلس كان هناك مجلسا منتخبا هو المجلس العام وكان بمثابة برلمان مصغر للمعمرين وكان عدد أعضاءه 15 عضوا . ومن مهامه النظر في الميزانية وأوجه صرفها. وقد وصل عدد أعضاء هذا المجلس في عمالة الجزائر سنة 1858 الى 18 عضوا وأرتفع الى 25 عضوا سنة 1860، ويدخل ضمن هذا العدد اثنان من المسلمين وإسرائيلي واحد يتم تعيينهم من قبل الإمبراطور الذي يختارهم من الأعيان لمدة ثلاثة سنوات.

– البلديات :

ظهرت في بداية الوجود الفرنسي ما يسمى باللجان البلدية في المدن الكبرى، لكن في سنة 1834 أنشئت البلديات في المدن الكبرى . وارتفع عددها من 47 في سنة 1856 ليصل 71 بلدية سنة 1863.

و في سنة 1866 قرر الإمبراطور أن يتولى مهمة تعيين رئيس البلدية ونوابه، في حين يقوم رئيس العمالة بتعيين بقية أعضاء المجلس البلدي لمدة خمسة سنوات . و أصبح الفرنسيون ينتخبون ممثليهم في هذه المجالس ، وقد عينت السلطات الاستعمارية بعض الجزائريين في هذه المجالس كمستشارين بلديين . و كانت مهمة هذه المجالس البلدية دراسة الميزانية والسهر على المرافق العامة وتنشيط الأسواق والمحافظة على الطرق ورعاية التعليم. في سنة 1868 ظهرت البلديات المختلطة في المناطق التي يسيطر عليها العسكريون، وكانت لها لجان تسيرها وهي تتألف من ضباط ومستشارين أوربيين ومسلمين ويهود.

- **نظام المكاتب البلدية :**

هي وحدات لإدارة القبائل، إذ كان المسؤولون الفرنسيون يقومون بزيارات أسبوعية لهذه القبائل فيديرون القضاء ويفرضون الضرائب والعقوبات والغرامات وفي نفس الوقت يقومون بجمع المعلومات. و لعبت شخصية القايد أو ما يسمى المساعد البلدي دورا كبيرا في هذا النظام . وكانت مهمته مساعدة المبعوثين الفرنسيين في جمع الضرائب وإحصاء السكان وتقديم المعلومات عن الغائبين . وكان على رأس كل دوار قايد . ولما عمم النظام المدني ، أصبح الجزائريون يخضعون إداريا لسلطة البلديات بواسطة القياد ورؤساء القبائل وأعوانهم .

معالم الإدارة الفرنسية بالجزائر على العهد النظام المدني 1870-1900

كان لإنقلاب النظام الحاكم في فرنسا بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية بزعامة نابليون الثالث وظهور الجمهورية الفرنسية الثالثة يترأسها الرئيس، الجنرال لوي جول تروشو ، بعد انهزام نابليون الثالث أمام بسمارك، أثره المباشر على الأوضاع داخل الجزائر و المتمثل في بروز قوة المستوطنين في التأثير على حكومة باريس و استئثارهم بالسلطة في الجزائر عمد الحكم المدني، إلى وضع ميكانيزمات وآليات يمكن من خلالها السيطرة إداريا على دواليب السلطة في الجزائر وتسييرها وفقا لمصالحها وتضمنت هذه الآليات الأجهزة التالية:

- **المجلس الأعلى للحكومة:**

انحصر دوره في التصويت والمداولة في المسائل المتعلقة بمشروع الميزانية المقترح من طرف الحاكم العام. كذلك التصويت على المشاريع المختلفة ذات الأهمية مثل الأشغال العمومية. و في بداية تأسيسه كان يتكون من المسؤولين الرئيسين للمصالح الحكومية و مندوبي المجالس العامة و لم يكن في تركيبته أي مسلم جزائري إلى غاية صدور مرسوم 23 أوت 1898 الذي سمح بتعيين مستشارين من الجزائريين.

كما خوّل هذا المرسوم للأعضاء المسلمين الجزائريين الحصول على كل الحقوق التي يتمتع بها أعضاء المجلس من الفرنسيين مثل حق المداولة و الانتخاب و تقديم الاقتراحات حول الميزانية.

– النيابات المالية :تأسست بموجب مرسوم 23 أوت 1898 و قد حددها هذا المرسوم في ثلاثة لجان و هي:

1–اللجنة المالية للمستوطنين .

2–اللجنة المالية لغير المستوطنين من الفرنسيين.

3–اللجنة المالية الخاصة بالأهالي.

وقد خول قانون 19 ديسمبر 1900 اللجان المالية حق اتخاذ القرار فيما يخص الميزانية والتداول حول مشروع الميزانية المقدم من طرف الحاكم العام قبل تحويله على المجلس الأعلى . اعتبرت النيابات المالية عبارة عن برلمان خاص يهدف بالدرجة الأولى

إلى تمثيل دافعي الضرائب و الاستشارة بآراء ممثليهم .

– المجالس العامة:

كان في كل عمالة مجلسا عاما يحدد تشكيلاته مرسوم 23 سبتمبر 1875 و مرسوم 24 سبتمبر 1908.و المجلس العام لا يضم في تركيبته الفرنسيين فقط بل حتى المسلمين الجزائريين الذين يمثلون عامة الشعب في كل المجالس العامة. و نص مرسوم 27 أكتوبر 1858 على أن أعضاء المجالس العامة يمكن اختيارهم من بين الأهالي على غرار الفرنسيين. و نفس المبدأ أكدته مراسيم 11جوان 1870 و 28ديسمبر 1870 ومرسوم 23 سبتمبر 1875 الذي قبل نهائيا تمثيل الأهالي المسلمين في المجالس العامة. وحددت هذه المراسيم عدد أعضاء الأهالي بستة أعضاء لكل عمالة و الذين ثبتهم مرسوم 24 سبتمبر 1908 بناء على تعيينهم من طرف الحاكم العام في المجالس العامة الثلاثة للجزائر.

و المستشارين العامين في المجالس العامة من المسلمين الأهالي نفس الحقوق التي يتمتع بها المستشارون العامون الفرنسيون.

- المجالس البلدية :

كانت توجد هذه المجالس في كل البلديات ذات الصلاحيات الكاملة و الخاضعة للحكم المدني، وتم تحديد تركيبة كل مجلس بلدي تركيبته بمقتضى قانون 5 أفريل 1884 الخاص بالتنظيم الإداري للبلديات و كذلك مرسوم 7 أفريل 1884 المتعلق بتمثيل الأهالي الجزائريين في المجالس البلدية المتواجدة عبر التراب الجزائري آنذاك. وكان يترأس المجلس البلدي شيخ البلدية أو من ينوبه، ولا يتمثل فقط من الفرنسيين و إنما من (الأهالي) المسلمين الجزائريين كذلك.

- اللجان البلدية الخاصة بالبلديات المختلطة:

كان يوجد في كل بلدية مختلطة في الإقليمين العسكري و المدني بما في ذلك أقاليم الجنوب، لجنة بلدية تعود تركيبتها إلى مرسوم التأسيس الصادر في 7 أفريل 1884 ، على هذا الأساس كانت اللجنة البلدية في كل بلدية مختلطة بداخل الإقليم المدني تتكون مما يلي:

- متصرف البلدية المختلطة رئيسا و في غيابه ينوبه نائب المتصرف.

- النواب والأعضاء الفرنسيون، المنتخبون من طرف الفرنسيين لمدة أربعة سنوات.

- النواب الأهالي من رؤساء القبائل أو الدواوير الموجودة داخل نطاق البلدية المختلطة أما داخل الأقاليم العسكرية وأقاليم الجنوب فإن اللجنة البلدية لكل بلدية مختلطة تتشكل من:

- القائد العسكري الأعلى رئيسا وفي حالة غيابه ينوبه رئيس مكتب الشؤون الأهلية .

- النواب والأعضاء الفرنسيون المنتخبون من طرف المواطنين الفرنسيين لمدة أربع سنوات.

- القياد وهم رؤساء القبائل الداخلة ضمن نفوذ البلدية المختلطة.

9- السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر.

مقدمة:

1- وضعية التعليم في الجزائر قبيل مجيء الفرنسيين:

2 -**الطرق المستعملة لتطبيق السياسة الفرنسية اتبع الفرنسيون أسلوبين في ذلك هما:**

- محاربة اللغة العربية:

-المدارس:

- نهب الكتب والمخطوطات الجزائرية:

-إنشاء مدارس فرنسية:

3 -**أهداف سياسة التعليم الفرنسية في الجزائر:**

أ-دعوى نشر الحضارة:

ب-الإدماج:

4- **نتائج هذه السياسة:**

مقدمة:

عمل الاستعمار الفرنسيّ منذ أن وطئت أقدامه أرض الجزائرَ على تجريد الشّعب الجزائريّ من أرضه، ومسخ شخصيّته، وتحطيم مبادئه وتقويض مقوّماته الوطنيّة، وقد تجلّى عمله التّخريبيّ في إغلاق المساجد والمؤسّسات التّعليميّة وهدم الزّوايا. ذاك أنّ المستعمر كان يعي كلّ الوعي أنْ ليس في صالحه أن يستفيد كلّ الشّعب الجزائريّ من التّعليم، فرفعُ المستوى الفكريّ لدى الشّعب ولو كان باللّغة الفرنسيّة، قد يؤدّي إلى المطالبة بالتّحرّر السّياسيّ، لذلك عمل على قَصْر التّعليم على أقلّيّة محدودة من الجزائريّين.

ولكن رغم السّياسة الاستعماريّة القاضية بهدم الدّعائم الأساسيّة للحركة التّعليميّة والثّقافيّة في الجزائر، لم يستطع المستعمر تحقيق آماله الكبرى في القضاء على الهويّة، والثّقافة الوطنيّة العربيّة الإسلاميّة الأصيلة في الجزائر، أمام صمود وثقة الشّعب الجزائريّ بنفسه واعتصامه بمبادئه وتشبّثه بتراثه الزّاخر، واستمراره في الدّفاع المستميت عن دينه، ولغته، وتراثه.

فكلّ هذه الإجراءات التّعسفيّة الفرنسيّة، كتضييق الخناق على تعليم الجزائريّين وإجبارهم على التّعليم والتّعلّم باللّغة الفرنسيّة بدلاً من اللّغة العربيّة التي أهملت تماما من التعليم والإدارة، فضلاً عن التّشكيك في مصداقيّتها وتقسيمها إلى ثلاث لغات، هي العربيّة الفصحى والعامّيّة والعربية الحديثة، كلّ ذلك لم يظْفر بعرقلة الحركة الوطنية الجزائريّة ولا نال من عزيمتها في إنشاء الأعداد الكبيرة من المدارس الابتدائيّة، خلال تلك الفترة بأموال الشّعب، وعديد المساجد، والزّوايا، والمدارس المتبقيّة، التي استمرّت في عملها، وصمدت في وجه مضايقات الإدارة الاستعماريّة.

1- وضعية التعليم في الجزائر قبيل مجيء الفرنسيين:

لم يكن العثمانيون يهتمون في الجزائر بميدان التعليم، فلم تكن لهم وزارة للتعليم، ولا أية مؤسسة مكلفة بهذا القطاع. بل تُرك الميدان مفتوحا للأفراد والجماعات يقيمون ما يشاؤون من مؤسسات دينية أو تعليمية. وقد قامت بهذا الدور الزوايا والمساجد، التي كان يتعلم بها أبناء الجزائريين اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم، إلى جانب علوم أخرى كالعلوم الشرعية وقواعد

اللغة والنحو والسير والأخبار وغير ذلك. وإلى جانب هاتين المؤسستين، كانت العائلات تقيم المدارس لأبنائها في القرى والدواوير، وتكلف معلمين بتعليمهم وتوفر لهم كل وسائل عيشهم.

وهكذا كان انتشار التعليم خلال العهد العثماني انتشارا طيبا، حتى غطى المدينة والقرية والجبل والصحراء. ويعترف الجنرال "فاليزي" عام 1834م بأن وضعية التعليم في الجزائر كانت جيدة قبل التواجد الفرنسي, لأن "كل العرب (الجزائريين) تقريبا يعرفون القراءة والكتابة، إذ تنتشر المدارس في أغلبية القرى والدواوير."

ومما يؤكد المستوى التعليمي الذي كان سائدا في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، والذي يعود الفضل فيه إلى الزوايا والأفراد، ما صرح به "ديشي" –المسؤول عن التعليم العمومي في الجزائر– في قوله: "كانت المدارس بالجزائر والمدن الداخلية, وحتى في أوساط القبائل كثيرة ومجهزة بشكل جيد، وزاخرة بالمخطوطات. ففي مدينة الجزائر هناك مدرسة بكل مسجد، يجري فيها التعليم مجانيا، ويتقاضى أساتذتها أجورهم من واردات المسجد، وكان من بين مدرسيها أساتذة لامعون تنجذب إلي دروسهم عرب القبائل...".

2 –**الطرق المستعملة لتطبيق السياسة الفرنسية اتبع الفرنسيون أسلوبين في ذلك هما:** محاربة اللغة العربية وإنشاء مدارس فرنسية:

1– **محاربة اللغة العربية:**

رأى الفرنسيون أن اللغة العربية هي إحدى أبرز مقومات الشخصية الجزائرية، وأن بقاء هذه اللغة، يعني بقاء الشخصية الوطنية للجزائريين، التي تناقض حضارتهم وتعرقل أهدافهم ومشاريعهم، لهذا عملوا للقضاء عليها بمختلف الطرق، ولتفكيك المجتمع الجزائري وفصله عن ماضيه ليسهل ضمه .وكانت الميادين التي خاصتها السلطات الفرنسية للقضاء على اللغة العربية هي ثلاث: –المدارس /–الكتب /– والمخطوطات.

أ–<u>المدارس</u>:

استولى الفرنسيون على بعض البنايات المدرسية، بدعوى استغلالها وفق حاجاتهم، وحولوها إلى مكاتب إدارية مدنية أو عسكرية. وهناك مدارس اضطرت إلى غلق أبوابها بعد مقتل معلميها في المعارك، أو لهجرتهم إلى مناطق آمنة بعيدة، داخل الوطن أو خارجه.

ذلك أن السلطات الفرنسية كانت تَعتبر المعلم الجزائري خطراً يجب محاربته لأنه الحامل والحافظ للمقومات الشخصية للشعب الجزائري.

لهذا عملت على غلق الكثير من المدارس وطرد معلميها, لتحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع أمي, وسنّت قانونا يمنع تنقل الأشخاص من مكان لآخر بدون رخصة, فكان ذلك عقبة في وجه طلبة العلم الذين يتنقلون بهدف اكتساب العلم والمعرفة في الداخل والخارج. "وباسم سياسة الدمج ثم العلمنة حُددت المدارس القرآنية بدقة, وروقبت مدارس الزوايا وأغلقت وأزعجت... وتناقص عدد معلمي القرآن–دارين– والمدرسين (الآخرين)، ومنذ ذلك الحين تقهقرت معرفة اللغة العربية الأدبية, إذ كانت لا تكاد تدرس..."

كما مُنع فتح المدارس العربية وبخاصة منذ صدور قانون 18–10–1892 الذي يقضي بعدم فتح أية مدرسة إلا برخصة من السلطات الفرنسية, ولكي تُسلم هذه الرخصة تم وضع عدة إجراءات منها:

–الاستعلام عن صاحب الطلب، أي معرفة كل ما يرتبط بحياته وانتماءاته.

–قبول عدد محدود جدا من التلاميذ في هذه المدارس.

وفي سنة 1904م صدر قانون يمنع فتح أية مدرسة لتعليم القرآن إلا برخصة من السلطات، وإذا ما سمح بفتحها تبعا للشروط السابقة فإنه يمنع عليها تدريس تاريخ الجزائر و جغرافيا.

جاء في أحد التقارير الفرنسية (لجنة القروض الاستثنائية سنة1847): "لقد تركنا المدارس تسقط وشتتناها، لقد أُطفأت الأنوار من حولنا, أي أننا حولنا المجتمع المسلم إلى مجتمع أكثر جهلا وبربرية مما كان عليه قبل معرفتنا."

وفي المدن الكبرى منع تعليم اللغة العربية والقرآن الكريم، أما في الجهات التي لم تمس فيها مدارس القرآن البسيطة، فقد منع عليها فتح أبوابها خلال أوقات عمل المدارس الفرنسية، حتى لا تمنع عنها التلاميذ.

وعندما استولت سلطات الاحتلال على الأوقاف حَرمت المساجد والمدارس من موردها الأساسي الذي كان يمونها، فتضاءل مردودها ,ثم انعدم في جهات كثيرة، إلا في الحالات التي تدخَّل فيها السكان للتكفل بحاجيات المعلم الذي أصبح يتعاقد مع القبيلة أو الدوار .

ب- نهب الكتب والمخطوطات الجزائرية:

في الوقت الذي كان التوسع العسكري على أشده في مختلف جهات الوطن الجزائري، كان الفرنسيون من مدنيين وعسكريين يستولون على ما تحتويه المكتبات العامة والخاصة في المساجد والزوايا والدور. وقد لقيت مكتبة الأمير المصير نفسه بعد سقوط عاصمته المتنقلة "الزمالة" سنة 1843. وتلت هذه العملية، عمليا تنهب وسطو على مختلف المخطوطات في مختلف المجالات. وكان الكثير من الفرنسيين، من صحفيين وعسكريين أو هواة أو غيرهم يتنقلون بين المدن والقرى و في المؤسسات الثقافية يجمعون هذه الكنوز الثمينة بطريقة أو بأخرى لدراستها أو بيعها لدور الوثائق والمخطوطات في فرنسا نفسها أو غيرها من البلاد الأوربية.

2- إنشاء مدارس فرنسية:

عرف الفرنسيون أن تعليم لغتهم لأبناء الجزائريين هو السبيل السهل للسيطرة عليهم, لهذا دعا الكثير من عسكريهم و مدنييهم إلى الاهتمام بتعليم الأهالي اللغة الفرنسية، ومن أشهر هؤلاء نجد الجنرال بيجو الذي كان يرفع شعار: السيف والمحراث والقلم, وكان الدوق دومال هو أيضا من المطالبين بهذا، حيث يقول" :إن فتح مدرسة في وسط الأهالي يعد أفضل من فيلق عسكري لتهدئة البلاد".

لهذا قاموا بفتح مدارس لتعليم اللغة الفرنسية بهدف القضاء على ما يسمونه بالتعصب الديني، وغرس الوطنية الفرنسية في أذهان الناشئة, وتسهيل التآلف مع الأوربيين وكسب الأجيال الصاعدة إلى جانبهم ليخدموا مصالحهم بين مواطنيهم .

لم يكن هدفهم نشر التعليم لترقية المجتمع الجزائري، بل كان التعليم بسيطا أوليا، كي لا ينافسهم هؤلاء أو يُعَرِّضوا وجودهم للخطر، "أي أنه كان في حدودٍ ضيقة للغاية, حتى يبقى الجزائريون أسرى الجهل والأمية، كي يمكن استغلالهم على أوسع نطاق ممكن"

في هذه المدارس يتعلم الطفل اللغة الفرنسية وقواعدها والتاريخ الفرنسي والحضارة الأوربية فينشأ محبًا لها، يَعتبر نفسه جـزءً منها،"Nos ancêtres les gaulois" ، ولكن لم يكن يسمح لهؤلاء بإكمال تعليمهم، كما أن الكثير منهم كان يضطر إلى ترك المدرسة بسبب الفقر الذي كانت تعيشه الأسر الجزائرية. وإذا كان التعليم الابتدائي إجباريا على أبناء الأوربيين فإنه ليس كذلك بالنسبة لأبناء الجزائريين.

وقد تم فعلا تكوين فئة من الجزائريين، خدموا في المؤسسات الرسمية الفرنسية كمترجمين وقضاة وكتّاب إداريين بسطاء وغير ذلك.

وفي منتصف القرن التاسع عشر أنشئت مدارس إسلامية (شرعية)، ليس فيها من العربية إلا القشور، بهدف تكوين طوائف من الموظفين الدينيين في محاولة لمنع التلاميذ من الذهاب إلى الجامعات الإسلامية في الخارج، كالزيتونة والقرويين والأزهر، وقد وُضعت هذه المدارس تحت إشراف ضباط عسكريين يخضعون للحاكم العام.

لقد كانت هذه المدارس "وسيلة أخرى لتجنيد الجزائريين إلى جانب الإدارة الفرنسية... ليكونوا مطية في تولي الوظائف القضائية والدينية... وقد أثمرت الجهود فأخذ الفرنسيون يعينون, منذ منتصف الخمسينيات, من خريجي المدارس التي أنشئوها."

وقد تتبع المثقفون الفرنسيون أعمال هذه المدارس، ليعرفوا مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة، وانتقد بعض المستشرقين النتائج المحصل عليها, ورأوا أنه قد ارتكبت أخطاء

لابد من إعادة النظر فيها، ومراجعة البرامج, وقد تم إصلاح التعليم فيها عدة مرات ليقوم بالدور المنوط به أحسن قيام .

كما اهتمت الكنيسة بالتعليم في الجزائر منذ سنة 1838 وفتحت مدارس ابتدائية تحت سلطتها، وفي عقد الستينيات وبخاصة بعد كارثة المجاعة التي أصابت الحرث والنسل، قام الكاردينال "لافيجري" بتأسيس جمعية "الآباء البيض"، التي انتشرت في شمالي إفريقيا، تفتح المدارس والمصحات ومراكز التكوين المهني للتوغل بين السكان، في محاولة لتقريبهم من النصرانية إن لم تستطع تنصيرهم كليا، وقد جذبت إليها أعداداً هامة من الأطفال في المدارس، واهتمت بالبنات في مراكز التكوين المهني، وقدمت الدواء للمرضى والمشردين والعجزة، تحت ستار المساعدة والأعمال الخيرية، بينما كان الهدف تنصير الجزائريين "بالتعليم ذي البرنامج التمسيحي الصريح، أو برنامج لهدم العقيدة والأخلاق الإسلامية، وبث التقديس للأمة الفاتحة، ولحضارتها وثقافتها."

وقد اشتركت في هذه الأعمال مدارس المبشرين والمدارس العمومية الأخرى على السواء، لتفكيك تماسك الأسرة الجزائرية عن طريق تربية دينية تخالف تعاليم أسرهم المتوارثة .

وقد كان هناك تيار معارض لتعليم الأهالي وبخاصة من قبل المعمرين في الجزائر وفي فرنسا نفسها. وكان المعمرون أكثر تشددًا في هذا المجال، إذ أنهم كانوا يرون أن تعليم الجزائريين يعني نشر الوعي بينهم ليخرجوا للمطالبة بحقوقهم كمواطنين، فينافسون الأوربيين ويشاركونهم السلطة والنفوذ .

وبدلا من ذلك طالبوا بتعليم أبناء الفلاحين تعليما فلاحيا "Ecoles Fermes" لخدمة مصالحهم ومصالح المستعمرة، لتكوين يد عاملة محلية رخيصة لمواجهة اليد العاملة الأوربية، التي تطلب أجورا أعلى، وإبقاء الجزائريين في الأرياف بعيدا عن الحواضر، حتى لا ينافسوا الأوربيين في الوظائف، إذا ما تابعوا التعليم العادي.

3 –أهداف الفرنسيين من سياستهم التعليمية:

أ–دعوى نشر الحضارة:

لقد تم رسم سياسة أوربية مشتركة، مؤداها أن الغرب, باعتباره مشروعا حضاريا، عليه أن ينقذ الأمم التي هي دونه تحضرا بمساعدتها على الارتقاء إلى درجة المدنية في تجلياتها العامة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هكذا أدعى الفرنسيون أنهم جاؤوا لنشر الحضارة والتمدن بين أوساط الشعب الجزائري المتخلف، والذي يعيش حياة جمود وخمول، أي أن فرنسا جاءت إلى هذه البلاد وهي تحمل رسالة حضارية "وأنها بهذا العنوان تتحمل مسؤولية التنوير والتحرير والتقدم.

و قد وعد الجنرال قائد الحملة الفرنسية الشعب الجزائري بالقضاء على النظام الدكتاتوري التركي، واستبداله بنظام ديموقراطي عادل، يسمح للناس بالدخول إلى عالم أكثر عدلا وتفتحا وتحضرا .

لقد ادعى الفرنسيون أن استعمالهم للتعليم هو من أجل إخراج (الأهالي) من ظلمات الجهل والبربرية إلى نور العلم والمدنية، وتحبيب الحضارة الغربية لدى الناشئة. و أَخَذَ المعلم الفرنسي دور الريادة في هذا المجال، لإبراز مزايا الحضارة الغربية وتوجيه الجيل الجديد للامتثال بالأوربيين، والتنصل من تراثهم الذي ينتمي في نظرهم إلى أمة متعصبة. و قد اتضح للفرنسيين أن التعليم هو السبيل الأول للتآلف معهم, وبواسطة هذا التعليم يمكن "تكوين عناصر قيادية، تعمل على تثبيت وجودهم والعمل تحت سلطتهم... تقوم مقامهم ليكون الجزائريون أتباعا وعبيدا للأسياد، يحترمون الحضارة الأوربية ويتبعونها."

وقد وظف الاستعمار كل إمكانياته، من أجل الإستراتيجية الاستعمارية لإظهار غموض تاريخ الشعب الجزائري، وفقر إسهاماته الحضارية وسلبيتها، وفي المقابل أظهر للمتعلمين قوة الحضارة الأوربية وعظمتها، ووجوب تقليدها والعمل على منوالها .

ب-**الإدماج:**

كانت السياسة العامة لفرنسا هي إلحاق الجزائر بفرنسا أرضا وسكانا، تحت شعارات متعددة, منها: أن "البحر الأبيض المتوسط يقسم فرنسا كما يقسم نهر السين مدينة باريس".

وإذا كان إلحاق الأرض سهلا -وتم بعد الانتصار العسكري ميدانيا- فإن دمج المجتمع الجزائري هو العقبة الكأداء.

كان على الفرنسيين إتباع أساليب مختلفة لتحويل هذا المجتمع ليصبح أوربيا أو ملحقا بالأوربي. وكان لابد من اتباع سياسة الفرنسة والتنصير لإذابة الشعب الجزائري في الكيان الفرنسي. فقد جعلت السلطات الفرنسية من اللغة الفرنسية وسيلة لتحقيق الغزو الفكري والروحي للشعب الجزائري، استكمالا لاحتلال الأرض. وبهذا كانت "الهيمنة الثقافية، وهي أشد ما تكون مكرا وخداعا، لا يمكن إلا أن تكون أشد ضررا وأكثر فسادا، وأعمق أثرا من السيطرة السياسية والعسكرية.

لقد كان تأسيس المدارس من قبل السلطات الفرنسية يهدف إلى دمج المجتمع الجزائري المسلم بالمجتمع الفرنسي, والقضاء على مقدسات الشعب الأساسية، عن طريق نشر اللغة الفرنسية، والقضاء على اللغة العربية، ذلك ما صرح به أحد الضباط الفرنسيين "روفيغو" في رسالة نشرها "فيرو" في كتابه "المترجمون في الجيش الفرنسي"، حيث يقول: "إن إيالة الجزائر لن تكون حقيقة من الممتلكات الفرنسية إلا بعد أن تصبح لغتنا لغة قومية فيها، وحتى تتأقلم فيها الفنون والعلوم التي يقوم عليها مجد بلادنا... والمعجزة التي ينبغي تحقيقها هي إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية تدريجيا، ومتى كانت اللغة الفرنسية لغة السلطة والإدارة فإنها سوفلا تلبث أن تنتشر بين الأهالي، ولا سيما إذا وجدت مدارسنا إقبالا من الجيل الجديد."

وقد كوّن الفرنسيون في هذه المدارس فئة مدجنة، تعمل على تثبيت وجودهم ونشر سلطتهم بين أوساط الشعب الجزائري، بعد أن فشلوا هم في كسب ثقته مباشرة. و ها هو أحد الفرنسيين Fellman يتساءل عن السبب من إنشاء هذه المدارس من قبل السلطات الفرنسية في الجزائر، ويجيب عن ذلك فيقول: "إن الغاية ليست لتكوين موظفين مختصين... و ليس

لتكوين مدرسين للتعليم العمومي، كما أنه ليس من أجل تعليم العربية للفرنسيين، ولا من أجل تعليم الفرنسية للعرب، لماذا إذن كل هذه الجهود وهذه العناية؟ إنها من أجل تكوين رجال يكون لهم تأثير على مواطنيهم، يساعدوننا على تحويل المجتمع العربي وفق متطلبات حضارتنا."

وفي إطار سياسة فرق تسد، ومن أجل الوصول إلى نتائج أسرع، ركز الفرنسيون جهودهم على منطقة القبائل، وظهرت كتابات عديدة منذ السنوات الأولى للاحتلال، مؤداها أن سكان هذه المنطقة هم أقرب إلى الأوربيين منهم إلى العرب، وعليه يجب فرنستهم وإعادتهم إلى النصرانية التي كانت سائدة بينهم خلال العهد الروماني.

وفي 12 فيفري 1873 اقترح الضابط العسكري قائد دائرة أربعاء ناث إيراثن في تقريره للحاكم العام "دي قيدون" مخططا لفرنسة المنطقة، يتضمن إلغاء المدارس "العربية الفرنسية" نهائيا، وخلق مدارس بلدية فرنسية، واستعمال كل الوسائل لإبعاد تأثير الزوايا، من أجل جعل المنطقة تحت السلطة الكاملة للفرنسيين. وقد مَنح الحاكم العام هذا كل التسهيلات للكاردينال لافيجري، من أجل فتح مدارس حرة في هذه المنطقة. وهكذا أنشأ الآباء البيض مدارس عديدة في المنطقة, ودعا بعض القساوسة الحاكم العام إلى أن تتولى الحكومة العامة نفسها الإشراف على هذه المدارس. وبعد شد ورد في من يتكفل بهذه المدارس، هل هي البلديات أم الحكومة العامة أم الوزارة، صدر مرسوم 9 نوفمبر 1881، الذي قرر إنشاء ثمان مدارس في منطقة القبائل تابعة لوزارة التعليم الفرنسية.

و قد تخرج فعلا من هذه المدارس المختلفة جزائريون تِباعا، مختصون في الصحافة والتعليم والترجمة والقضاء والإمامة وغيرها، أي أن تلك الدراسات لم يكن التعليم بها " تثقيفيا بل لتحضير بعض الإداريين والمترجمين في الإدارة الجزائرية قصد التعجيل بالاندماج."

لقد كان الإدماج معناه جعل الجزائريين متساوين مع الأوربيين في كل المجالات، والتمتع بحق التعليم وتولي الوظائف، بالطرق التي يخولها القانون الفرنسي أصلا، وأن يكون إقليم الجزائر جزء من الأراضي الفرنسية، منقسم إلى مديريات ومقاطعات، بالتقسيم نفسه الذي تخضع له الأراضي الفرنسية .

و نظرا لمعارضة المعمرين، وبعض الساسة الفرنسيين، لم تطبق سياسة الدمج الكاملة بين الجزائريين والفرنسيين، بل طبقت عليهم سياسة عنصرية، كان الهدف منها القضاء على العنصر الأهلي، أو طرده نحو الأراضي الفقيرة والصحراوية لأنه منحط ومتخلف .

كما طبقت عليه سياسة سميت بقانون الأهالي الذي صدر بعد اندلاع مقاومة 1871 ووسع مجاله بعد اندلاع مقاومة 1881 طبقا لقانون 6/28 الذي أعقبه إنشاء المحاكم الردعية بناء على مرسوم 29-3-1902 وقد أدت السياسة الفرنسية إلى تغيير أسماء بعض المدن والقرى، إلى جانب تسمية الشوارع بأسماء فرنسيين كان لهم البون الكبير في إخضاع الجزائر واحتلالها ، كما أن السجل المدني الذي أنشئ سنة 1882 أفضى إلى تزويد الجزائريين بألقاب جديدة لزمتهم آخر الأمر.

4- نتائج هذه السياسة:

لقد كانت الاستجابة جد هزيلة بين الجزائريين، رغم كل المغريات، اعتبر الجزائريين ذهاب أبنائهم إلى تلك المدارس مسخا لشخصيتهم العربية الإسلامية، وأن ذلك سيؤدي بأبنائهم إلى المروق عمن حوزة الدين، وامتزاجا بالفرنسيين "الكفار" و بأخلاقهم. كما أن قلة الوسائل المادية للجزائريين، جعلتهم ينقطعون أو لا يلتحقون أصلا بهذه المدارس من جهة أخرى. ثم إن الفرنسيين أنفسهم لم يكن من أهدافهم أن يحصل التلميذ الجزائري على تعليم كاف شاف لمستقبله.

و أما الذين التحقوا بهذه المدارس فلم ينقطعوا عن متابعة دروس حفظ القرآن في الكتاتيب المنتشرة في كل مكان، وتحت كل الظروف. حيث كانوا يحاولون التوفيق بين المدرسة الرسمية الفرنسية من جهة، وبين مدرسة تحفيظ القرآن من جهة أخرى، فيذهبون إلى المدرسة القرآنية في الصباح الباكر، ويعودون إلى بيوتهم قبل الساعة الثامنة لتناول فطور الصباح، ثم يتجهون إلى المدرسة الرسمية الفرنسية التي يقضون بها طول النهار، وقد يعودون ثانية إلى المدرسة القرآنية مساء، أما أيام العطل المدرسية فيقضونها في مدارس حفظ القرآن .

و قد تحمل الجزائريون نتيجة ذلك الإمتاع كل العواقب المتمثلة في الطرد من أراضيهم، أو الخسارة في أموالهم. لقد تقوقعوا واحتضنوا تراثهم المتمثل أساسا في اللغة العربية والدين الإسلامي، وشدوا عليها بالنواجذ، إلى أن بدأت بوادر النهضة الثقافية تبرز إلى الوجود مع مطلع القرن العشرين، وبرز علماء جزائريون، تزعموا هذه الحركة، وكانوا النواة التي ستتفتح في شكل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

صفوة لم يستطع الاستعمار الفرنسي القضاء على الثقافة الوطنية للشعب الجزائري "لأنها لم تكن مجرد بقايا وآثار لبنى ثقافية قديمة شعبية، بل كانت ولا تزال ثقافة عالمة، حية لغة وأدبا ودينا وفكرا، متغلغلة في العقل والشعور، في الفكر والسلوك."

ومن خلال المقاومات الشعبية المسلحة أولا، ثم الحركة الوطنية لاحقا. و ما واكب ذلك من حفاظ على أهم مقومات الشعب الجزائري وهي اللغة العربية والدين الإسلامي.

10- الإجراءات القمعية والزجرية من خلال القوانين والمراسيم الفرنسية بالجزائر خلال العهدين الحكم العسكري و المدني

مقدمة

- **قانون المصادرة:**

-المصادرات على عهد النظام العسكري :

1- مصادرة الأوقاف والأملاك الخاصة

2-مصادرة أراضي القبائل الثائرة :

- **قانون الضرائب و الغرامات:**

1 -الضرائب:

- أنواع الضرائب:

1- الضرائب العربية:

2- ضريبة الحكور:

3- ضريبة العشور:

4- ضريبة الزكاة:

2- الغرامات:

-السيناتوس كانسولت:

- القانون الشرعي لتثبيت ملكية الاملاك :

- الحجز الإداري:

-القوانين الاستثنائية:

-قانون الغابات :

-قانون فارنييه:

-قانون الاهالي:

-قانون التجنيد الإجباري للجزائريين .

مقدمة

طبقت فرنسا منذ أن وطأت أقدامها أرض الجزائر ، إجراءات قمعية كانت وبالا على الشعب الجزائري، كشفت من خلالها وجه الإستعمار الحقيقي القائم على القهر والإبادة الجماعية، فلا النظام العسكري البغيض الذي تميز بحملاته العسكرية على القبائل والمدن الجزائرية ما بين 1830م و1870م ولا النظام المدني السافر الذي أطلق يد المستوطنين من المهاجرين الفرنسيين والأوربيين في الجزائر إبتداء من سنة 1870، كانا يهدفان الى ضمان حقوق الشعب الجزائري، بل وقع العكس تماما من خلال إصدار إجراءات وقوانين ومراسيم تخدم النظام الإستعماري في الجزائر وباريس. ومن أهم وأخطر هذه الإجراءات:

- **<u>قانون المصادرة:</u>**

يعتبر هذا القانون من أهم ما ميز عهد الحكم العسكري بالجزائر ابتداء من عام 1830. من الإجراءات الاقتصادية القمعية والردعية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية تجاه الجزائريين ، إجراء المصادرة أو الاستيلاء على الأملاك والأراضي، مما ألحق بالمجتمع الجزائري أكبر الأضرار .

<u>-المصادرات على عهد النظام العسكري :</u>

1- مصادرة الأوقاف والأملاك الخاصة : لتجسيد هذه السياسة بادر النظام العسكري الى إصدار قرار 8 سبتمبر 1830 في عهد كلوزيل، الذي نص على: " أن كل الدور والدكاكين والمخازن والحدائق والأراضي والمحلات والمؤسسات مهما كانت ، التي كان يشغلها الداي والبايات والأتراك الذين خرجوا من إيالة الجزائر، أو التي كان يشغلها الآن أناس بإسمهم، بالإضافة الى المؤسسات التابعة لمكة والمدينة ، كل ذلك يدخل في أملاك الدولة الدومين ويجب أن تستثمر لحسابها " ولحرمان أصحاب هذه الأملاك من فرصة الرد على القرار ، أضاف " أن كل الأشخاص الذين تخضع لهم تلك الأملاك عليهم أن يقدموا في ظرف ثلاثة أيام من نشر القرار بإثبات البيانات التي تحتوي على طبيعة ووضع وكمية الأحواز التي في حوزتهم ، وكمية الدخل منها أو الأجر الذي ينجر عنها ، و آخرا مدة الدفع ..."

وفي سنة 1830 صدر قرار 7 ديسمبر ، والذي نص على مطالبة المفتين والقضاة والوكلاء، تقديم حساباتهم عن الأوقاف والسجلات التي يملكونها الى مدير أملاك الدولة ، وفي

حالة عدم الإستجابة هدد بإنزال أشد العقوبات على المخالفين و أزدادت الهجمة الإستعمارية على المؤسسات الوقفية في عهد بيجو الذي ضم الى العقارات المصادرة أوقاف الجامع الكبير وكذلك جميع المؤسسات الدينية الأخرى مثل المساجد والزوايا والمقابر والقباب..الخ، وما كادت سنة 1848 على الإنتهاء حتى أصبحت كل مداخيل هذه المؤسسات توجه مباشرة لميزانية الدولة .

2-مصادرة أراضي القبائل الثائرة :

تعرضت الأرض الجزائرية لعمليات اغتصاب ونهب منظمة قننتها الإدارة الفرنسية في سلسة من المراسيم و القوانين تبيح لها الاستحواذ و الاستيلاء على الأراضي الزراعية. و كان أول إجراء و أخطرها المصادرة، هذه الأخيرة تتم بصيغتين، جماعية و فردية، حيث تستولي الإدارة بالقوة على كل الأملاك المنقولة و غير المنقولة.

و بهذه الطريقة القمعية، تم تحويل غالبية الفلاحين الجزائريين من ملاكين للأرض إلى مستأجرين و خماسين بمقتضى القانون الصادر سنة 1845، الذي يقر بأن المصادرة تطبق على كافة القبائل التي تدخل في حرب مع الفرنسيين و حلفائهم من القبائل المتعاونة، و كل من يساعد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة العدو، أو له معه اتصالات إضافة إلى اعتبار كل جزائري تغيب عن قريته أكثر من ثلاثة أشهر من دون رخصة من السلطات الفرنسية – في نظر هذا القانون – يصبح متخليا عن أرضه وفارا إلى أرض العدو " وأتبعت الإدارة الفرنسية هذا القانون بقانون آخر، هو الأمر الملكي الصادر في 21 جويلية 1846، و الذي بموجبه ، يتم مصادر الأراضي الزراعية غير المستثمرة في مناطق محددة ، وتصبح بعد أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من صدور هذا القانون، في حيازة دائرة المصلحة العقارية الفرنسية. والواضح أن المصادرة كانت تخدم هدفين اثنين:

الأول، قمع انتفاضات الجزائريين ضد الوجود الفرنسي،

الثاني ، الحصول على الأرض والتي كانت تشكل عائقا أمام التوسع الاستيطاني.

- **<u>قانون الضرائب و الغرامات</u>:**

1-الضرائب:

طبقت ادارة الاستعمار الفرنسي في ميدان الضرائب و الغرامات سياسة مجحفة في حق الجزائريين بخاصة على عهد مرحلة حكم الجنرال بيجو في ميدان الضرائب، يضاف إليها إجراءات التحديد .

حيث استخدمت هذه الإدارة السياسة الضريبية وسيلة من وسائل الضغط والقهر ضد الأهالي لإرغامهم على الاستسلام. ولسد احتياجات المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر ،فكان فرض الضرائب الحل الأمثل.

فكانت هذه الضرائب متنوعة الأصناف وكذا قارة خضعت للظروف والمستجدات الطارئة التي كانت تمر بها الجزائر. في الوقت نفسه اتصفت بالارتفاع المستمر لا تتوافق مع مقدرة الفرد الجزائري المالية والمادية.

أنواع الضرائب:

- **الضرائب العربية:** هي نظام ضريبي ورثته إدارة الاحتلال عن العهد العثماني. وقد بدأت الإدارة الفرنسية في جباية هذا النوع من الضرائب ابتداء من سنة 1845. وكانت الضرائب العربية قبل هذا التاريخ تدفع عينا، ثم أصبحت تدفع نقدا.

تتمثل الضرائب العربية في ثلاثة أنواع رئيسية:

1- **ضريبة الحكور**: وهي ضريبة يدفعها الفلاحون على استغلالهم للأراضي العزلية، وتخضع قيمتها لمردود الأرض.

2- **ضريبة العشور**: وكانت تفرض على الأراضي الزراعية وتتحدد قيمتها اعتمادا على نوعية الأرض وكمية المحصول.

3- **ضريبة الزكاة:** وهي تفرض على الحيوانات. وتختلف قيمتها بحسب نوعية المناطق والقيمة التجارية للحيوانات.

وقد أضيفت هذه الضرائب الى سلسلة من الضرائب منها ، ضريبة "العسة "، التي تدفعها القبائل الصحراوية ، إلا أنها ألغيت عام 1858.وهناك ضريبة " اللزمة " وفرضت في البداية على منطقة القبائل وعممت فيما بعد على مناطق الحكم المدني.

وبعد اصلاحات عام 1919 ألغيت الضريبة العربية على الاهالي وبذلك انخفضت مساهمتهم في مجموع الضرائب المفروضة على الاهالي.

أما النوع الثاني من الضرائب ، الذي لم يسلم منها الفرد الجزائري هو الضرائب الفرنسية التي تقرها التشريعات الفرنسية على مواطنيها من الفرنسيين، الذين كانوا يدفعون اقل مما يدفعه الاهالي الفقراء.

2- <u>الغرامات</u>:

كانت عبارة عن أسلوب عقابي الهدف منه وضع حد للمقاومات الشعبية التي بدأت تهدد الوجود الفرنسي في الجزائر. لهذا شرعت إدارة الاحتلال في تطبيق هذا الأسلوب، نوعين من التغريم ، الجماعي و الفردي لكن الشائع كان الأول لما له من آثار مدمرة على من تقع عليه العقوبة من قبائل و أعراش.

بدأت السلطات الفرنسية بالعمل به منذ السنوات الأولى للإحتلال بعد أن أقره قرار بيجو الصادر في جانفي 1844م و الذي وضع الأسس التنظيمية لهذا النوع من التغريم ، أما أقسى الغرامات فقد كانت إثر مقاومة المقراني 1871 فقد فرضت السلطات الفرنسية و من خلال اللجان التأديبية التي أقامتها، غرامة مالية تقدر ب 100 فرنك على كل بندقية متفجرة ، كتعويض عن الأضرار التي الحقتها المقاومة بالمستوطنين، فذهب هذا المبلغ كله لصالح الاستيطان و إصلاح ما تخرب من الحرب كالكمائن و المدارس و الثكنات .

بصفة عامة لم يكن هذا الردع العقابي موجه فقط لإخماد الثورات و معاقبة المتسببين فيها، و إنما كان أسلوب انتهجته الإدارة الفرنسية و أعوانها في تعاملها اليومي مع الأهالي فأي سلوك يبدر من الجزائريين تجاه الفرنسيين تسارع السلطات بفرض الغرامة عليهم و الأمر الثاني و الذي يفضح ادعاءات الفرنسيين هو أن كافة القوانين الفرنسية التي مرت على الجزائريين لا تخلوا من بنود و فقرات و مواد قانونية ذات طابع زجري و قمعي تحتل فيها المغرمة الحيز الكبير.

- **<u>السيناتوس كانسولت</u>:**

تم اصدار هذا المرسوم المشيخي من قبل نابليون الثالث في 23 أفريل1863 حيث ارتبط هذا المرسوم بإجراءات المصادرة. كما يعتبر بداية لترسيخ وإرساء التشريعات القانونية الفرنسية العقارية ، الهادفة الى تحويل طابع الملكية الجماعية الجزائرية الى الملكية الفردية ومن ثمة

فرنستها .وهذا الأمر لا يمكن أن يتم دون ضرب أساس البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، والمتمثلة في القبيلة، ومنه القضاء على عرى التضامن والروح الجماعية والتماسك التي نسجتها القبيلة. وبضرب القبيلة ينهار ذلك البناء الاجتماعي المتراس ، ويتحول الى بضعة مجموعات من الأفراد، لا تربطها سوى المصالح ، فتسهل في النهاية عملية اختراق المجتمع وتفتيته.

حيث أعلنت المادة الثانية من السيناتوس كانسولت، عن توزيع أفراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواوير أو القرى التي تنتمي إليها القبيلة. وبمعنى آخر الاستعاضة عن الوحدة التقليدية للقبيلة بنظام إداري جديد نواته الدوار وليس القبيلة . وبموجب هذا المرسوم ، تم توزيع القبيلة الواحدة على ثلاثة أو أربعة دواوير، أصبحت كل وحدة جديدة تعرف انطلاقا من موقعها الجغرافي، وتتكفل لجان الجماعة في داخل الدوار بخلق الملكيات الفردية وتنظيمها بين أهالي القرية وهكذا تتحول أراضي الأعراش والقبائل الى ملكيات فردية فتسهل من بعد ذلك على السلطات الاستعمارية ، عملية الاستيلاء عليها بعدة طرق وأساليب.

كان لتطبيق هذا المرسوم آثار مدمرة، يمكن إجمالها فيمايلي:

-إن توزيع القبائل في وحدات إدارية صغيرة أو دواوير، وتجميعهم اعتباطيا دون مراعاة انتماءاتهم المختلفة داخل الدوار أو الدشرة، أدى إلى انحلال القاعدة العقارية التي تعود عليها المجتمع الجزائري في العهود السابقة. وبعد نجاح السلطات الفرنسية في تكسير السمة العائلية لحق الملكية، والتي تمنع عمليات البيع والشراء الحرة، تحولت هذه الملكيات إلى ميدان تنافس بين المجموعات الضاغطة من المستوطنين الأوربيين واليهود للاستيلاء عليها والمتاجرة فيها.

-أحدث تطبيق المرسوم اضطرابا كبيرا في ذهنيات الأفراد، إذ لم يعد الفرد الجزائري يشعر بذلك الرباط القوي كان يشده إلى الجماعة، وبالتالي حرم من الدعم الحسي والمعنوي، الذي كان بالنسبة له الضمانة الأساسية لوجوده، والتي مكنته من الاستمرار في المقاومة لعهود طويلة في وجه مختلف التحديات التي فرضت عليه.

-رغم إدعاء الإدارة الفرنسية، أن المرسوم جاء ليضع حدا للآثار المدمرة التي ألحقتها القوانين الفرنسية بالجزائريين كالطرد والإبعاد والاستحواذ على الممتلكات. إلا أن الواقع التاريخي في تلك الفترة، يخالف هذا الإدعاء، حيث أنه خلال 1862-1863، منحت هذه الإدارة 160.000 هكتارا من الغابات الواقعة بين سكيكدة وعنابة لثلاثين من أصحاب النفوذ في

باريس. كما استمرت السلطات الفرنسية في الجزائر في القيام بعمليات الحصر للأملاك في كنف السناتوس كونسيلت، وتم توزيعها على أصحاب المال.

- **القانون الشرعي لتثبيت ملكية الاملاك :**

تم صدوره بتاريخ 22 أفريل 1863 من قبل نابليون الثالث يجبر من خلاله وضع أراضي الاعراش الصحراء و التل من بلاد الجزائر تحت تصرف الدولة بعد جبر أصحابها على بيع أملاكهم في اطار المصلحة العامة الفرنسية.

- **الحجز الإداري:**

كان من ضمن الاجراءات التعسفية التي زادت من معاناة الفرد الجزائري دون رحمة أو شفقة المطبقة في فترة النظام العسكري . وهذا الحجز في حد ذاته عبارة عن مجموعة من القرارات و الاوامر الادارية التي يتم اصدارها من قبل الادراة بغرض الحجز على ممتلكات المدنيين من الجزائريين في اطار جلب الضرائب و غيرها...حيث كان تراعى في هذا الحجز مصلحة الادارة التي تغلب على مصلحة المدين. كانت هذه الاجراءات التعسفية الإستمرارية في فترة حكم النظام المدني الذي طبق هو الآخر مجموعة من القوانين منها :

-القوانين الاستثنائية:

في إطار نظام إدارة المستعمرات أو قانون التبعية الأهلية -الذي حكمت به سلطات الاحتلال في الجزائر - سنت الإدارة الفرنسية مجموعة من القوانين الخاصة أو الاستثنائية للجزائريين ، و ذلك لتحقيق عدة أهداف منها الإذلال و الإفقار و الانتقام و قد لعب المستوطنون الأوروبيين دورا كبير في إثراء هذه المنظومة القانونية الزجرية القمعية وذلك من أجل الحيلولة دون أية محاولة لتطبيق القوانين الفرنسية أي القانون العام الفرنسي على الجزائريين . و سعوا من جهة أخرى إلى تطبيق القوانين الفرنسية على الأرض الجزائرية لتمكينهم من السيطرة عليها . كانت النتيجة أن وضعت قوانين استثنائية مثل قانون 27 جوان 1889 المتعلق بالتجنس الفرنسي وقانون العقوبات خاصة على الجزائريين . وبصفة عامة أقل ما يقال عن هذه القوانين أنها كانت قوانين عنصرية و قمعية ، في اصدار الحكم ضد الجزائريين الذي يطبق فيها القوانين الخاصة بعيدة كل البعد عن القانون العام الفرنسي و هذه المخالفات حكم فيها للقضاء العادي ، لكن أعوان النظام الإداري الشيء الذي شكل انتهاكا لمبدأ الفصل بين السلطات

لتطبيق أحكام هذه القوانين ،بعد أن حددت الإدارة الفرنسية الجهات و الهيئات و الأشخاص المكلفين بذلك حيث كان في المناطق التابعة للحكم المدني، فقد حول الأمر في متابعة تطبيقها لرؤساء البلديات المختلطة و إلى المتصرفين الإداريين. و بالعودة إلى النصوص القانونية المؤسسة لمنصب المتصرف الإداري نجد أنهم كلفوا بتطبيق القوانين الإدارية الزجرية على المسلمين الجزائريين و جبرهم على الانضباط . وهذا التكليف جعلهم لا يخضعون إلى سلطة أو رئيس بلدية أو إلى قضاة، و قد يتحولون إلى قضاة و رجال أمن ينفذون أحكامهم وقراراتهم على الأهالي بأنفسهم. أما في المناطق الخاضعة للحكم العسكري، فقد أسند أمرها للجان التأديب وأعضاؤها من الضباط العسكريين، وتنتهي بلجنة التأديب العليا والتي من مهامها البت في المخالفات والجنح والجرائم ، والنظر في النشاط المعادي لفرنسا.

-**قانون الغابات** : أوجدت السلطات الاستعمارية قانونا تنظيميا آخر خاص بالأهالي الجزائريين عرف بقانون الغابات بحجة حماية الغابات من عبث الأهالي رغم معرفة السلطات الفرنسية بأهمية الغابات في الحياة اليومية للجزائريين ، خاصة عندما جردوا من أراضيهم الخصبة، مما جعلهم يفرون إلى الأراضي الجبلية و الصحراوية و على أطراف الغابات التي اتخذوا منها مصدر رزق لهم إلا أن هذه السلطات أبدت انزعاجها من الاستغلال الفوضوي للغابات. وقررت أن تطبق قانون الغابات السائد في فرنسا على غابات الجزائر. رغم أن القانون الفرنسي وضع لمناطق قليلة الكثافة السكانية وبالتالي لا يمكن تطبيقه فبي الجزائر. واتبعت هذا القانون بمجموعة نصوص من المراسيم والقرارات والقوانين، لا تختلف عن بعضها البعض فيما يتعلق بتشديد العقوبات على كل مخالف.

تضمن هذا القانون الأساسي للغابات فرض غرامات مالية كبيرة فردية و جماعية بالإضافة للمصادرة.

لهذا قوبل قانون الغابات من قبل الجزائريين باستنكار شديد ، واستعدادا لمواجهة قوية تنديدا به فشرعت السلطات الفرنسية في اتخاذ إجراءات إدارية عديدة القبائل التي رفضت ما جاء من ترتيبات جديدة في هذا القانون ، فسخرت ضدهم الآلاف من المحاضر ، و قدموا للمحاكمة و فرضت عليهم الغرامات وإجراءات أخرى .

و في 22 فيفري 1903 صدر قانون لآخر للغابات، أقر فيه الإجراءات العقابية التي سنتها القوانين السابقة، حيث تم الابقاء على الغرامات الفردية و الجماعية و المصادرة ، كما أغرم

في إحدى مواده الأهالي القريبين من الغابات على القيام بدوريات حراسة للغابات في الفترة الممتدة من شهر جويلية إلى شهر نوفمبر. زيادة على أنه خول صلاحيات قضائية لمصلحة الغابات للفصل في القضايا قبل وصول محاضر المشتبه بهم للمحاكم.

-**قانون فارنييه:** ان الإصرار الذي أظهره الفرد الجزائري بتمسكه بأرضه ، رغم الإجراءات القمعية التي رافقت تطبيق القوانين الفرنسية الآنفة الذكر ، دفعت بالسلطات الفرنسية الى إصدار قانون فارنييه LOIS WARNIER أو قانون المستوطنين . هذا القانون الذي كان ينظر إليه على أنه أخطر إجراء تشريعي اتخذته الجمهورية الفرنسية الثالثة في حق الجزائريين .وتظهر خطورته في أنه سيغير وجه الريف الجزائري تغييرا جذريا، بفتحه الباب على مصراعيه لعمليات البيع والمضاربة في الأراضي الجزائرية لصالح الأوربيين واليهود للتحايل على سلب الجزائريين أملاكهم وبطرق أكثر ما يقال عنها أنها ملتوية .

نص قانون فارنييه في مادته الأولى على ما يلي: " يخضع تقرير الملكية العقارية في الجزائر والمحافظة عليها ، والانتقال التعاقدي للعقارات والحقوق العقارية الى القانون الفرنسي، بغض النظر عن المالكين . وبالتالي ، تلغى كل الحقوق الحقيقية والاتفاقات وأسس القرارات المبنية على القانون الإسلامي أو القبائلي والمتناقضة مع القانون الفرنسي"

-**قانون الاهالي:** بمقتضى هذا القانون اكتسبت السلطة الإدارية وهي سلطة تنفيذية اختصاصات وصلاحيات السلطة القضائية ، وسقطت بذلك الضمانات المألوفة لحرية الأفراد بحجة المحافظة على الأمن وإقرار النظام . وهذه الاختصاصات يمكن إجمالها في:

– سلطة الحاكم العام في توقيع العقوبات دون محاكمة من أجل المحافظة على الأمن العام

– الأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية ، فالفرد وحده لا يعنيهم إذا أرتكب جريمة أو حريق ، بل تقع المسؤولية على جميع سكان المنطقة.

– سلطة المتصرفين الإداريين ورؤساء البلديات ، بحبس الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون حكم قضائي.

وهكذا أكتسب المتصرفون الإداريين وعمال العمالات وكذا لجان التأديب بموجب قانون الأهالي صفة الشرعية المطلقة في التطبيق والتنفيذ.

كان قانون الأهالي عبارة عن نصوص وضعت بقصد فرض النظام و الانضباط في صف المسلمين بحيث يتعين عليهم إظهار الطاعة العمياء للأوربيين . حدد القانون عند صدوره 41 مخالفة يعاقب عليها الجزائريون ، وخفظت الى 21 مخالفة عام 1891 واستقرت عند 27 مخالفة في قانون 21 ديسمبر 1898. ورغم أن الإدارة الفرنسية حددت مدة سريان مفعول هذا القانون بسبع سنوات ، ولكنها كانت تمدده لنفس المدة عند نهاية كل أجل وذلك حتى سنة 1930.

المحاكم الردعية: جاء تأسيس هذه المحاكم إثر الحملة التي شنتها صحافة المعمرين على الإدارة الفرنسية بين عامي 1897 و 1889 متهمة في توفير الأمن و الطمأنينة للمستوطنين و قد استغل بعض المستوطنين أحداثا وقعت في هذه الفترة ، منها أحداث (SAINT MARGUERITE) لتقوية مزارعهم بخصوص ضرورة الضرب بيد من حديد على كل من يلحق ضررا بالمستوطنين و المصالح الاستعمارية . استجابت الإدارة الفرنسية في عهد الحاكم العام ريفوال REVOIL لرغبات المستوطنين وتم الإعلان عن مرسوم 1جوان 1902الذي يؤسس محاكم ردعية، للعمل وفق قانون إجراءات خاصة و أحكامها غير قابلة للاستئناف، وهي تتكون من قاضي الصلح و قاضيان يعينهما كل سنة الحاكم العام، أحدهما من الموظفين الفرنسيين السامين و قد يكون متصرفا إداريا، و الثاني جزائري من الأعيان .

قوبل صدور هذا المرسوم المؤسس للمحاكم الرادعة، بترحاب كبير من طرف الصحافة الفرنسية التي رأت فيه بداية عصر جديد يمكن من خلاله توفير الأمن للأشخاص والأملاك.

وتهاطلت على مقر الحكومة برقيات التهاني و قد أرسلت من طرف الكثير من المجالس البلدية و الهيئات الحكومية، تهنئها على هذا الإنجاز الكبير إلا أن طبيعة الأحكام الزجرية الصادرة عن هذه المحاكم تدفعنا إلى القول أنها كانت بمثابة مجالس حرب أو محكمة أقامتها إدارة الاحتلال لزجر و ردع الأهالي على أدنى سلوك أو خطأ و الذي قد يكيف بالمفهوم الاستعماري على أنه جريمة كاملة تستحق إنزال أقسى العقوبات على مرتكبيها ، زيادة على ما اتصفت به هذه المحاكم بالسرعة في إجراءات المحاكمة واتخاذ الأحكام مما ألحق أضرارا بالغة بالكثير ممن وقفوا أمامها من الجزائريين ، وقد وصلت بها الأمور أن تحاكم ما بين 30 إلى 40 جزائري في ساعة واحدة .

- **قانون التجنيد الإجباري للجزائريين 1907 – 1919:**

اعتمدت السلطات الفرنسية في بداية الأمر ، على التطوع مقابل أجرة ضئيلة ، غير أنها كانت مغرية بالنسبة للشباب الجزائري المجرد من مصادر ووسائل العيش وأشرك الجزائريون في عدة حروب استعمارية فرنسية ، كحرب القرم 1854 وحرب المكسيك 1860 ، والحرب ضد بروسيا 1870 ، والحملة لاحتلال تونس 1881، وحرب مدغشقر 1889 . 1900.

ومع ظهور بوادر الأزمة المغربية في بداية القرن العشرين واستعدادات الأوربيين للحرب الداخلية، تزايدت حاجة فرنسا إلى تدعيم قوتها العسكرية باللجوء إلى التجنيد الإجباري للشباب الجزائري، على الرغم من معارضة الجزائريين والمعمرين على حد سواء. لذلك عينت الحكومة الفرنسية لجنة للتحقيق في إمكانية تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين عام 1907 ، وقد تبلورت نتائج عملها في مرسوم 17 جويلية 1908 القاضي بإحصاء الشبان الجزائري البالغين 18 سنة.

ولكن المسألة بقيت بدون تجسيد على أرض الواقع بسبب المعارضة الشديدة للكولون الذين لمسوا في المشروع خطرا على الوجود الاستعماري ، ومعارضة الجزائريين لاعتبارات سياسية ودينية. غير أن تأزم وتوتر الأجواء السياسية الدولية عجل بصدور مرسوم 3 فبراير 1912 حول تجنيد الجزائريين لثلاث سنوات مع البقاء في فرق الاحتياط لمدة سبع سنوات بعد الانتهاء من الخدمة. وجاء هذا المرسوم كتكملة للتجنيد عن طريق التطوع الذي لم يعط نتائج كبيرة، ثم صدر مرسوم 19 سبتمبر 1913 حول العقوبات الخاصة بقانون التجنيد الإجباري .

وقد توسعت عملية التجنيد الإجباري في سنوات الحرب لتشمل الآلاف من الشباب المجند كيد عاملة مستمرة لخدمة الاقتصاد الفرنسي و دعم المجهود الحربي، و تمكنت فرنسا من تجاوز محنة الحرب العالمية الأولى بفضل تضحيات عشرات الآلاف من الشباب الجزائريين في سبيل تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني .

قوبل هذا القانون بالمعارضة من قبل الحركة الوطنية الجزائرية حيث شنت حملة ضده في صحفها ونواديها ، بل حرَّضت الجزائريين على عدم الامتثال لأوامر الإدارة الاستعمارية والفرار من منازلهم. وقد استجاب الشباب الجزائري لنداءات الحركة الوطنية ، فلم يلتحق بالثكنات في باتنة إلا البعض، إلا أن السلطات الاستعمارية صممت على التطبيق الشامل للقانون مباشرة بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى ؛ وتمكنت من تجنيد حوالي 4000 شاب جزائري في نهاية شهر أوت سنة 1914 وهذا رغم الموصلة ضده الانتفاضات و المقاومات المختلفة التي عمت كل الوطن مثل مقاومة بن شقران في 1914 و مقاومة الاوراس سنة 1916.

وعن موقف الفرنسيين سجل على الرغم من سكوت صحافة المستعمر، وامتناع المؤرخين الفرنسيين عن إبراز تضحيات الجزائريين في سبيل إنقاذ فرنسا وشعبها ، بعض الأصوات داخل فرنسا قد دعت إلى ضرورة منح بعض المكافآت السياسية والاجتماعية المحدودة للجزائريين.

غير أن فرنسا الاستعمارية كعادتها، لم تستجب لمطالب الجزائريين إلا جزئيا ، و تمثل ذلك في الإصلاحات 24 فيفري 1919 التي لم ترقى إلى مستوى طموحات الجزائريين الذين أصيبوا بخيبة أمل عميقة، جعلتهم يتيقنون من أن النظام الاستعماري الفرنسي لن يمنحهم حقوقهم مهما كانت ضخامة تضحياتهم. وقد كانت معاناة الشعب الجزائري خلال الحرب الكبرى ، وموقف فرنسا من مطالبهم بعد 1919 ، السبب الرئيسي في الظهور المبكر للتيار الاستقلالي الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية. الذي مثله الامير خالد في عريضته التي قدمها إلى الرئيس الأمريكي ويلسن و التي طالب فيها بضرورة تطبيق مبدأ حق تقرير المصير على الجزائريين.

11-سياسة التنصير الفرنسية بالجزائر(1830-1900)م

مقدمة:

أدى الرهبان الذين رافقوا الحملة الفرنسية ، بدورا كبيرا في نشر الديانة المسيحية على الساحة الجزائرية وتعبئة جند الاحتلال وشحنهم بالروح الصليبية. ويعتبر الراهب لافيجري ، الذي وصل الجزائر عام 1867 م، أكثر الناشطين المفوظين من قبل الإدارة الاستعمارية للتنصير، واعتبارا من هذا التاريخ شرعت هذه الأخيرة في بناء الأديرة و الكنائس المسيحية. وهدفها في ذلك؛ القضاء على معالم الدين الإسلامي و تنصير أكبر قدر ممكن من الجزائريين في إطار إعادة مجد الكنيسة الإفريقية الرومانية و مواصلة عمل أجداده الرومان.

-الإدارة الإستعمارية في خدمة التنصير:

دعم النظام المدني الذي كان يقف وراءه المستوطنون سياسة التنصير مما مكن الأب لافيجري من آداء رسالته الهدامة، و استطاع ما بين 1876 م و 1878م تأسيس أكثر من 49 كنيسة و 25 خورنية و كان من أبرزها كنيسة سان جوزيف بباب الوادي و كنيسة سان شارل بآغا ، و قد وجد الدعم المطلق من طرف الإدارة الإستعمارية و على الخصوص دعم المعمرين المطلق له مما سمح له بتأسيس 68 كنيسة عام 1888م ليرتفع العدد إلى 121 كنيسة عام 1892 م ، فبغض النظر عن إنشاء كنيسة في كل قرية استعمارية رأت الإدارة الإستعمارية أنه من الضروري تنصير الشباب الجزائري و لا يتأتى ذلك إلا من خلال بناء كنائس في القرى العربية ،انطلاقا من فكرة تعميم النشاط التبشيري على مستوى المدن و القرى و حتى المداشر النائية الجزائرية و قد قال المطران لافيجري حول هذا الموضوع ما يلي:" إنطلاقا من السيدة الإفريقية ستشهد الجزائر سريان النشاط التبشيري في القبائل و الشلف و في الصحراء"

و ابتداء من 1871 م تكفلت جمعية أخوات العناية الإلاهية المسيحية -دور يبوفيل- بالمدارس و الملاجئ في كل من برج منايل و تيزي وزو كما قامت جمعية- سان جوزيف دوسان جون دوموريان - بفتح مدرسة دينية حرة بمدينة قوراية قرب شرشال. و لإنجاح عملية

التنصير بين الأهالي وضع دستور التبشير الذي له قوانين تضبط نشاط المكلفين بالعملية التنصيرية.

فوقفت الإدارة الإستعمارية موقفا مشجعا تجاه تنصير الأهالي، من خلال مساعدتها المطلقة لنشاط الآباء و الأخوات البيض و كل الجمعيات الدينية ، حيث وصلت المساعدات الرسمية على عهد الحاكم العام شانزي عام 1874م إلى 90.000 فرنك في حين وصلت قيمة ما منحته الغرف البرلمانية عام 1874م. إلى 445000 فرنك إلى جانب ما كان يعطى من الميزانية التصحيحية و حتى الوزارات في باريس سا همت بقدر كبير في إنجاح التنصير في الجزائر حيث قدمت وزارة الخارجية مساعدة سنوية قدرت بـ 60.000 فرنك. أما وزارة التربية فقد قدمت مساعدة سنوية كذلك قدرت بـ 70.000 فرنك عام 1883.و كذلك وزارة الشؤون الدينية فقد قدمت بدورها مساعدة سنوية بلغت عام 1884م 50.000 فرنك.

كما أسهمت العائلات الباريزية في دعم سياسة التنصير و من أبرزها عائلة –الكونت دوشمبور– و هو من أسرة آل بربون و الذي منح المطران لافيجري عام 1880 م مبلغا قدره 100.000 فرنك ، و كذلك الحاكم العام جول كامبون الذي قدم مبلغ 60.000 فرنك إلى لافيجري عام 1883م.و قد وصلت نفقات التنصير بين الأهالي عام 1878م إلى 8.870.000 فرنك لتصل مساهمة الإدارة الإستعمارية إلى أسقفيه الجزائر ما مجموعه 10.000.00 فرنك و قد اعتمدت سياسة التنصير على عدة عوامل أساسية استغلت لتحقيق نتائج إيجابية في خلق جيل منصر و مسيحي من الأهالي الجزائريين ، و هذا ما كانت تصبوا إليه الإدارة الإستعمارية و من أهم هذه العوامل ما يلي :

1- الأوضاع الإجتماعية المزرية.
2- فقر المناطق إقتصاديا.
3- الأوضاع الطبيعية من كوارث و مجاعات و أوبئة.

ساعدت هذه الأوضاع نشاط الآباء البيض في عدة مناطق كان من أبرزها منطقة القبائل التي أعد لها لافيجري برنامجا خاصا يضبط النشاط التبشيري في الجزائر بصورة عامة

و منطقة القبائل بصورة خاصة ، و الذي تضمن إلى جانب القواعد الواجب اتباعها من طرف المبشرين كذلك، وضع مجموعة من المؤلفات سهرت الإدارة الإستعمارية على جلبها من فرنسا لتسهيل هذه السياسة الجهنمية، و هي مؤلفات خاصة بتعليم المسيحية لأبناء الأهالي.
و لإضفاء طابع المسيحية على البرامج التعليمية عمد المبشرون إلى اتباع عدة أساليب منها:

1- استخدام نصوص مستخرجة من الإنجيل تلقن لأبناء الأهالي في المدارس.
2- تدريس مادة تاريخ الديانة المسيحية على شكل حصص أصبحت تعرف بمادة التربية المسيحية.
3 -وضع مطبوعة بالعربية خاصة بالتربية الدينية المسيحية على يد الراهب تولوت.
4- إنهاء البرنامج الدراسي اليومي بترتيل أبناء الأهالي لبعض نصوص من الإنجيل.

قائمة مصادر و مراجع مقياس تاريخ الجزائر

1830-1914م

قائمة بعض مصادر و مراجع وحدة تاريخ الجزائر1830-1914

- خضراوي محمد: أراء و مساهمة بيجو الاستعمارية في الجزائر بين 1841-1848، مذكرة السنة الأولى ماجستير، اشراف جمال قنان،جامعة الجزائر ،قسم التاريخ،1986-1987.

- زروال محمد: العلاقات الجزائرية الفرنسية1791-1830،مطبعة دحلب،الجزائر،1994.

-عباد صالح: الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930،ديوان المطبوعات الجامعية،قسنطينةن بدون تاريخ طبع.

- سعد الله أبو القاسم ،الحركة الوطنية الجزائرية،الجزء الأول، القسم الأول،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر،1992.

- سعد الله أبو القاسم: خلاصة تاريخ الجزائر -المقاومة و التحرير 1830-1962،الطبعة الاولى، دار الغرب الاسلامي،بيروت،2007.

-سعد الله أبو القاسم، أبحات و آراء في تاريخ الجزائر، الأعمال الكاملة للدكتور أبو القاسم سعد الله9، المجلد الأول 1-2،الطبعة الرابعة، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار العرب الاسلامي،بيروت،لبنان، 2005.

- سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لا فيجري في الجزائر 1867-1892،الطبعة الأولى،دار الشروق للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2008.

-سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية -أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني،الطبعةالاولى،دار الغرب الاسلامي،2000،بيروت.

-بن داهة عدة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962،الجزء الأول طبعة خاصة وزارة المجاهدين،2008،الجزائر.

-خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تقديم وتعريب و تحقيق د. محمد العربي الزبيري، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، طبعة خاصة وزارة المجاهدين،مؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، 2005.

-زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر-دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)،دار هومة، 2004، الجزائر.

- زروال محمد:العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، مطبعة دحلب،الجزائر 1994.

-غربي الغالي، لونيسي ابراهيم،تلمساني بن يوسف،بوجلة عبد المجيد، العنوان الفرنسي على الجزائر-الخلفيات و الأبعاد-، سلسلة مشاريع البحث،طبعة خاصة وزارة المجاهدين،منشوراتم،و.د.ب.ح.و.ث. 1نوفمبر 1954،دار هومة،2007،الجزائر.

-فركوس صالح: إدارة المكاتب و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871م،منشورات جامعة باجي مختار،عنابة،2006.

-قنان جمال،معاهدات الجزائر مع فرنسا1619-1830،طبعة خاصة وزارة المجاهدين،المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر ،2007.

-وعلي محمد الطاهر:التعليم التبشيري في الجزائر من 1830-1904-دراسة تاريخية تحليلية،منشورات دحلب،الجزائر،1997.

- محمد بن عبد الكريم:حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته،الطبعةالأولى،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،الجزائر،1972.

- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830)،طبعة خاصة وزارة المجاهدين،المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع،2007،الجزائر.

-محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية،تقديم و تحقيق محمد بن عبد الكريم، الطبعة الثانية،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،الجزائر،1981.

-محمد بن عبد القادر الجزائري: تحفة الزائرين في تاريخ الجزائر و الأمير عبد القادر،الجزء الثاني،شرح وتعليق ممدوح حقي، منشورات ثالة،2007،الجزائر.

-أبو القاسم سعد الله: أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ،المجلد الأول،الجزء الأول،الطبعة الرابعة، دار الغرب الإسلامي ،بيروت،2005.

- فريد بنور: المخططات الفرنسية تجاه الجزائر 1782- 1830 ، مؤسسة كوشكار للنشر و التوزيع،الجزائر ،2008.

-المدني أحمد توفيق: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر ويليه محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المجلد السابع، طبعة خاصة وزارة المجاهدين،دار عالم المعرفة للنشر و التوزيع،الجزائر ،2010.

- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية - أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني- ،الطبعة الأولى،دار الغرب الإسلامي،2000،بيروت..

- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900 ،الجزء الأول، الطبعة الأولى ، دار الغرب الاسلامي،بيروت ، لبنان،1992

- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830الى 1954،ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات الشعب حزب الشعب الجزائري(1830-1954)طبعة خاصة وزارة المجاهدين،عالم المعرفة للنشرو التوزيع،2009،الجزائر..

- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر -المقاومة و التحرير 1830-1962،الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي،بيروت،2007.

- محمد الصالح العنتري: فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز،دار هومة،الجزائر،2005.

-.صالح فركوس:إدارة المكاتب و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871م،منشورات جامعة باجي مختار،عنابة،2006.

-أحمد توفيق المدني،كتاب الجزائر،المجلد8،عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر،2010 ،ص ص407-411 .

رابح تركي، التعليم القومي و الشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1395هـ-1975م،الجزائر.

محفوظ قداش:جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954 ،تر محمد المعراجي، طبعة خاصة وزارة المجاهدين،منشورات مؤسسة النشر و التوزيع،الجزائر،2008،

باللغة الفرنسية:

- Claude ĊOLLOT , LES INSTITUTIONS DE L'ALGERIE DURANT LA PERIODE COLONIALE (1830 – 1962) ,CENTRE DE RECHERCHES ET D'ETUDES SUR LES SOCIETES MEDITERRANEENNES, EDITION DU CNRS 15 , France ,1987 .

- KHARCHI Djamal, colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962,Casbah éditions, Alger, 2004.

- YVER Georges, « Rapports et entrevues inédits sur l'Émir Abdelkader » les correspondances du capitaine DAUMAS consul de France à mascara1837-1839, livre édité en 1912,préface Mahfoud Smati, éditions el Maarifa, Alger,2008 .

-AGERON Charles-Robert, De l'Algerie « française »à l'Algérie algerienne,editions bouchene,2005,paris.

-AGERON Charles-Robert, LE gouvernement du général BerthezéneàAlger en 1831,editions bouchene,2005,France.

-BELHAMISSI Moulay,MARINE ET MARINS D'ALGER(1518-1830) ,tome 1,les navires et les hommes,T2,face a l'europe,T3,grandeure et decadence,bibliotheque nationale d'Algerie,1996,

-YACONO Xavier,Les bureaux Arabes et l'évolution des genres de vie indigens dans l'ouest du tell Algérois (Dahra,Chélif,Ouarsenis, Sersou),collection de documents inédits et d'Etudes sur l'histoire de l'Algerie III^{e} série- études ,tome I, éditions larose, Paris,1953.

- EMERIT Marcel, -documents Algériennes synthèse de l'activité algérienne 1er janvier 1947 – 31 décembre 1947-,document n°10 de sérié politique ,paru le 10 novembre1947 ,rubrique :Institutions Algériennes.

-P.BYER : la création des bureaux arabes départementaux- contribution à l'etude de notre politique musulmane en Algérie ,Revue Africaine, numero 97,office des publications universitaires, alger,1953.

- laurent Franck :Laconquete de l'Agérie,victorhugo face à, editions Maisonneuve et Larose,2001, Paris.

-Moulay,BELHAMISSI :MARINE ET MARINS D'ALGER(1518-1830) ,Tome2,face al'europe, bibliotheque nationale d'Algerie,1996.

-Blavin (M) : La condition et la vie des Français dans la Régence d'Alger, Adolphe Jourdan, Alger. 1899.

-YACONO Xavier : HISTOIRE DE LA COLONISATION FRANÇAISE ,DEUXIÈME ÉDITION REVUE ET COBBIGÉE ,PRESSES UNIVERSITAIRES DE France ,1973 , PARIS .

.

- Loverdo (Lieutenant général) : De la Régence d'Alger et , et les avantages que la possession de ce pays peut procurer à la France, Anselin. Paris, 1833.

- E. PELLISSIER DE REYNAUD :ANNALES ALGÉRIENNES.TOME PREMIER,NOUVELLE ÉDITION,REVUE , CORRIGÉE ET CONTINUÉE JUSQU'À LA CHUTE D'ABD-EL-KADER,PARIS,LIBRAIRIE MILITAIRE,J. DUMAINE, LIBRAIRE-ÉDITEUR DE L'EMPEREUR, ALGER. — LIBRAIRIE BASTIDE,.Octobre 1854.

-(Paul) Masson: Histoire des Etablissements et du commerce : français dans l'Afrique Barbaresque (1560-1793), Hachette, Paris, 1903.

-H.-D. DE GRAMMONT,HISTOIRE D'ALGER SOUS LA DOMINATION TURQUE (1515-1830),PARIS ,ERNEST LEROUX, éditeur,1887.

- ERNEST MERCIER :HISTOIRE DE L'AFRIQUE SEPTENTRIONALE (BERBÉRIE) DEPUIS LES TEMPS LES PLUS RECULÉS JUSQU'À LA CONQUÊTE FRANÇAISE (1830),TOME TROISIÈME,PARIS,ERNEST LEROUX ÉDITEUR,1868.

- Claude Bontemps, Manuel des Institutions Algérienne 1518-1870 - La Domination turque et le régime militaire, Paris : Editions cujas, 1976. .

- Paul (Azan) (général) : Bugeaud et l' Algérie, Le petit parisien, Paris, S/D.

-Feray (Bugeaud), Lettres inédites du maréchal Bugeaud , Emil Paul Frère Editeur, 1923, Deuxième édition, .

- Paul Azan (Général) : Le Rapport du Marquis de Clermont- Tonnerre, ministre de la Guerre, sur une expédition à Alger (1827), in Revue Africaine, Septantiéme,vol 70, année, 1e et 2e trimestre, Alger,1929

-Claude COLLOT , LES INSTITUTIONS DE L'ALGERIE DURANT LA PERIODE COLONIALE (1830 – 1962) ,CENTRE DE RECHERCHES ET D'ETUDES SUR LES SOCIETES MEDITERRANEENNES, EDITION DU CNRS 15 , France ,1987.

-ROZET ET CARETTE : L'ALGÉRIE,L'UNIVERS OU HISTOIRE ET DESCRIPTION DE TOUS LES PEUPLES,DE LEURS RELIGIONS, MOEURS, COUTUMES, ETC.,PARIS,FIRMIN DIDOT FRÈRES, ÉDITEURS,1850.

-Djamal KHARCHI , colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962,Casbah éditions, Alger, 2004.

- Xavier YACONO ,Les bureaux Arabes et l'évolution des genres de vie indignes dans l'ouest du tell Algérois (Dahra,Chélif,Ouarsenis, Sersou),collection de documents inédits et d'Etudes sur l'histoire de l'Algerie III^{e} série- études ,tome I, éditions larose, Paris,1953 ,

- LOUIS RlNN. Le royaume d'Alger sous le dernier Dey, présentation de Abderrahmane Rebahi,Éditions Grand-Alger Livres (G.A.L.), Alger, 2005

- Georges YVER, « Rapports et entrevues inédits sur l'Émir Abdelkader » lescorrespondances du capitaine DAUMAS consul de France à mascara1837-1839, livre édité en 1912,préface Mahfoud Smati, éditions el Maarifa, Alger,2008 .

- Charles-Robert AGERON, LE gouvernement du général Berthezéne àAlger en 1831,éditions bouchene,2005,France

-Mémoire du Duc De Rovigo ,pour servir à l'histoire de l'empereur Napoléon ,tome premier, Paris ,A.Bossage,1828.,Institution Taylor.

- Marcel EMERIT , -documents Algériennes synthèse de l'activité algérienne 1er janvier 1947 – 31 décembre 1947-,document n°10 de sérié politique ,paru le 10 novembre1947 ,rubrique :Institutions Algériennes.

.

- E. PELLISSIER, CAPITAINE D'ÉTAT-MAJOR, CHEF DU BUREAU DES ARABES À ALGER EN 1833 ET 1834 La fondation d'une colonie demande plus de sagesse que de dépenses.RAYNAL, ANNALESALGÉRIENNES, Tome Deuxième.PARIS,,ANSELIN ET GAULTIER — LAGUIONIE , LIBRAIRES POUR L'ART MILITAIRE, 1836 .

-Charles-André JULIEN : Histoire de l'Algérie contemporaine –la conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871),Casbah éditions ,Alger ,2005.

- Rousset CAMILLE :l'Algérie de1830 à1840 les commencements d'une conquete,tome1,librairie plon,Paris,1887.

-Olivier Le Cour Grandmaison :Coloniser Exterminer –sur la guerre et l'état colonial-,éditionCasbah,Alger, 2005,.

-F.HUGONNET :Souvenir d'un chef de Bureau arabe, collection Mechel Lévy ,Paris, libraires-éditions,1858,p5.

-P.BOYER : la création des bureaux arabes départementaux- contribution à l'étude de notre politique musulmane en Algérie , contribution à l'étude de notre politique musulmane en Algérie ,Revue Africaine, numéro 97,office des publications universitaires, Alger,1953.

-Paul Estienne :Histoire Complete du maréchal De Mac-Mahon,président de la république Française,Paris,Librairie Universelle d'Alfred Dcquesne1874

-Marcel EMERIT , -documents Algériennes synthèse de l'activité algérienne.

-J. Frérneaux : Les Bureaux arabes dans le département d'Alger (1844 – 1856). Thèse de Thèse de 3e cycle. Toulouse, 1976.

- Claude Bontemps, Manuel des Institutions Algérienne 518-1870 - La Domination turque et le régime militaire, Paris : Editions cujas, 1976.

-Charles-André Julien, Histoire de l'Afrique blance des origines à 1945, que sais-je, presses universitaires de France,Paris,1966.

-H.R.Ageron, « L'Algérie algérienne » de Napoléon III à De Gaule ,la bibliothèque Arabe Sindbad, Paris ,1980.

-Georgette Elgey,histoire de la Ive rébulique- la république des illusions1945-1951,les grandes études contemporaines Fayard,1965.

- Pierre Miquel,La Troisième République,Editions Fayard , octobre 1989..

قائمة حكام فرنسا بالجزائر

1919-1830

-قائمة حكام فرنسا في الجزائر 1830-1919:

-1-الجنرالات الذين قادوا العدوان على الجزائريين ما بين 1830 /1834.

-المارشال دي بورمون: جوان 1830- سبتمبر 1830.

-المارشال كلوزال :سبتمبر 1830- فيفري 1831.

-اللواء برتزان :فيفري 1831 - ديسمبر 1831.

-اللواء سافاري ، دوق روفيغو:دسمبر 1831-مارس 1833.

-اللواء أفيزار (بالنيابة):مارس 1833 -أفريل 1833.

-اللواء فوارول (بالنيابة):أفريل 1833- سبتمبر1834.

-2-الجنرالات الذين عينتهم الدولة المعتدية حكاما للجزائريين بين 1834 -1858

-اللواء دروي ديرلان :سبتمبر 1834- أوت 1835.

-اللواء كلوزال :أوت 1835 - جانفي 1837.

-اللواء راباتال (بالنيابة):جانفي 1837- أفريل 1837.

-اللواء دامرومون :أفريل 1837- أكتوبر 1837.

-اللواء شرام (بالنيابة)-:أكتوبر 1837-دسمبر1837.

-اللواء فالي:ديسمبر 1837- جانفي 1841.

-اللواء بيجو :فيفري 1841 - 05 جوان 1847.

-اللواء دي بار (بالنيابة):جوان 1847.

-اللواء بيدو (بالنيابة):جويلية 1847 - أكتوبر 1847.

-الدوق دومال :أكتوبر 1847- مارس 1848.

-اللواء كافينياك :مارس 1848-ماي 1848.

-اللواء شونغارني :ماي 1848 -جوان 1848.

-اللواء ماري-مونج:جوان 1848- سبتمبر 1848.

-اللواء شارون : سبتمبر1848 - نوفمبر 1850.

-اللواء دوتبول :نوفمبر 1850- أفريل 1851.

-اللواء بليسيه (بالنيابة):أفريل 1851 - ديسمبر1851.

-اللواء راندون :ديسمبر 1851 – 1858.

-3-حكام برتبة وزراء للجزائر و البلدان المحتلة الأخرى بين 1858 -1870

-الأمير جيروم نابليون :جوان 1858 - مارس 1859.

-الكونت دي شاسلولوبا:مارس 1859- نوفمبر 1860.

-4-الحكام العامون :

-اللواء مارتمبراي (بالنيابة):نوفمبر 1860- جانفي 1861.

-المارشال بيليسيه :جانفي 1861- ماي 1864.

-المارشال ماك ماهون سبتمبر 1864- جويلية 1870.

-اللواء ديريو (بالنيابة):جويلية 1870-أكتوبر 1870.

اللواء فاليسين-استيرهازي (بالنيابة):أكتوبر 1870.

-اللواء ليشتين (بالنيابة):أكتوبر 1870.

-ديديه هنري :أكتوبر 1870 - (لم يباشر مهامه)

(من الملاحظ أن الحكام كانوا كلهم من العسكريين من 1830 / حتى 1870 باستثناء الأخير الذي لم يباشر مهامه، و الأمير جيروم نابليون و الكونت دي شاسلو من 1858 /1860).

5-حكام برتبة مفوض فوق العادة بين 1870/ 1871

-شارل دي بوزي :نوفمبر 1870 -فيفري 1871.

-اليكسي لو مبار: فيفري 1871-مارس 1871.

6-الحكام العامون (gg) بين 1870 / 1920:

-الأميرال دي غيدون :-مارس 1871 - جوان 1873.

-اللواء شانزي:جوان 1873 -فيفري 1879.

-ألبير غريفي :مارس 1879 - نوفمبر 1881.

-لويس تيرمان:نوفمبر 1881-أفريل 1891.

-جول كامبان :أفريل 1891 - سبتمبر 1897.

-لويس ليبين :سبتمبر 1897- أوت 1898.

-ادوارد لا فيريال:أوت 1898 - أكتوبر 1900.

-سلستان جونار :أكتوبر 1900- جوان 1901.

-بول روفوال :جوان 1901 - أفريل 1903.

-موريس فارنييه :أفريل 1903- ماي 1903.

-سلستان جونار :ماي 1903-مارس 1911.

-شارل لوتو :مارس 1911- جانفي 1918.

-سلستان جونار:جانفي 1918- جويلية 1919.

*المصدر / محمد العربي ولد خليفة الاحتلال الاستيطاني للجزائر:ص201 -الى -205

فهرس الموضوعات.

1-العلاقات الجزائرية الفرنسية و مشاريع العدوان الاستدماري الفرنسي اتجاه الجزائر

2- الاوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي

3-الحملة الفرنسية على الجزائر: الأسباب –المراحل – النتائج

4-السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية بعد سقوط العاصمة الجزائرية(1830-1834م)

5-مقاومة الامير عبد القادر الجزائري(1832-1847)

6-مقاومة الحاج أحمد باي (1830-1848)

7-المقاومة الشعبية المسلحة (1830-1916)م

8- السياسة العسكرية و الادارية الفرنسية بالجزائر خلال القرن التاسع عشر الميلادي

9- السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر.

10- الإجراءات القمعية والزجرية من خلال القوانين والمراسيم الفرنسية بالجزائر خلال العهدين الحكم العسكري و المدني

11-سياسة التنصير الفرنسية بالجزائر(1830-1900)م